جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

أثر النظام الجزافي الرقمي على التحصيل الضريبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية المدية
للفترة 2018-2021

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة:
❖ فرقاني رزيقة

تحت إشراف الأستاذ:
د. زاهي محمد الأمين

السنة الجامعية : 2021 - 2022

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

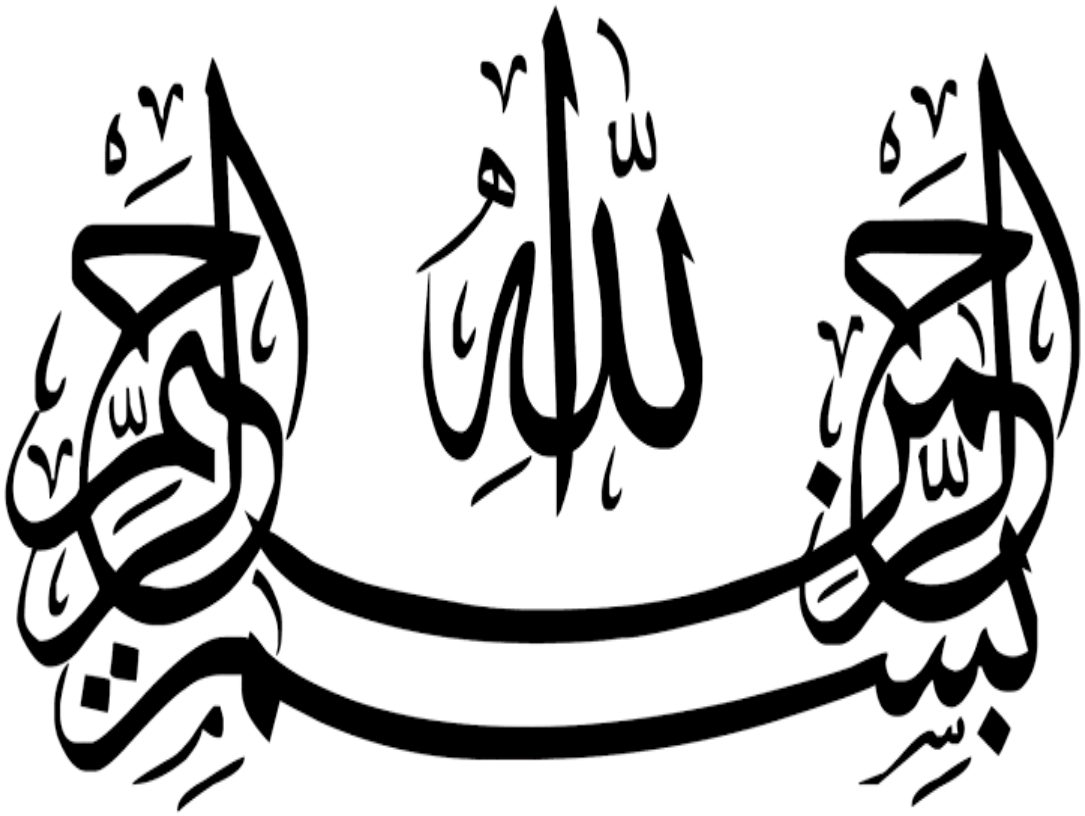
أثر النظام الجزافي الرقمي على التحصيل الضريبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية المدية
للفترة 2018-2021

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة:
❖ فرقاني رزيقة

تحت إشراف الأستاذ:
د. زاهي محمد الأمين

السنة الجامعية : 2021 - 2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله العزيز الكريم صاحب الخير العظيم الذي وفقني لإتمام هذا العمل، ومكنني من انجازه على هذا الوجه فإليك ربي حمدي وشكري.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان وخالص التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف الدكتور "زاهي محمد الأمين" الذي تفضل بإشراف على هذه المذكرة بدون أن يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة من أجل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر المسبق إلى الأساتذة الأفاضل " أعضاء لجنة المناقشة " الذين شرفونا بالاطلاع على هذا العمل.

إلى كل الأستاذة والموظفين بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وبالأخص قسم العلوم المالية والمحاسبة بجامعة المدية.

دون أن أنسى كافة زميلاتي وزملائي بمديرية الضرائب لولاية المدية على تشجيعهم ومساعدتهم.

إلى كل من دعمني وساندني لإتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

أسأل الله أن يجزى الجميع خير الجزاء.

رزيقة فرقاني

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا

بالتقوى وأجملنا بالعافية.

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي المتواضع إلى الوالدين الكريمين

بارك الله لها في عمرهما وأدامهما نورا لدربي.

إلى أحباء قلبي إخوتي وأخواتي وجميع أفراد

عائلتي كل باسمه على مساندتي.

إلى من سررت بصحبتهم في مسيرتي المهنية

و الدراسية زميلاتي وزملائي.

إلى من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

رزيقة فرقاني

المستخلص:

لقد شرعت وزارة المالية منذ سنة 2006 في جملة من الإصلاحات شملت مجمل وظائفها المالية، وعرف التشريع الضريبي الجزائري عدة إصلاحات عبر عدة مراحل زمنية، تعتبر الضريبة الجزافية الوحيدة مثالا لهذه الإصلاحات، حيث عرفت هذه الأخيرة في قانون المالية تدابير جديدة مست التبسيط لإجراءات التصريح والتسديد، فضلا عن توسيع الضمانات القانونية لفائدة المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على بيان أثر تطبيق النظام الجزافي الرقمي على تطوير التحصيل الضريبي ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم التطرق في الفصل النظري إلى المفاهيم المتعلقة بالضريبة و الضريبة الجزافية عن طريق دراسة الضرائب و الضريبة الجزافية الوحيدة وكذا تحديد واقع تطبيق العمليات الضريبية الرقمية ، من خلال تحديد إستراتيجية الرقمنة المعتمدة وآليات تنفيذها في الواقع .

أما في الجانب التطبيقي للدراسة الذي يمثل في الحقيقة إنعكاسا للجانب النظري فقمنا بالتعريف بميدان الدراسة الذي يمثل مديرية الضرائب بولاية المدية ،ثم قمنا بتحليل نسبة تطور الضريبة الجزافية الوحيدة في الفترة من 2018 إلى 2021 ، عن طريق الدراسة والمقارنة لتطور حصيلة التصريح الجبائي والتحصيل الضريبي .

الكلمات المفتاحية : الضرائب، الضريبة الجزافية الوحيدة، الرقمنة ، التحصيل الضريبي .

Obstract :

Since 2006, the Ministry of Finance has embarked on a number of reforms, including its overall financial functions. Algerian tax legislation has defined several reforms over several stages of time, The only part tax is an example of these reforms. In the Finance Act, the latter defines new measures that have simplified the authorization and payment procedures. as well as the extension of legal safeguards for taxpayers The aim of this study is to attempt to identify the impact of the application of the digital jazzy system on the development

of tax collection, In order to achieve this goal, the concepts of taxation and taxation have been discussed in the theoretical chapter by studying taxes and only taxation, as well as determining the reality of the application of digital tax operations. by defining the approved digitization strategy and its implementation mechanisms in practice.

In the applied aspect of the study, which in fact represents a reflection of the theoretical aspect, we introduced the field of study, which represents the Directorate of Taxation of the State of Médéa, and then analyzed the rate of development of the only partial tax from 2018 to 2021, by studying and comparing the evolution of the fiscal permit and tax collection.

Keywords: Taxes, Only Penalty Tax, Digitization, Tax Collection.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
المستخلص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ - ج
الفصل الأول : أساسيات حول الضريبة والضريبة الجزافية الوحيدة	
تمهيد.	02
المبحث الأول : تقديم عام للضريبة	03
المطلب الأول : مدخل مفاهيمي للضريبة	03
المطلب الثاني : القواعد الأساسية للضريبة	05
المطلب الثالث : أنواع الضريبة وأهدافها	06
المبحث الثاني : نظرة عن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة	10
المطلب الأول : مفهوم الضريبة الجزافية الوحيدة وتنظيمها الفني	10
المطلب الثاني : مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة	12
المطلب الثالث : كيفيات تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة	16
المبحث الثالث : إلتزامات وحقوق مكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة	17
المطلب الأول : الإلتزامات المحاسبية والجبائية لضريبة الجزافية الوحيدة	17
المطلب الثاني : إلتزامات تسديد الحقوق وطرق الدفع	23
المطلب الثالث : توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة	25
خلاصة الفصل الأول	27

الفصل الثاني : إستراتيجية الرقمنة المطبقة في الجزائر	
تمهيد.	29
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لرقمنة الضرائب.....	30
المطلب الأول : ماهية الرقمنة.....	30
المطلب الثاني : تحديات ودعم التحول الرقمي لضرائب.....	33
المطلب الثالث : الرقمنة وتسهيل علاقة دافعي الضرائب بالخدمة الضريبية	36
المبحث الثاني : عصرنة وهيكلة الإدارة الضريبية.....	37
المطلب الأول : عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية.....	37
المطلب الثاني : التحول الرقمي للإدارة الضريبية.....	41
المطلب الثالث : المكونات الأساسية للتحول الرقمي.....	43
المبحث الثالث : الرقمنة والأثر الضريبي على التحصيل الضريبي.....	45
المطلب الأول : تطبيق النظام المعلوماتي الجديد.....	45
المطلب الثاني : نظام الكتروني لتسيير ملفات المكلفين بالضريبة.....	47
المطلب الثالث : آلية الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب.....	49
خلاصة الفصل الثاني	52
الفصل الثالث : الضريبة الجزافية وتأثيرها على التحصيل الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية المدية خلال الفترة (2018 – 2021)	
تمهيد.	54
المبحث الأول : تقديم مديرية الضرائب لولاية المدية.....	55
المطلب الأول : نشأة المديرية الولائية للضرائب.....	55
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.....	56
المطلب الثالث :مهام مصالح المديرية الولائية للضرائب.....	57
المبحث الثاني : دراسة تأسيس ملف جبائي في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة.....	65
المطلب الأول : إجراءات وعاء الضريبة الجزافية الوحيدة.....	66
المطلب الثاني : دراسة التحصيل في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة.....	68
المطلب الثالث : : مساهمة الإدارة في تطوير التحصيل الضريبي.....	71
المبحث الثالث : تحليل وتقييم حصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	72

المطلب الأول : دراسة تطور الضريبة الجزافية للفترة 2018-2021	72
المطلب الثاني : أثر تطور حصيلة الضريبة الجزافية للفترة 2018-2021	78
المطلب الثالث :دراسة المقارنة بين مساهمة TAP و IFU في التحصيل الضريبي	80
خلاصة الفصل الثالث	83
خاتمة	85
قائمة المراجع	89
الملاحق	94

قائمة الأشكال، الجداول
الملاحق والمختصرات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب	15
02	الهيكل التنظيمي للمركز الجواري للضرائب	16
03	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	57
04	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتحصيل	59
05	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمنازعات	61
06	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية	62
07	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للوسائل	64
08	الهيكل التنظيمي للمديرية للعمليات الجبائية	65
09	الأعمدة البيانية للخاضعين للضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	72
01-09	المنحنى البياني للخاضعين للضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	73
02-09	الدائرة النسبية للخاضعين للضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	73
10	الأعمدة البيانية لتصريحات بالضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	74
01-10	المنحنى البياني لتصريحات الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	75
02-10	الدائرة النسبية لتصريحات الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	75
11	الأعمدة البيانية للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	76
01-11	المنحنى البياني للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	77
02-11	الدائرة النسبية للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	77
12	الأعمدة البيانية للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	78
01-12	المنحنى البياني للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	79
02-12	الدائرة النسبية للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021	79
13	الأعمدة البيانية تمثل مساهمة بين IFU و TAP في التحصيل الضريبي	81
01-13	المنحنى البياني يمثل مساهمة بين IFU و TAP في التحصيل الضريبي	82

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الغرمات المالية	25
02	الخاضعين لضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة 2018-2021	72
03	عدد التصريحات المودعة بالضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)	74
04	الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة 2018-2021، الوحدة ألف دج	76
05	نسب تطور الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021، الوحدة ألف دج	78
06	الحصيلة الضريبية IFU و TAP ، الوحدة ألف دج	80

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	تصريح بالوجود	94
02	التصريح التقديري برقم الأعمال	95
03	التصريح النهائي برقم الأعمال	97
04	إشعار بالدفع	99
05	التصريح بإنهاء النشاط	100

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
IFU	Impôt Forfaitaire Unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
TAP	Taxe sur L'activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi Des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
ANGEM	Agence nationale de gestion du micro crédit	الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caisse nationale d'assurance chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CDI	Centre Des Impôts	مركز الضرائب
CPI	Contre Des proximité Impôts	المركز الجواري لضرائب

مقدمة

مقدمة :

يعتبر التطور الإقتصادي من الأهداف التي تسعى إليها أي دولة، وعليه تتحلى هذه الأخيرة بعدة سياسات تراها مناسبة قصد توجيه السياسة الإقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، وإستخدمها إستخداما أحسن و أمثل، ومن مكونات السياسة المالية نجد السياسة الضريبية، حيث تعتبر أحد أدوات الضبط الاقتصادي والمورد الأساسي الذي تحصل بموجبه الدولة على إيراداتها المالية، وتعتبر الضريبة من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول.

لتمويل مشاريعها الاقتصادية، وهي تعد في الجزائر من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية ، حيث أن الجزائر تسعى جاهدة لتبني الاقتصاد الحر و للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، هذه العوامل فرضت على الدولة ضرورة القيام باصلاحات شملت مختلف القطاعات والتشريعات لاسما التشريع الضريبي بما يتلاءم مع المستجدات والأهداف المسطرة.

عرفت الإدارة الجبائية في إطار عصرنة قوانينها الجبائية تقدما معتبراً خاصة فيما يتعلق بتخفيف الإجراءات، وتحسين الخدمة، وتعزيز الضمانات القانونية، وصولا إلى حتمية اللجوء إلى أنواع مختلفة من الضرائب لتغطية الحاجيات
والنفقات المختلفة، خاصة مع التقدم التكنولوجي السريع والمستمر هذا الأخير حتم على السلطات الجزائرية إلى ضرورة
مواكبة الأنظمة العالمية ونقل تجربتها للجزائر ،من خلال تبني نظام جبائي إلكتروني يمس عمليات التأسيس والتصريح، بحيث يسمح هذا النظام بتوفير الوقت وتفادي الأخطاء والسرعة في التحصيل وتدعيم مداخيل الخزينة العامة .

كما تعد الضريبة الجزافية الوحيدة من بين الأدوات المستحدثة في الضرائب، التي جاءت من أجل تحسين المنظومة الضريبية سواءا من ناحية سهولة فرضها وكذا من ناحية تحصيلها والقيام بها، وهي ضريبة واحدة في السنة، وهذا من خلال صدور قانون المالية رقم (06- 24)، المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون

المالية لسنة 2007، بإنشاء " الضريبة الجزافية الوحيدة " التي حلت محل النظام الجزافي ، والتي عوضت كل من : " الضريبة على الدخل الإجمالي " ، " الرسم على القيمة المضافة " و " الرسم على النشاط المهني "

الإشكالية :

من خلال ما سبق سيتم تسليط الضوء في دراستنا على إشكالية البحث التالية:

إلى أي حد سيساهم النظام الجزافي الرقمي في تحسين التحصيل الضريبي ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التاليـة :

- ماهو الأساس القانوني الضريبة الجزافية الوحيدة وفيما تكمن واجبات المكلفين به ؟
- ما هي الطرق القانونية لتحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة وكيف يتم توزيع ناتجها ؟
- كيف هو واقع إستراتيجيات الرقمنة الضريبية بالجزائر ؟
- ما أهم التحولات الرقمية التي عرفها النظام الضريبي بالجزائر وما أثرها على التحصيل الضريبي ؟

فرضيات الدراسة :

من خلال السؤال الإشكالي، يمكننا صياغة مجموعة من الفرضيات التي سنحاول حصرها في النقاط التالية:

- تتميز إجراءات التصريح والتسديد للضريبة الجزافية الوحيدة بالسهولة والبساطة.
- تعتبر الضمانات القانونية مكفولة للمكلف بالضريبة في ظل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.
- تسهيل وتخفيف إجراءات الضريبة الجزافية الوحيدة من شأنه زيادة نسب التحصيل الضريبي.
- النظام المعلوماتي للضرائب عبر الأنترنيت أحد أهم التحولات الرقمية التي عرفها النظام الضريبي.

أسباب اختيار الموضوع :

السبب الرئيسي والدافع الذي من خلاله تم إختيار ودراسة الموضوع هو:

- الميول الشخصي لمواضيع خاصة بالجباية .
- الرغبة في إكتشاف الموضوع المتعلق بالضريبة بشكل عام ومحاولة التعرف على الضريبة الجزافية الوحيدة والرقمنة بشكل خاص .
- كون الضريبة من المواضيع المهمة لدى الدولة في تمويل نفقاتها.
- إثراء المكتبة بمرجع يخص الضرائب .

أهمية الدراسة :

- تستمد هذه الدراسة أهميتها إنطلاقا من كون الضريبة الجزافية الوحيدة تعتبر مصدر هام من مصادر تمويل خزينة الدولة والجماعات المحلية في الجزائر.
- نجاح المشرع الجزائري في خلق آليات وأدوات تساعد في تجاوز مشاكلها المالية من خلال هاته الضريبة.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق **الأهداف** التالية:

- إلقاء الضوء على بعض الإصلاحات التي مست التشريع الضريبي في الجزائر .
- عرض أهم الإجراءات الجبائية المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة.
- التطرق إلى أهم إجراءات تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر.
- البحث عن إستراتجية الرقمنة والتعرف على التحول الضريبي.

حدود الدراسة :

- **الإطار الزمني :** دراسة حالة المديرية للفترة الممتدة ما بين 2018 إلى غاية 2021 .
- **الإطار المكاني :** إجراء الدراسة الميدانية في مديرية الضرائب لولاية المدية.

المنهج والأدوات المستعملة :

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها عمدنا إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض أهم النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة في هذا المجال فضلا عن عرض المفاهيم العامة حول الضرائب وأهم الإجراءات الجبائية المنظمة للضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر ، وتعريف كل منها على حدى ، وتحليل البيانات الإحصائية.

كما سنعتمد في دراستنا أيضا على الإحصائيات والتقارير التي تنشرها الهيئات الرسمية والقوانين والتشريعات المعمول بها.

الدراسات السابقة :

– دراسة محمد لعلاوي، **دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، سنة 2015-2016، هدفت هذه الدراسة في إبراز فعالية التحصيل الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب عصرنة الادارة الضريبية لمواكبة التطورات الاقتصادية والتجارية المحيطة بها، وكذلك يجب توفير آليات جديدة تسمح بمتابعة عمليات التحصيل الضريبي.

– دراسة ولهى بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، سنة 2011-2012، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المساهمة في صياغة نظام ضريبي فعال في ظل الدور الجديد للدولة وإبراز الأسس الموضوعية لترشيد تدخل الدولة من اجل تعبئة المداخيل الضريبية وخلصت الدراسة إلى أن للدولة دور رئيسي في تعبئة الموارد المالية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة.

– دراسة وشان أحمد، **متطلبات تكييف النظام الضريبي في ظل تحديات التجارة الالكترونية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلو الاقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2017، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز السبل الكفيلة في تطوير النظام الضريبي الجزائري بما يتوافق والتحولات في مجال التجارة الالكترونية، حيث أنها تسلط الضوء على دور آلية الضرائب الالكترونية في التحصيل الالكتروني ودور التقنيات الحديثة في الضرائب لتحسين تطوير الإجراءات الضريبية، كما تهدف هذه الدراسة لمعالجة أهمية آلية الضرائب الالكترونية من خلال تكييف التشريعات الضريبية مع التعاملات الالكترونية ورقمنة الإدارة الضريبية والعمل الضريبي بها لتتماشى والتقنيات الحديثة في فرض وتحصيل مختلف

المستحقات الجبائية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التجارة الالكترونية تختلف عن التجارة التقليدية لذا يجب وضع إستراتيجية ضريبية محكمة تتلاءم مع طبيعة وحركة التعاملات الالكترونية.

هيكل الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة سالفا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة ، خصص الفصل الأول و الثاني لدراسة الجانب النظري بينما خصص الفصل الثالث لدراسة الجانب التطبيقي.

تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث حاولنا من خلالها الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالضريبة والضريبة الجزافية، حيث تناول المبحث الأول مدخل عام للضريبة، في حين تناول المبحث الثاني الضرائب الجزافية الوحيدة وتشخيصها ، أما المبحث الثالث فتناول إلتزامات وحقوق الضرائب الجزافية الوحيدة.

الفصل الثاني خصص لإ ستراتيجية الرقمنة المطبقة في الجزائر، وتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لرقمنة الضرائب وفي المبحث الثاني إلى هيكلة وعصرنة الإدارة الضريبية ، أما في المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى الرقمنة والأثر الضريبي على التحصيل الضريبي.

أما الفصل الثالث فقد درسنا فيه حالة بمديرية الضرائب لولاية المدية حيث خصصنا المبحث الأول للتعريف بالمؤسسة، بينما تناول المبحث الثاني تأثير مشروع الرقمنة على التحصيل الضريبي ، وبالنسبة للمبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى إسقاط الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي .

أما خاتمة البحث سيتم من خلالها حوصلة كل الأفكار التي جاء بها البحث و النتائج ا لمتوصل إليها .

الفصل الأول:

أساسيات حول الضريبة والضريبة الجزافية الوحيدة

تمهيد:

نعلم أن الدولة لا تعتمد على وجه واحد من أوجه الإيرادات بل تتعدد و تتنوع مصادر الإيرادات العامة ، و تطورت هذه الموارد بتطور الظروف الزمانية والمكانية لنمو الدولة و تعاظم دورها في النشاط الاقتصادي.

لهذا كانت الضرائب في الماضي تتصف بعدم الالتزام ، و مع تطور النظم السياسية و الاقتصادية السائدة في المجتمعات تطور مفهوم الضريبة و تعددت أنواعها بتعدد الأغراض و الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة عن طريق الضريبة .

من هذا المنطلق وبغية معرفة جوهر هذا النظام إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول**: تقديم عام للضريبة.
- **المبحث الثاني**: نظرة عن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.
- **المبحث الثالث**: إلتزامات وحقوق مكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة.

المبحث الأول : تقديم عام للضريبة.

تعتبر الضرائب من أهم الموارد لتمويل الإنفاق العام ، حيث تعد الضريبة أداة مهمة للغاية في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، فمن مجرد ضريبة لتمويل الإنفاق العام إلى أداة تساهم معالجة الأزمات السياسية والاجتماعية والتأثير على الأوضاع الاقتصادية وذلك من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي تقدمها الدولة للأنشطة الاقتصادية باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : مدخل مفاهيمي للضريبة

سيتم في ما يلي التطرق إلى مفهوم الضريبة وتعريفها ثم التعرف على أهم خصائص الضريبة :

أولا : مفهوم الضريبة

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم الضريبة لدى الباحثين الذين تطرقوا لهذا المفهوم كل حسب بيئته ونظرته للضريبة، ولذلك سوف نستعرض أهم التعاريف التي ناقشت مفهوم الضريبة:

تعرف الضريبة بأنها : " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية ،بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة ، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ". [1]

- " الضريبة هي إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل ، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع".[2]
- " الضريبة فريضة تدفع من القطاع الخاص إلى العام وتفرض بشكل مسبقا بلا مقابل و لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية مختلفة ".[3]
- " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين حسب قدراتهم التساهمية ، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحول الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل نحو تحقيق الأهداف المحددة

[1] محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة ، دار هومة ، الجزائر ،2003 ،ص14.

[2] حامد عبد المجيد دراز ،مبادئ المالية العامة ، الجزء الثاني ، دار الجامعة، الاسكندرية ، 2003 ،ص15.

[3] علي زغدود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، سنة 2006 ، ،ص176 .

من طرف السلطات العمومية ". [1]

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لضريبة وهي فريضة نقدية إلزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بأدائها بلا مقابل لتمكين الدولة من القيام لتحقيق أهداف المجتمع ،كما هي حصة نقدية تحصل من المكلفين بصفة إجبارية من أجل تغطية الأعباء العامة ، أي هي عبارة عن عطاء نقدي جبري مقابل لقاء عمل غير مباشر .

ثانيا : خصائص الضريبة

من التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التي تتميز بها الضريبة و هي كالتالي :

- ✓ **الضريبة فريضة إلزامية :**

إن الفرد الملزم على دفع الضريبة بخزينة الدولة بغض النظر على استعداده أو رغبته في الدفع، فليس هناك أي مجال لتهرب وإلا وقع تحت طائلة العقاب لذلك نصت كافة الدساتير الدولة على أن لا تفرض أو تعدل أو تلغى أي ضريبة إلا بقانون موفق عليه أغلبية ممثلي الشعب في البرلمان.[2]

- ✓ **الضريبة اقتطاع نقدي :**

يقصد بخاصية الضريبة كاقتطاع نقدي من خلال أن الضريبة هي بمثابة التزام يفرض أساسا في صورة نقدية خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الاقتصادية القديمة ، وذلك بالنظر إلى أن المعاملات أصبحت كلها تتم بالنقود ، سواء في القطاعات العامة أو الخاصة ،حيث كانت الضرائب تدفع في شكل عيني عن طريق تقديم جزء من المحصول . [3]

- ✓ **الضريبة دون مقابل :**

يقوم المكلف بالضريبة بدفع الضريبة دون أن يحصل على منفعة خاصة تعويضا لما دفعه ولكن بصفته فرد لأفراد المجتمع فانه يتمتع وينتفع بالخدمات التي تسخرها الدولة لمواطنيها بمعنى هذه الخدمة لا تقدم له بشكل منفرد بل لشعب كافة. [4]

---

[1] د منور أوسرير ، أ محمد حمو ، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر 2009 .،ص7 .

[2] ولهي بوعلام ، جباية المؤسسة ، دار الهدى لطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2018 ، ص12.

[3] خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري :جباية الاشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الاول، دار هومة ، الجزائر ،2006 ، ص12.

[4] محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة، طبعة 03 ، الجزائر ، 2004 ، ص.ص ، 15 - 16 .

✓ **الضريبة تدفع بصفة نهائية:**

هو أن الممولين لا يستطيعون استيراد ما دفعوه للخزينة العامة للضرائب ، حيث يتصف هذا العنصر بتميز الضريبة عن القروض العامة حيث تلتزم الدولة برد المبلغ الذي اقترضته سواء كان اختياريا أم إجباريا ، لكن هذا لم يمنع استرجاعها كاملة أو جزء منها في حالة حدوث خطأ أو تقديرها .

✓ **الضريبة موجهة لتغطية النفقات العامة :**

تعتبر هذه الخاصية من البديهيات باعتبار أن الغرض الأساسي من وراء دفع الضريبة هو تغطية النفقات العامة، وهذا يعني انه لا يجوز توجيه حصيلة الضرائب لتغطية شيء معين بذاته.

المطلب الثـاني : القواعد الأساسية للضريبة

إذا كانت الضريبة فريضة إلزامية ، أصبح من المتميزات أن توضع بعض المبادئ إلى أفكار الضريبة في فرضها و تحصيلها و يذكر أن الكاتب " آدم سميث " هو أول من صاغ مجموعة متماسكة من المبادئ و هي العدالة ، اليقين، الملائمة و الاقتصاد، و قد اعتبرت بمثابة المبادئ الدستورية العامة للضريبة ، و هي مازالت مطبقة حتى الآن و نفصلها في النقاط التالية :

✓ **قاعدة العدالة :**

يتم تطبيق الضرائب وفقا لمعايير جبائية تأخذ بعين الاعتبار القدرة على دفعها وتناسقها وتناسبها مع المداخيل وكذا الحالات الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، وعليه من القواعد الأساسية هي العدالة الضريبة بحيث يتم توزيع الأعباء العامة للدولة على أفراد المجتمع وفق المقدرة التكليفية وتوافقها مع مستوى الدخل والحالة الاجتماعية للمكلفين بالضريبة. [1]

أن يشترك رعايا الدولة في نفقات الحكومة بحسب الإمكان تبعا لمقدرتهم، أي نسبة دخله الذي يتمتع به في حماية الدولة". [2]

✓ **قاعدة اليـقين :**

تقتضي هذه القاعدة أن يكون المكلف بدفع الضريبة على العلم ودارية كاملة بمعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب ليتمكن من معرفة حقوقه ووجباته، فوجب على الدولة إعلان جميع الخاضعين لضريبة بالمعلومات الكافية

[1] خلاصي رضا، المرجع السابق ، ص14 .

[2] عبد الكريم صادق بركات. النظم الضريبية- النظرية والتطبيقية. لبنان، بيروت، جامعة الإسكندرية. ص 398.

وتعمل على تثبيت وإلزام القوانين الضريبية قدر الإمكان لان كثرت التعديلات والاضطرابات تثقل عبء الممول وتفقده الثقة فالإدارة، هذه الثقة تلعب دورا هام في كل الأنظمة الضريبية، وانعدامها غالبا يدفع الممول إلى الغش والتهرب الضريبي، إلا أن تطبيق مبدأ اليقين يبقى نسبي في الدول النامية إذا تم مقارنتها بالأنظمة الدول المتقدمة. [1]

✓ **قاعدة الملائمة في الدفع :**

فإنها تقضي بوجوب التنظيم أحكام الضريبة التي تتلاءم مع أحوال المكلفين سواء من اختيار وعائها أو أسلوب تحديده أو من نواحي مرتبطة لكيفية الجباية وموعدها وإجراءاتها أي أن ميعاد تحصيل ضريبة ما يجب أن يكون في الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله الخاضع لضريبة. [2]

✓ **قاعدة الاقتصاد في النفقات :**

تؤكد هذه القاعدة على ضرورة عدم التبذير والإسراف بتكاليف جباية الضرائب أي ضرورة اختيار إجراءات وأساليب الجباية التي تتطلب أقل التكاليف حتى لا تستنفذ هذه التكاليف جانب مهم من حصيلة الضريبة، مما يقلل إمكانية الدولة من الاستفادة منها ، وتعتبر الضريبة من المنبع من أفضل الطرق في جباية الضرائب وأكثرها اقتصادا. [3]

ببساطة لايمكن أن تكون النفقات المصروفة لتحصيل الضرائب اكبر من المبلغ المحصل في ذاته.

المطلب الثالث : أنواع الضريبة وأهدافها

- **أنواع الضريبة :**

تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها الفنية باختلاف الزمان والمكان، سنتطرق من خلال دراستنا إلى أنواع الضرائب ونميزها من خلال عدة زوايا:

[1] حميد بوزيدة ، جباية مؤسسة ، ديوان مطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005 . ص 8.

[2] عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة لنشر ،الإسكندرية ،2006 .ص 157.

[3] محمد طاقة ، هدى العزاوي ،اقتصاديات المالية العامة ،دار المسيرة لنشر وتوزيع وطباعة ،طبعة 02 ،عمان ، 2010 ،ص 92 .

✓ **الضرائب المباشرة وغير المباشرة :**

- **الضرائب المباشرة :**

تعتبر ضرائب مباشرة إذا كانت تحصل بمقتضى جداول والمكلف بها قانونا هو نفسه من يتحمل العبء الضريبي بصفة نهائية وتكون محلا لمراعاة الظروف الشخصية للمكلف ، ولا يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر لأنها مرتبطة باسم الشخص.

- **الضرائب غير المباشرة :**

الضرائب غير المباشرة هي عكس الضرائب المباشرة كون أن العبء الضريبي فيما ينتقل من المكلفين بها قانونيا إلى المستهلك الأخير . [1]

✓ **الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال :**

- **الضرائب على الأشخاص :**

يقصد بها بأن يكون الإنسان نفسه هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم لثروة، ومع تقدم المجتمع وظهور الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد ودخلهم بدا الاتجاه نحو الضريبة حيث كان المجتمع يقسم إلى فئات وفقا لمراكزهم الاجتماعية والاقتصادية وكل فئة ملزمة بدفع مبلغ محدد كضريبة يختلف على الفئات الأخرى. [2]

- **الضرائب على الأموال :**

شهد التاريخ المالي على المجتمعات الحديثة تطورا كبيرا في هذا الميدان يتمثل في كون الدخل أساسي لفرض الضريبة بعد أن ضلت الثروة لفترة زمنية طويلة هي الأساس الأول لفرضها خاصة في العصور الوسطى وحتى بداية القرن 19 وفي بداية القرن العشرين انتقل وعاء الضريبة من الثروة إلى الدخل . [3]

[1] العربي نورية ، إلاصلاحات الجبائية الحديثة في ظل ألازمة المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مستغانم ، دفعة 2016- 2017 ، ص 6.

[2] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق

[3] ولهي بوعلام ، مرجع سابق ، ص 14 .

✓ **الضرائب الموحدة والنوعية :**

- **الضرائب الموحدة :**

إن الأخذ بنظام الضريبة الموحدة أو نظام الضريبة المتعددة من الأشياء التي تتعلق بالنظام الضريبي في الدولة، فهذه الأخيرة تبحث دائما عن النظام الذي يحقق لها أكبر قدر من الإيرادات مع التزامها بالقواعد العامة التي تحكم الضريبة السالف بيانها . [1]

- **الضرائب النوعية :**

توجد أنظمة تتضمن ضرائب متعددة تفرض على أكثر من عنصر من عناصر الإخضاع الضريبي، وفي هذه الحالة تسمى هذه الأنظمة بأنظمة الضرائب المتعددة حيث يتضمن النظام الضريبي الواحد أكثر من ضريبة مثل الضريبة على الدخل، وضرائب أخرى على الثروات، وضريبة ثالثة على الانفاق وغيرها . [2]

✓ **الضرائب الشخصية والعينية**

الضريبة العينية تلك الضريبة التي تفرض على الأموال الخاضعة لها دون مراعاة لظروف المكلف لشخصيته "الاجتماعية و الاقتصادية و العائلية " ، ومثالها الضريبة الجمركية و الضريبة العامة على المبيعات .

أما الضريبة الشخصية فهي تلك الضريبة التي تفرض على الأموال الخاضعة لها بعد أن تأخذ بعين الاعتبار المركز الشخصي للمكلف وظروفه الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الأموال الخاضعة للضريبة مثل الضريبة على الدخل . [3]

- **أهداف الضريبة :**

أدي توسع تدخل الدولة في الحياة العامة إلى توسع وظيفة الضريبة، فلم يصبح الهدف من فرص الضريبة توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة فقط، بل أصبحت تؤدي أيضا لأهداف أخرى في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

[1] محمد عباس محرزي ، المرجع السابق ، ص76 .

[2] جعلاب الحسين لبادي عبد الحكيم،الجباية كمورد مالي ومساهمتها في دعم ميزانية الجماعات الاقليمية،مذكرة ماستر،جامعة المسيلة 2018 . ، ص11

[3] جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي، الطبعة الاولى، دار وائل لمنشر،الاردن، عمان 2010 ، ص142

الهدف المالي :

- ✓ يتمثل في تغطية النفقات الخاصة بالدولة أي تحقيق الموازنة العامة، فإن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الوحيد للضريبة، والتي يجب أن لا يكون لها أي تأثير اقتصادي. [1]
- ✓ تغطية الأعباء العامة وهذا يعني أن تسمح في توفير الموارد المالية لدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة بأفراد المجتمع. [2]

الهدف الاقتصادي :

- ✓ إن الهدف الاقتصادي يتمثل في الوصول لحالة الاستقرار الاقتصادي، وأصبحت الضريبة من الناحية الاقتصادية في إطار الدولة الحديثة وسيلة لتعبير على الفعاليات الاقتصادية (الاستثمار، الاستهلاك، الاستيراد، التصدير) وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال التأثير على الدخل والادخار بالإنتاج وهكذا نرى أن الضريبة كأداة مالية يمكن أن تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار بمستويات الأسعار. [3]

الهدف الاجتماعي :

- ✓ إن الضريبة من خلال سعيها إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .
- ✓ تستخدم الضرائب لتشجيع استهلاك بعض السلع المرغوب فيها اجتماعيا من خلال تطبيق معدلات ضريبية منخفضة، وتقليل استهلاك سلع أخرى غير مرغوب فيها اجتماعيا .
- ✓ تستخدم لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل. [4]

---

[1] محمد عباس محرزي، مبادئ المالية العامة، النفقات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ،2005 . ص 31.

[2] غازي عنايا ، المالي وتشريع الضريبي ،دار البيارق ،عمان ، 1998 ، ص9 .

[3] عادل مليح علي ، مالية العامة وتشريع المالي والضريبي ، دار حامد ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص9 .

[4] محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص34 .

- ✓ يمكن أن يتعارض الهدف المالي للضريبة مع الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية، وفي هذه الحالة يجب أن يحظى بالأولوية، كمبدأ وأساس للهدف المالي، كالضريبة الجمركية. [1]

الهدف السياسي :

أهداف الضريبة لا تقتصر فقط على توفير مورد الأزمة لخزينة الدولة والتأثير في أعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وإنما يمتد تأثيرها على الأوضاع السياسية في البلاد .

- ✓ تشجيع لمعاملات معينة دون غيرها، ويتم تنفذ ذلك عن طريق الإعفاءات الجمركية .
- ✓ كما تستخدمه الدولة في أداة لتأكيد سيادتها وتبسيط نفوذها على ما ينفع داخل حدودها الإقليمية. [2]

وهناك أهداف أخرى تكنولوجية، ثقافية، ورياضية " تعفى من الحقوق والرسوم". [3]

المبحث الثاني : نظرة عن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

المطلب الأول : مفهوم الضريبة الجزافية الوحيدة وتنظيمها الفني

عرفت الإدارة الجبائية في إطار عصرنة قوانينها الجبائية تقدما معتبراً خاصة فيما يتعلق بتخفيف الإجراءات، تحسين الخدمة، وتعزيز الضمانات القانونية، حيث من خلال قانون المالية لسنة 2007، تم إنشاء " الضريبة الجزافية الوحيدة " التي حلت محل النظام الجزافي، والتي عوضت كل من :

" الضريبة على الدخل الإجمالي " ، " الرسم على القيمة المضافة " و " الرسم على النشاط المهني " ،كما عرفت هذه الضريبة تعديلات وتبسيط مستمر للإجراءات أهمها ما تضمنه قانون المالية لسنة 2022.

- **أولا: مفهوم الضريبة الجزافية الوحيدة**

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني.[4]

---

[1] جعلاب الحسين لبادي عبد الحكيم،الجباية كمورد مالي ومساهمتها في دعم ميزانية الجماعات الاقليمية،مذكرة ماستر،جامعة المسيلة 2018، ص9 .

[2] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص59 .

[3] المادة 20 من قانون المالية لسنة 2012 ،ج ر العدد) 4

[4] المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة/2020 .

يتميز النظام الضريبي الجزائري بأنه نظام تصريحي يقوم على مبدأ قيام المكلفين بالضريبة بإكتتاب التصريحات الجبائية وإيداعها لدى الإدارة الجبائية بصفة طوعية ضمن آجال معينة

- **وعاء الضريبة الجزافية الوحيدة**

يشكل وعاء الضريبة بصفة عامة المنبع الذي تقتطع منه مختلف الضرائب والرسوم، وبالتالي هو كل ما يخضع للضريبة من مادة جبائية أو أشخاص طبيعية ومعنوية .

يقصد بالوعاء الضريبي المادة الخاضعة للضريبة، أو المجال الخاضع للضريبة سواء كان نشاط أو سلعة أو حيازة، بمعنى العنصر الاقتصادي الذي يخضع للضريبة . [1]

ومن أجل تحديد الوعاء الضريبي للضريبة الجزافية الوحيدة ينبغي التطرق إلى طريقة اختيار نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ومجال تطبيقها إضافة إلى أهم الالتزامات الجبائية للخاضعين لهذه الضريبية.

- **أنظمة الإخضاع الضريبي في النظام الجبائي**

عرف التشريع الجبائي الجزائري عدة تطورات فيما يخص الأنظمة الجبائية المطبقة من نظام الربح الحقيقي، نظام التصريح المراقب، النظام المبسط، والنظام الجزافي، إلى أن استقر سنة 2007 على نظامين جبائيين وهما نظام الربح الحقيقي و نظام الضريبة الجزافية الوحيدة .

سقف الإخضاع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة " IFU "

يتميز هذا النظام بوجود ضريبة واحدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة والذي جاء ليحل محل النظام الجزافي المعمول به من قبل .

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا او تجاريا او حرفيا ، وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية ، الذين لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي مبلغ ثمانية مليون دينار جزائري 8.000.000 دج ، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي .[2]

[1] شهرزاد عبدالرحمان هبيتي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 7116 ، ص51.

[2] . المادة 282 مكرر1 معدلة بموجب المادة 73 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2022.

طلب اختيار الخضوع للنظام :

يمكن للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اختيار الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي، وهذا بعد تبليغ الاختيار للإدارة الجبائية عن طريق طلب كتابي قبل تاريخ " أول فيفري " من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف بالضريبة تطبيق النظام الحقيقي، ويبقى الاختيار سارياً للسنة المذكورة و السنتين المواليتين، وتمدد ضمنياً كل ثلاث (03) سنوات حيث يكون الاختيار لا رجعة فيه. [1]

يمكن للمكلفين بالضريبة الجدد أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي، حين اكتتاب التصريح بالوجود، المنصوص عليه في المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المطلب الثاني : مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة

نقصد بمجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة الأنشطة والأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة وبالمقابل المعفيين منها، حيث أن الضريبة الجزافية الوحيدة هي ضريبة نسبية.

بالنسبة لمعدل الضريبة الجزافية الوحيدة محدد كما يلي : 5 % لأنشطة الإنتاج وبيع السلع ، و 12 % بالنسبة النشاطات الأخرى [2] من رقم الأعمال المحقق.

حيث يستثنى من هذا النظام الضريبي :

1. أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي؛
2. أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛
3. أنشطة شراء لإعادة البيع على حالها ، الممارسة حسب شروط البيع بالجملة؛
4. الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء.
5. الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية؛
6. أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛
7. القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين؛

[1] . المادة " 03 " من قانون الإجراءات الجبائية (محين إلى غاية صدور قانون المالية لسنة 2018).

[2] المادة 282 مكرر4 معدلة بموجب المادة 13 من قانون ضرائب المباشر والرسوم المماثلة/2015.

8. الأشغال العمومية والري والبناء؛
9. المهن غير التجارية. [1]

يبقى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا من أجل تحديد الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي خلالها تجاوز سقف رقم الأعمال المنصوص عليه بالنسبة لهذا النظام ، ويتم تحديد هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات.

ويظل هذا النظام قابلا للتطبيق كذلك بالنسبة للسنة الموالية.

الأشخاص الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة:

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، على كل من الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا ، وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية ، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي لسنة (ن-1) مبلغ ثمانية ملايين دينار جزائري 8.000.000 دج . [2]

يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب [3] "، الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر"، أو" الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة".

الأشخاص والنشاطات المعفاة من الضريبة الجزافية الوحيدة:

تمنح إعفاءات دائمة ومؤقتة للمكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة :

إعفاءات دائمة :

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذلك المصالح الملحقة بها؛
- مبالغ الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية؛
- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً حرفياً فنياً و المقيدين في فتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم .

[1] المادة 282 مكرر1 معدلة بموجب المادة 73من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،2022.

[2] . المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2022.

[3] ابراهيم يامة ، مدى فاعلية مصادر مالية ميزانية البلديات في تحقيق التنمية على المستوى المحلي ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 3 ، جامعة ام البواقي ، الجزائر ، ديسمبر2016.

إعفاءات مؤقتة :

- الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات كاملة من الضريبة الجزافية الوحيدة، ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال لفائدة الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية المستفيدون من أجهزة الدعم
" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ؛
" الصندوق الوطني لتسيير للقرض المصغر" ANGEM؛
" الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" CNAC.
- تمدد هذه المدة إلى سنة (06) سنوات ابتداءً من تاريخ بداية الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم؛ [1]
- كما تمدد هذه المدة بسنتين (02) (إضافيتين) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث ة (03) مستخدمين على الأقل لمدة غير محددة.

يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها، غير أنهم يبقون خاضعين لدفع الحد الأدنى للضريبة المنصوص عليها بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. [2]

تقديم الهيئة المسيرة لضريبة الجزافية الوحيدة :

تقديم مفتشية الضرائب :

تعتبر مفتشية الضرائب بمثابة المسير للوعاء الضريبي، حيث أنها تهتم باستخراج وتشييد الحقوق الجبائية الخاضعة انطلاقاً من القوانين الجبائية الصادرة، لتصبح هذه الحقوق واجبة التحصيل بمجرد تثبيتها بسند تحصيل وتحويلها إلى قباضة الضرائب، إضافة إلى ذلك فإن المفتشية تسهر على السير الحسن لملفات الخاضعين للضريبة والحافظ على مصالحهم الإدارية.

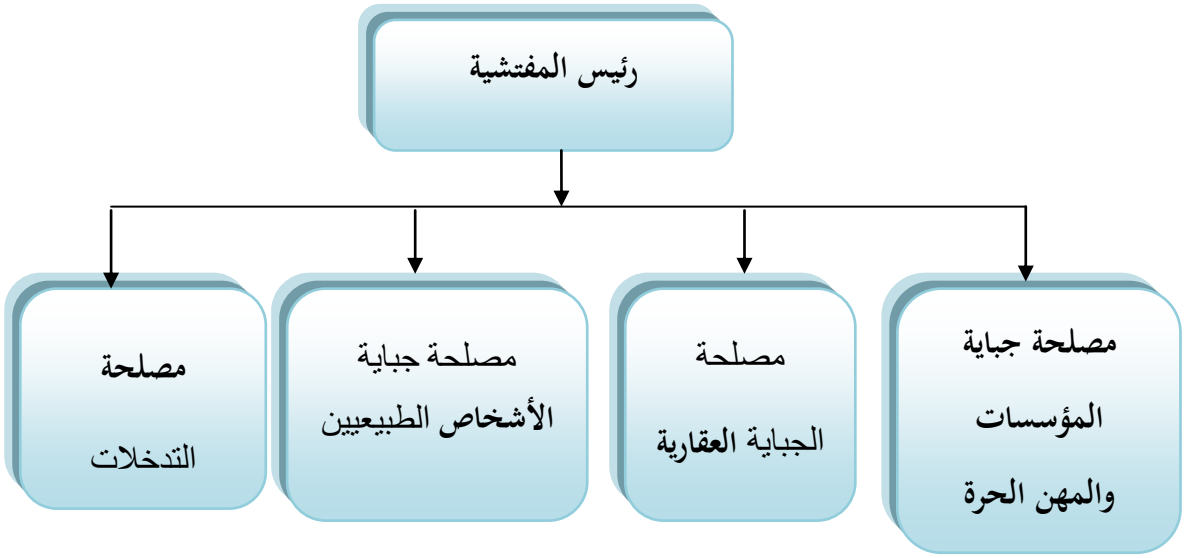
وعلى غرار بقية الخاضعين للضرائب والرسوم، تعمل المفتشية على تسيير مكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة في الولايات التي لم تنصب فيها بعد المراكز الجوارية للضرائب، وهذا بمجرد إيداع التصريح بالوجود من قبل المكلف أو الفتح التلقائي للملف الجبائي نتيجة معلومات جبائية واردة أو محاضر معاينة، بالإضافة إلى متابعة مدى قيام المكلفين

[1] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 اكتوبر 1991 ، المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيتها.
[2] المادة 282 مكرر 6 معدلة بموجب المادة 14من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،2020.

بالضريبة بمختلف التزاماتهم الجبائية من التصريح وتسديد للحقوق المستحقة، وتتكون مفتشية الضرائب من أربعة (04) مصالح لكل منها رئيس ومهام محددة، وهي كالتالي:

مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة، مصلحة الجباية العقارية، مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين ومصلحة التدخلات.

الشكل رقم 1 : الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب



المصدر : المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 1991/02/23

تقديم المركز الجواري للضرائب : " CDI "

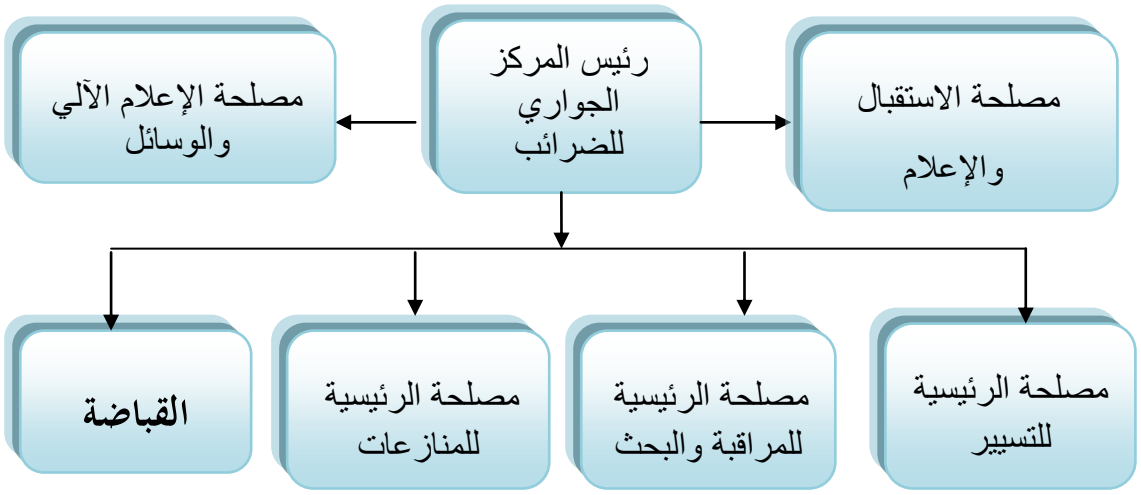
يعتبر المركز الجواري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصرياً لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساساً في المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

تم استحداث المركز الجواري للضرائب مكلف بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وفقا للإصلاحات التي خضعت لها النظم الجبائية والتي تهدف منها إلى إصلاح جذري للإدارة الضريبية والتي تمخضت حوصلتها "عصرنة النظم الجبائية"،

ويمثل المركز الجهاز الذي يضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة هيكل وحيد مختص يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المصالح و قباضات الضرائب لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية .

تنظم المراكز الجوارية للضرائب التي يسيرها رئيس مركز في ثلاث (3) مصالح رئيسية، ومصلحتين (2) وقباضة: وذلك وفق مبينه"الشكل رقم 02".[1]

الشكل رقم 2 : الهيكل التنظيمي للمركز الجواري للضرائب



المصدر : إعداد الطالبة بناءا على المادة 27 من الجريدة الرسمية

المطلب الثالث : كيفيات تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة " IFU "

أدرج قانون المالية تعديلات على كيفية تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة، وعليه فإن المكلفين بالضرائب الخاضعين لضريبة الجزافية الوحيدة ، الذين اكتتبوا التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، أنهم ملزمون بالقيام بأنفسهم بحساب الضريبة الجزافية الوحيدة وتسديد المبالغ المستحقة تلقائيا لدى قابض الضرائب لمكان نشاطهم .[2]

[1] المادة 27، بالجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة،العدد59،بتاريخ 24 سبتمبر2006.

[2] المادة 282 مكرر 2 حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2022.

بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يقمومون حصريا، ببيع منتجات ذات هامش ربح، محدد بموجب التنظيم المعمول به، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة، فان الأساس الخاضع الذي يجب اعتماده لهذه الضريبة، يتكون من هامش الربح الإجمالي المتعلق بهذه المنتجات. [1]

عندما يقوم المكلف بالضريبة باستغلال في آن واحد وفي نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة، عدة مؤسسات ودكاكين ومتاجر و ورشات، تعتبر كل واحدة منها بمثابة مؤسسة مستغلة على حدى، وتكون خاضعة للضريبة بصفة منفصلة عندما لا يتجاوز مجموع أعمالها عتبة 8.000.000 دج.

وفي حالة تجاوز مجموع أرقام أعمالها هذه العتبة، يحول المكلف بالضريبة إلى نظام الإخضاع الضريبي حسب الربح الحقيقي بالنسبة لكل نشاط على حدى، اعتبارا من السنة التي تلي سنة التجاوز. [2]

المبحث الثالث : إلتزامات وحقوق مكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة

توجد مجموعة من الإلتزامات للمكلف بالضريبة بصفة عامة، تختلف باختلاف النظام الجبائي الذي يخضع له وهذا مهما كانت طبيعته القانونية، فالالتزامات المحددة قانوناً تنقسم إلى التزامات محاسبية وأخرى جبائية.

المطلب الأول: الإلتزامات المحاسبية والجبائية لضريبة الجزافية الوحيدة

1) الإلتزامات المحاسبية:

نتناول من خلال هذا الفرع كل من إلتزام مسك السجلات المحاسبية وحالة الإخلال بهذا الالتزام ، حيث أن على المكلف بالضريبة الجزافية الوحيدة مسك السجلات المحاسبية الآتية:

- سجل محاسبي مرقم ومؤشر عليه من قبل مفتش الضرائب المختص إقليمياً (مكان وجود الملف الجبائي)، وهذا خلال كل سنة مالية، يخصص هذا السجل لقيد كل المشتريات التي تتم خلال السنة المعنية، ويكون مدعم بفواتير و وثائق ثبوتية.
- سجل محاسبي مرقم و مؤشر عليه من قبل مفتش الضرائب المختص إقليمياً (مكان وجود الملف الجبائي)، وهذا خلال كل سنة مالية، يخصص هذا السجل لقيد كل المبيعات، سواء في حالة الشراء لأجل البيع أو نشاط الإنتاج.

[1] المادة 282 مكرر 2 من قانون ضرائب المباشر والرسوم المماثلة/2022.

[2] المادة 282 مكرر 3 معدلة بموجب المادة 75 من قانون ضرائب المباشر والرسوم المماثلة/2022.

- دفتر يومي يتم ضبطه يوما بيوم وتقيد فيه بصفة يومية ومستمرة التفاصيل الخاصة بإراداتهم ونفقاتهم المهنية في حالة ممارسة نشاط تأدية خدماتي.

ملاحظة: هذه الوثائق يجب إحضارها كلما طلبت مصالح الضرائب ذلك، و في حالة عدم امتلاكها، يعاقب بغرامة تقدر بخمسة آلاف دينار (5.000 دج) وهذا سواء من حيث غياب المسك أو المسك غير القانوني لهذه السجلات المحاسبية.

2) الإلتزامات الجبائية:

إن المشرع الجزائري من خلال قانون المالية ، قد أدرج تعديلات تتعلق بالإلتزامات الجبائية لمكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة التي تندرج ضمن تدابير تبسيط إجراءات التصريح ودفع الحقوق المستحقة .

الإلتزامات التصريحية:

- **التصريح بالوجود :**

يتعين على مكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة مهما كانت طبيعتهم القانونية أن يقدموا تصريحهم بالوجود خلال ثلاثين (30) يوما الأولى من بداية النشاط لدى مفتشية الضرائب التابعين لها ، أو المركز الجواري للضرائب حسب الحالة. [1]

ويجب أن يكون هذا التصريح مطابق للنموذج الرسمي الذي تقدمه الإدارة [2] ، حيث يرفق هذا التصريح بنسخة أصلية من شهادة الميلاد ونسخة من السجل التجاري، مقرر اعتماد، بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح حسب الحالة ، بإمكان المكلفين بالضريبة الجدد اختيار نظام الربح الحقيقي عند اكتتاب تصريح الوجود. [3]

وفي حالة عدم تقديم هذا التصريح خلال الثلاثين (30) يوماً الأولى من بداية النشاط، يعاقب هذا المكلف بالضريبة بدفع غرامة جبائية محددة بثلاثين ألف دينار جزائري 30.000 دج.

[1] المادة " 183 " من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

[2] النموذج موجود ضمن مدونة المطبوعات الرسمية للادارة الجبائية سنة 2011

[3] المادة " 3" مكرر من قانون الاجراءات الجبائية .

- **التصريح يرقم الأعمال:**

بغية تسهيل مهمة القيام بالواجبات التصريحية الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، تم تصميم مطبوعات جديدة للتصريح وتسديد حقوق الضريبة:

- إكتتاب التصريح التقديري (Série G.n° 12)

يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة إكتتاب تصريح أولي برقم الأعمال التقديري وإداعه لدى مصلحة الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط في الفترة الممتدة ما بين 01 جوان إلى 30 جوان من كل سنة ، مع حساب الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وتسديدها لدى قباضة الضرائب أو المركز الجواري التابعين لها في آجالها القانونية المحددة.

التصريح التقديري (سلسلة G.n° 12)، نموذج معد من طرف الإدارة الجبائية، ويمكن التحميل من الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب ، بغية السماح للمكلفين بالضريبة القيام بواجباتهم التصريحية في أحسن الظروف وتمكينهم من إجراء تقديرات ناجعة لأرقام أعمالهم الممكن تحقيقها .

- إكتتاب التصريح النهائي (Série G.n° 12 Bis) :

يتعين على المكلفين بالضريبة أن يكتتبوا بحلول 20 جانفي على الأكثر ، أي ما بين 1جانفي إلى 20 جانفي من السنة الموالية ن+1 تصريحا نهائيا يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا، يتضمن ثلاث حالات

الحالة الأولى:

إذا لم يتعدى رقم الأعمال النهائي سقف 8 ملايين دج، وتعدى رقم الأعمال التقديري الصرح به، فان

الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال التقديري المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة حسب المعدلات الضريبية الموافقة لطبيعة النشاط .

الحالة الثانية:

إذا لم يتعدى رقم الأعمال النهائي المحقق رقم الأعمال التقديري المصرح به فإن الفارق في الضريبة الجزافية الوحيدة يمثل قرض ضريبي يتم تحميله على الضريبة الجزافية الوحيدة التقديرية لدورة الموالية.

الحالة الثالثة:

إذا تعدى رقم الأعمال النهائي المحقق مبلغ ثمانية ملايين دينار جزائري 8.000.000 دج، فإن الفارق بين رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال التقديري المصرح به يخضع لضريبة الجزافية الوحيدة حسب المعدلات الموافقة لطبيعة النشاط، [1]

حالة المكلفين بالضريبة الجدد

يتوجب على المكلفين بالضرائب الجدد الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة باكتتاب التصريحات الخاصة بهم كما يلي :

الحالة الأولى:

عند تاريخ بداية النشاط قبل جوان، إكتتاب التصريح التقديري والنهائي(G12 + G12 Bis)

الحالة الثانية:

عند تاريخ بداية النشاط بعد جوان، فيقومون باكتتاب التصريح النهائي فقط (G12 Bis).

– إشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور(Série G.n° 50 Ter):

إن المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الذين لهم مستخدمين يتقاضون أجوراً، يتوجب عليهم دفع المبالغ المستحقة بصدد الضريبة على الدخل الإجمالي صنف " مرتبات وأجور " كل ثلاثي وذلك كما يلي:

الثلاثي الأول : أخر اجل لدفعه 20 أفريل لسنة N ؛

الثلاثي الثاني : أخر اجل لدفعه 20 جويلية لسنة N؛

الثلاثي الثالث : أخر اجل لدفعه 20 أكتوبر لسنة N؛

الثلاثي الرابع : أخر اجل لدفعه 20 جانفي لسنة N+1.

[1] المادة 282 مكرر 2 معدلة بموجب المادة 74 من قانون ضرائب المباشر والرسوم المماثلة/2022.

متابعة وتصحيح لتصريحات مكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة:

يمكن للإدارة الجبائية إجراء التصحيحات على الأسس المصرح بها في حالة معاينتها لنقائص في التصريحات [1]، وهذا عندما تحوز الإدارة الجبائية على عناصر تكشف عن تصريح غير مكتمل، فيمكنها إجراء التصحيحات على الأسس المحددة وفق الإجراء المنصوص عليه في المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية، ويتم اجراء التقويمات بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة عن طريق جدول ضريبي مع تطبيق العقوبات الجبائية المتعلقة بالتصريح غير المكتمل المنصوص عليها في المادة 282 مكرر 10 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

لا يمكن أن يتم هذا التقويم إلا بعد انقضاء اجل اكتتاب التصريح النهائي.

أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة 8.000.000 دج، عند اختتام السنة الموالية لتلك التي تم فيها تجاوز الحد المذكور أعلاه، فيتم تحويلهم إلى نظام الربح الحقيقي.

يجب أن يبقى المكلفون بالضريبة المحولون إلى نظام الربح الحقيقي خاضعين لهذا الأخير مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق بعنوان السنوات المالية اللاحقة.[2]

- **الزيادات والغرامات الجبائية :** [3]

وعند عدم الامتثال إلى الإلتزامات الواجب القيام بها من قبل المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة، يتعرض المكلف إلى عقوبات وذلك طبقا لأحكام المادة 15 من قانون المالية 2020 المعدل والمتمم لأحكام المادة 282 مكرر 7 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. [4]

– غرامة ضريبية بقيمة 5.000 دج إذا كانت السجلات غير مرقمة وموقعة.

– يترتب عن عدم مسك الدفاتر المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، غرامة ضريبية قدرها عشرة آلاف دينار 10.000 دج. [5]

[1] المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

[2] المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة/2022

[3] الزيادات والغرامات : محدث بموجب المادة 9 من ق . م 2020 .

[4] المادة 282 مكرر 7 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،2020

[5] المادة 282 مكرر10 محدثة بموجب المادة 10من ق م ت ،2020

✓ **حالة التصريح المتأخر :**

في حالة التأخر المكلف عن إكتتاب التصريح، يجب على المصالح الجبائية تطبيق غرامات الوعاء الضريبي من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة بمجرد إستلام الجدول التجميعي لتصريحات المكلفين بالضريبة من مصالح قابضة الضرائب، حيث أن الإيداع المتأخر للتصريح النهائي عندما لا يؤدي إلى عملية دفع (لا شيء) ينجز عنه تطبيق غرامة ب:

2.500دج إذا لم يتجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر واحد؛

5.000دج إذا لم تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر دون أن يتعدى مدة شهرين؛

10.000دج إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهرين.

✓ في حالة إيداع التصريح التقديري لرقم الأعمال (نموذج G12) خارج الآجال القانونية أي بعد 30جوان، وكذا التصريح النهائي لرقم الأعمال (نموذج G12 BIS) بعد 20جانفي من السنة الموالية، فان المكلف بالضريبة يتعرض للعقوبات بعد انقضاء الآجال المحددة، حسب الحالة بالزيادات الجبائية الآتية : [1]

- 10% إذا لم يتجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر واحد؛
- 20% إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهرين.

- **حالة النقص أو التدليس في التصريح (تصريح غير مكتمل) :**

في حالة حيازة الإدارة الجبائية على عناصر تكشف عن نقص في الأعمال المصرح به ، يمك نها من إجراء تصحيحات على الأسس المصرح بها وفق الإجراء المنصوص عليه في المادة " 19" من قانون الإجراءات الجبائية ، حيث يتم فرض حقوق الضريبة الجزافية الوحيدة عن طريق جدول ضريبي ، مع تطبيق " زيادات جبائية ".

[1] المادة 282 مكرر 7 معدلة بموجب المادة 15من ق م ت ،2020

إذا قدم المكلف بالضريبة تصريح نهائي لرقم الأعمال غير صحيح (تصريح ناقص) واكتشفت إدارة الضرائب ذلك فإنها تقوم بتصحيح الأسس الضريبية المصرح بها عن طريق جدول فردي (Rôle Individuel) مع فرض عقوبات جبائية حسب المبلغ المتهرب منه وذلك كما يلي :

- 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتهرب منها يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه؛
- 15 % إذا كان مبلغ الحقوق المتهرب منها يزيد عن 50.000 دج ويقل عن 200.000 دج أو يساويه؛
- 25 % إذا كان مبلغ الحقوق المتهرب منها يزيد عن مبلغ 200.000 دج؛
- عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة 50 % وعندما لا يدفع أي حق، تحدد النسبة بـ 100% حسب الحالات المحددة قانونا. [1]

المطلب الثاني : إلتزامات تسديد الحقوق وطرق الدفع

إن تحصيل حقوق الضريبة الجزافية الوحيدة هو مجموعة العمليات والإجراءات القانونية الإدارية منها والتقنية التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة السالفة الذكر من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية عن طريق مصالح التحصيل لدى إدارة الضرائب ، كما أن عملية تحصيل حقوق الضريبة الجزافية الوحيدة عادة ما تتم من خلال طريقتين مثل بقية الضرائب والرسوم، وهما " الطريقة الودية " وأخرى "جبرية " .

إن الأصل في دفع حقوق الضريبة الجزافية الوحيدة وفي مختلف الضرائب والرسوم هي "الطريقة الودية" ، حيث يلتزم المكلف بما عليه من مبالغ مستحقة وفق ما تنص عليه القوانين الجبائية المعمول بها .

- **إلتزامات تسديد الحقوق :**

يسدد المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة لدى قابض الضرائب المختص إقليميا، وهذا بمجرد إكتتاب التصريح برقم الأعمال التقديري المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية ، حيث يتم تسديد نسبة 5% أو 12 % من رقم الأعمال المصرح بها حسب طبيعة النشاط. [2]

وبتم تسديد هذه الضريبة الجزافية الوحيدة وفق طريقتين :

[1] المادة " 193 " من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

[2] المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

✓ **التسديد الكلي لضريبة الجزافية الوحيدة :**

يمكن للمكلف بالضريبة عند إيداع التصريح (سلسلة G.n° 12) ، القيام بدفع إجمالي الضريبة الجزافية الوحيدة الموافقة لرقم الأعمال التقديري المصرح به في الفترة الممتدة ما بين 01 إلى 30 جوان من سنة النشاط.

✓ **التسديد الجزئي لضريبة الجزافية الوحيدة :**

كما يمكنه اللجوء إلى الدفع بالتقسيط "الدفع الجزئي" للضريبة، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المكلف عند إيداع التصريح التقديري تسديد نسبة 50% من مبلغ الضريبة الجافية الوحيدة في الفترة الممتدة ما بين 01 إلى 30 جوان من سنة النشاط، أما نسبة 50% المتبقية فيتم تسديدها على دفعتين متساويتين:

-25% من الدفعة الأولى ما بين : 01 إلى 15 سبتمبر من سنة النشاط؛

25% من الدفعة الثانية ما بين : 01 إلى 15 ديسمبر من نفس السنة ؛

وفي كل الحالات التي ينقضي فيها اجل الدفع في يوم عطلة قانونية يؤجل الدفع لأول يوم عمل يليه. [1]

✓ **الحد الأدنى الجزافي :**

لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحق خلال السنة عن 10.000 دج.

طرق الدفع (تسديد) :

✓ **طريقة التسديد بالنسبة للدفع نقدا :**

يجب مراعاة أحكام القرار الوزاري رقم 57 بتاريخ : 26 ديسمبر 2013، بحيث أن في حالة إذا تجاوز المبلغ المسدد مئة ألف دينار جزائري 100.000 دج، **فان** هذا الأخير يسدد بواسطة وسبله دفع أخرى (شاك) غير نقدا.

[1] المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

✓ **الغرامات المطبقة في حالة الدفع المتأخر للضريبة الجزافية الوحيدة :**

يترتب عن التأخير في دفع الضريبة الجزافية الوحيدة خارج الآجال القانونية سواء إختار المكلف بالضريبة الدفع الكلي أو طريقة الدفع الجزئي أي عن طريق الأقساط، تطبيق غرامة تأخير نسبتها 10% إبتداء من اليوم الأول الذي يلي آخر أجل للدفع ، وفي حالة عدم الدفع في أجل شهر تطبق غرامة مالية قدرها 3% عن كل شهر تأخير أو جزء منه دون أن تتجاوز هذه الغرامة نسبة 25% كحد أقصى، كما هو موضح في الجدول الموالي : [1]

الجدول رقم 1 : الغرمات المالية

المدة بالشهور	النسبة المئوية
الشهر الأول (الدفع بعد انقضاء الأجل القانوني إلى نهاية الشهر)	% 10
الشهر الثاني (الدفع بين أول ونهاية الشهر الثاني)	% 13
الشهر الثالث (الدفع بين أول ونهاية الشهر الثالث)	% 16
الشهر الرابع (الدفع بين أول ونهاية الشهر الرابع)	% 19
الشهر الخامس (الدفع بين أول ونهاية الشهر الخامس)	% 22
الشهر السادس (الدفع بين أول ونهاية الشهر السادس وما بعده)	% 25

المصدر : إعداد الطالبة بناءا على المادة 15 من ق . م لسنة 2015

المطلب الثالث : توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

عدلت المادة 13 من قانون المالية أحكام المواد 282 مكرر5 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ليصبح توزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي: [2]

- ميزانية الدولة : 49% عوضاً عن 48.5% ؛
- ميزانية البلديات : 40.25% عوضاً عن 40%؛
- ميزانية الولاية : 5% دون تغيير؛
- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية : 5% دون تغيير؛

[1] المادة 402 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة معدلة بموجب المادة 15 قانون المالية لسنة 2017.

[2] المادة 282 مكرر 5 معدلة بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2015.

- غرفة التجارة والصناعة : 0.5% عوضاً عن 1%؛
- غرفة الصناعة التقليدية و المهن الحرة : 0.24% عوضاً عن 0.48%؛
- الغرفة الوطنية لصناعة التقليدية : 0.01% عوضاً عن 0.02%.

وبغض النظر عن أحكام المادة 282 مكرر 2 من قانون ضرائب المباشر والرسوم المماثلة ، يخصص مجموع ناتج الحد الأدنى الضريبة الجزافية الوحيدة المفروضة لفائدة البلدية بنسبة 100%. [1]

من خلال تعديل في نسب توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة نلاحظ التوجه نحو تدعيم ميزانية الدولة والبلدية ولو بشكل طفيف وذلك قصد تجسيد الخطط التنموية الوطنية أو المحلية منها.

[1] المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

خلاصة الفصل الأول :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالضريبة حيث تعتبر هذه الأخيرة فريضة نقدية تتحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبعين أو المعنويين بغرض تغطية أعبائها العامة، ولكي تتمكن الضريبة من تحقيق أهدافها المالية، والاقتصادية ، والاجتماعية لابد أن تتوقف على فعالية مجموعة المبادئ بالإضافة إلى وجود تنظيم فني جيد للضريبة .

كما نستخلص أن الضرائب إلى جانب كونها تمويلية فهي أيضا وسيلة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة المستحدث يعتمد على التصريحات التي يقدمها المكلف إلى إدارة الضرائب ، ونظرا لأهمية هذا المورد فانه خصص للتجار ذوي المداخيل المحدودة ، حتى يتسنى خلق نوعا من المساهمة في تمويل خزينة الدولة بكل أمان.

الفصل الثاني:

إستراتيجية الرقمنة المطبقة في الجزائر

تمهيد:

الجزائر شأنها شأن جل الدول، تعمل جاهدة إلى تطوير خدمات الإدارة الجبائية من خلال البحث عن تشريعات ووسائل حديثة تتماشى مع بيئتها الاقتصادية الجديدة، فانصب جل اهتمامها على عصرنة وتطوير الإدارة الجبائية بغرض الرفع من مردودية العمليات التي تقوم بها والتي من بينها التحصيل الضريبي عن طريق إدخال الرقمنة في النظام الضريبي، من جهة لتطوير نظام المعلومات الضريبي، ومن جهة أخرى لتسهيل إجراءات التصريح والدفع بالنسبة للمكلفين بالضريبة بغية الزيادة في واردات التحصيل الضريبي، لهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على التحصيل الضريبي ومدى مساهمة الرقمنة في عصرنة وتطوير الإدارة الجبائية بشكل عام والتحصيل بشكل خاص، وقد قسمنا دراستنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي لرقمنة الضرائب.
- **المبحث الثاني**: عصرنة وهيكلة الإدارة الضريبية.
- **المبحث الثالث**: الرقمنة والأثر الضريبي على التحصيل الضريبي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة الضرائب.

لم يعد التحول الرقمي رفاهية يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي، خاصة بالنسبة للمؤسسات والهيئات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور، والتي تسعى إلى تطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمواطنين، ويتجاوز مفهوم التحول الرقمي استخدام التطبيقات التكنولوجية ليصبح منهجا وأسلوب عمل يجمع المؤسسات الحكومية ليصبح تقديم الخدمات أسهل وأسرع.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة.

أولا: الرقمنة هي أحد أقوى التحولات النوعية الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات منذ أكثر من عقدين من الزمن، إذ بفضلها استحدثت طرق جديدة لحفظ المعلومات وإتاحتها، وهي تمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية.

يمكن تعريف الرقمنة على أنها:

- تعرف الرقمنة على أنها عملية إستنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية chaine numérique يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم. [1]
- الرقمنة هي عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي. [2]
- الرقمنة هي عملية تحويل المواد التناظرية إلى شكل إلكتروني رقمي.[3]
- الرقمنة هي عمليات التحويل التي تتم للوثائق من الأشكال التقليدية المطبوعة إلى الشكل الإلكتروني الرقمي بما فيها عمليات النشر الإلكتروني. [4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الرقمنة على أنها عملية يتم من خلالها تحويل البيانات إلى شكل رقمي، أو تتطلب هذه العملية عمل فكري وتقني لمعالجة هذه البيانات والتمكن من تخزينها وتبويبها.

[1] مهري سهيلة ، المكتبة الرقمية في الجزائر.2006، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسنطينة:ص82

[2] نجلاء احمد يس : الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية 2013، ص: 18.

[3] نجلاء احمد يس : الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية 2013، ص: ،19.

[4] نجلاء احمد يس : الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية 2013، ص: ،19.

- **أهداف الرقمنة:**

لماذا الرقمنة ؟ هذا السؤال يستدعي تحديد الأهداف التي تسعى إليها من وراء عملية الرقمنة، وهي عدة أهداف تتوزع على المستويات التالية: [1]

- **الحفظ** : حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.
- **التخزين** : أما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين ألاف الصفحات، فما بالك بقرص رقمي DVD إذا الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.
- **الاقتسام** : من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الأنترنت سمحت الرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.
- **سرعة الإسترجاع وسهولة الاستخدام** :تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص أو إتاحته على الشبكة بهدف تغطية التكلفة بالهامش لضمان استمرار العمليات.

ثانيا : الاطار القانوني لرقمنة بالجزائر

أضحت القواعد القانونية التقليدية عاجزة عن مجاراة وإحتواء التطورات السريعة التي أحدثها شبكة الأنترنيت في إطار التجارة الإلكترونية، لذا أصبح من الضروري إيجاد نظام قانوني يتلاءم مع طبيعة الإنترنيت، والمعاملات والعقود التي تتم من خلالها على المستوى الوطني، كما أنها بحاجة إلى قواعد تحقق لها نوعا من التنسيق والتلاؤم فيما بينها وبين المؤسسات التي تؤمن التعامل الإلكتروني، وفي إطار هذا الوضع لقد سن للمشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية للتكيف مع الثورة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، نكر منها :

[1] مهري سهيلة ، مرجع سبق ذكره: ص .ص 82-83

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998 ، والذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنت ، وقد أنهى هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الانترنت، مما سمح بظهور مزودين جدد عموميون وخواص. [1]
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 2000- 307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 ، والذي يحدد شروط ومعايير تنظيم الانترنت والاستفادة منها وحقوق والتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها ،كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت. [2]
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 07- 162 المؤرخ في 30 ماي 2007 ، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01 – 123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية، أخضع خدمات الالكتروني لنظام الرخصة. [3]
- ✓ القانون رقم 15 – 04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين. [4]
- ✓ القانون رقم 09 – 04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته. [5]
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 09 – 410 المؤرخ في 10 ديسمبر 2009 الذي يحدد قواعد الأمن المطبقة على النشاطات المتصلة بالتجهيزات الحساسة. [6]

وتواصلت عملية الإصلاح في الجهاز الضريبي إلى أن وصلت إلى مرحلة ترقية المصالح والإدارات الضريبية وفق التطور التكنولوجي المعلوماتي.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998،المتعلق بضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنت واستغلالها ، الجريدة الرسمية، ص05

[2] المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000،المتعلق بضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنت واستغلالها ، الجريدة الرسمية، ص15

[3] المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد37، 07جوان2007.

[4] القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد06.

[5] القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد47.

[6] المرسوم التنفيذي رقم 09- 410 المؤرخ في 10 ديسمبر 2009،يحدد قواعد الأمن المطبقة على النشاطات المنصبة غلى التجهيزات الحساسة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 73.

المطلب الثاني: تحديات ودعم التحول الرقمي لضرائب.

- **تحديات التحول الرقمي:**

التحول الرقمي هو عملية تحويل المواد المطبوعة لمواد شكل رقمي التي يستطيع الحاسب التعامل معه وذلك بتنظيمها بوحدات منفصلة من البيانات التي يطلق عليها Bytes وتخزينها على وسائط تخزين داخلية كالأقراص الصلبة، أو خارجية ، أو إتاحتها عبر شبكة الانترنت. [1]

في مواجهة التحول الرقمي الذي أثر على جميع الجهات المكونة للإقتصاد(الإدارة العامة، الشركة، المواطنون) إتخذ جانب الأداء أبعادًا جديدة تمثل عصرًا جديدا وهو عصر الرقمنة مما دفع المؤسسات لإكتساب المرونة بإستخدام الأدوات الرقمية التي توفر فرصًا حقيقية للبقاء وأن تكون قادرة على المنافسة وتحسين أدائها وتدبير الوقت.

وتعتبر الرقمنة أيضًا حلاً موثوقًا للتقليل من نفقات الدولة وتحسين السير العام للمؤسسات العمومية بشكل أسرع وتعزيز عملها، وبالتالي لا تقتصر الرقمنة على تنفيذ التقنيات الرقمية الجديدة فحسب بل تشمل أيضًا إنشاء ثقافة رقمية داخل إدارة الضرائب يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري في الممارسات الجبائية.

في إطار سياق التحول الرقمي يتضح جليا أن هذا التحول الرقمي يواجه عدة عقبات رئيسية تعيق مسار تطوره ولعل أهم التحديات التي تواجهه، هي كالآتي :

- **التحديات البشرية :**

فقد أدى إنتشار أجهزة الكمبيوتر وتقنيات المعلومات إلى تفاقم أزمة الفرد وإمكانياته، بحيث طرحت الأداة الرقمية تحديات جديدة للبشرية تمثلت في نقل العديد من المجالات إلى مجال الإحتراف والمهارة التي تخص العنصر البشري في عصر التكنولوجيا العالية، وبالتالي فنقص الموارد البشرية المؤهلة وقلة الملفات الشخصية المتخصصة في المهن الرقمية في السوق الرقمي ونقص المهارات التقنية الرقمية يقف عقبة أمام تنفيذ إستراتيجيات الرقمنة.

- **التحديات الاجتماعية :**

بالرغم من الرقمنة و اعتماد الإدارات الجبائية لنظام متطور، إلا أننا لا نزال نعيش تحت مصطلح "الأمة الرقمية " ، وهذا ما نراه في المجتمع الجزائري وخصوصا المكلفين بالضريبة، فلا يزال معظم المكلفين يصرحون عن

[1] نجلاء احمد يس، متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية، مجلة المكتبات والملومات، دار النخلة للنشر طرابلس، ليبيا ،2015، ص30.

مستحقاتهم عن طريق الوثائق الورقية، وهذا لانعدام ثقتهم حول النظام الجديد، مما يصعب الأمر على الإدارة الجبائية.

- **التحديات التكنولوجية :**

من خلال عالم جديد متعدد الأبعاد (عالم الإنترنت) الذي أصبح معقدًا قدر الإمكان، ومن بين الصعوبات التي تواجه الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة، مشكلة تدفق الانترنت في الجزائر وهدا ما يعرقل تبادل المعطيات و المعلومات بين مختلف الأعوان الجبائية.

استراتجيات الرقمنة :

تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الادارة الجبائية من أجل تحسين نوعية الخدمة ، بإحداث موقع إلكتروني للإدارة الجبائية كنافذة معلومات للمكلف بالضريبة.

قامت الإدارة الجبائية في سياق العصرنة باستحداث مجموعة من التقنيات لرقمنة المكلف بالضريبة ومن بينها إحداث موقع الكتروني للإدارة الجبائية يعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإدخال تقنية الإعلام الآلي، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، المالية ومختلف المعلومات الجبائية. [1]

استحداث النظام المعلوماتي الجديد " جبايتك " ، باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة

من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها بهدف زيادة المردودية الجبائية وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.

ومن بين أنظمة المعلومات التي استحدثتها المديرية العامة للضرائب نجد النظام المعلوماتي الجبائي"جبايتك "والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي. [2]

[1] رمادلية،عبد الله سفيان، مداخلة بعنوان دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر،رقمنة الادارة الضريبية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018.

[2] la lettre de la DGI. (2017). le lancement du nouveau système d'information de la DGI « Jibaya'tic », bulletin d'information de la DGI N°85, p 01.

- **دعم التحول الرقمي :**

يعتبر الإقتصاد الرقمي بمثابة الشبكة العالمية للأنشطة الإقتصادية والإجتماعية التي يتم تنشيطها بواسطة منصات مثل الإنترنت والهاتف المحمول وشبكات الإستشعار عن بعد، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، فالسياق العالمي فرض عولمة الإقتصاد التي أدت إلى التخلي عن القواعد الكلاسيكية للتنظيم، والتجارة جعلت العالم الصناعي القديم ينخرط في هذا التطور الرقمي المتسارع الجديد والتكيف معه.

حيث تتعدد العوامل التي تساعد على توسيع دائرة تطبيق التحولات الرقمية في نواحي متعددة [1] ومن أهمها في نواحي متعددة :

- الانخفاض الهائل في ثمن العتاد، (وحدة المعالجة المركزي، وحدة الذاكرة، وسائل تخزين البيانات، ملحقات الإدخال والإخراج)؛
- تسهيل عمليات البرمجة وأساليب التعامل مع المعلومات والبيانات؛
- قدرة التحولات الرقمية والتطورات التكنولوجية والتقنية على التحليل والتركيب، فهي تمكننا من قراءة النصوص وإنتاج التقارير وتوليد الأشكال المتحركة والكلام المنطوق وهي عمليات يسودها طابع التركيب؛
- سهولة استبدال العناصر الميكانيكية والكهربائية بعناصر ميكرو إلكترونية وبرمجيات؛
- زيادة حدّة التنافس الدولي والتجاري؛
- ما يوفره التحول الرقمي من مزايا مهنية ومكاسب مادية.

المطلب الثالث: الرقمنة وتسهيل علاقة دافعي الضرائب بالخدمة الضريبية

تمثل الإدارة الالكترونية إحدى أولويات الرؤية الإستراتجية للمديرية العامة للضرائب حيث أن جل الإجراءات الضريبية سوف تتم مستقبلا عبر الانترنت.

ويعتبر تحسين علاقة الإدارة الجبائية مع المكلفين بالضريبة، ونوعية الخدمة المقدمة محور هام من برنامج عصرنة الجبائية بوضع المكلف بالضريبة في مركز اهتماماتها، حيث تسعى الإدارة الجبائية إلى تقديم أفضل خدمة والاستجابة

[1] حسن جعفر الطائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، ط1 ، دار البداية ناشرون وموزعون، المملكة الاردنية الهاشمية2013 ،ص143

على نحو أكثر فعالية لمطالبه.

- **تبسيط الاجراءات :**

تواجه الإدارة الجبائية اليوم تحديا كبيرا يتمثل في التخفيف من مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية قصد الاستجابة للتطلعات الأولية للمكلفين بالضريبة فيما يخص تبسيط الإجراءات الإدارية دون أن يكون ذلك على حساب فعالية التسيير العمومي.

- **إجراءات مختلفة عند تسليم الوثائق الجبائية :**

قصد تبسيط وتخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية، قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط إجراءات فيما يخص فتح ملف جبائي وتوقيفه وكذا الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية وهذا كخطوة أولى نحو الاستغناء عن الطابع الورقي للملف الجبائي والتحول نحو الملف الجبائي الرقمي. [1]

- **استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية :**

يعتبر استقبال المكلفين بالضريبة من طرف الإدارة الجبائية من أهم الإجراءات المتبعة لتحسين علاقتها بهم من خلال طرح مختلف انشغالاتهم حول الضريبة وتوضيح أسباب تكليفهم، كما يعمل هذا الإجراء على تصحيح الأخطاء الواقعة سواء من قبل الإدارة الجبائية أو المكلف بالضريبة. [2]

بموجب إنشائه طبقا للتعليمة العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة، فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب).

المبحث الثاني: عصرنة وهيكلة الإدارة الضريبية.

قطعت الجزائر شوطا كبيرا في عملية إصلاح إداراتها العامة، من خلال إعادة بناء واستحداث الهياكل، وتكوين

[1] la lettre de la DGI. (2013). simplification des démarches administratives vers une réforme du service public, bulletin d'information de la DGI N°69, p 02.

[2] أحسن، زكي،عماري، سمير، واقع وأفاق عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر، مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية والادارية،2020،ص30

وتحسين مستوى الموظفين، وإدخال الأساليب العصرية في التسيير للاستفادة من المزايا التي توفرها تكنولوجيات الإعلام والإتصال، هذا ما جاء به مشروع العصرنة والمساعدة في الإصلاح الإداري المدعم ماليا وفنيا من طرف المجموعة الأوروبية، حيث كان من بين النتائج المرجوة عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية.

المطلب الأول : عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية

- **مفهوم العصرنة :**

لقد استعملت مصطلحات كثيرة للإشارة إلى تحسين العمل الإداري مثل التنمية والتطوير، الإصلاح، التغيير، التخطيط والعصرنة، إلا أن هذه الأخيرة تعتبر أكثر المصطلحات استعمالا، وذلك لكونها ذات مدلول عام وشامل [1]، حيث تعد العصرنة مسعى متكامل ومتواصل يمتد ليشمل التنمية الاقتصادية والإدارية والسياسية، ويرتكز في ذلك على مرجعيات الإستراتيجيات والوسائل المتبناة عبر السنين، غايته التحكم في توجيه التطور الإقتصادي، وإعادة الاعتبار للمؤسسات، وتعزيز التنمية الإدارية، وصولا إلى تحديد المسؤولية السياسية والقانونية للسلطات العمومية، والوقوف على قدرتها في التسيير بفعالية. [2]

يعبر مصطلح « Modernity » الذي يعني « العصرنة أو التحديث » عن أي عملية تتضمن تحديث وتجديد ما هو قديم، لذلك فهو يستخدم في مجالات عدة ، ويعني أيضا التنظيم بطريقة عصرية والتأقلم مع الأذواق والاحتياجات العصرية [3] ، كما تعرف العصرنة بأنها العملية التي تمس المصالح الجبائية، وذلك بإعادة تنظيمها مع أسس جديدة واعتماد طرق تسيير حديثة، وذلك بوسائل علمية عصرية، وهذا لسببين رئيسيين هما:

- دورها الأساسي في تنظيم النشاط الاقتصادي.
- وظيفتها كمحصلة للموارد المالية باسم الجماعة الوطنية، وهو ما يجعلها في علاقة دائمة مع المكلفين بالضريبة.

[1] Walid Laggoun, les réformes administratives, un état des problématiques, la revue Idara volume 9, N°1, Ecole Nationale d'Administration, Alger,1999,p186.

[2] بن فرحات موالي لحسن، إدارة الكفاءات ودورها في عصرنة الوظيفة العمومية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012، ص71.

[3] حراش براهيم، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2011-2012،ص162 .

في حقيقة الأمر فإن مخطط العصرنة لأي إدارة كانت، يتمثل أيضا في مجموعة قيم وثقافة ترسخ في أذهان الأعوان والموظفين، لتشكل بالنسبة إليهم سلوكا يعتبر ضروريا لنجاح مشروع العصرنة، إن العصرنة تقتضي رفع التحديات المختلفة التي تواجهها مختلف الدول، وهكذا سلكت هذه الأخيرة عدة مسالك، تتمثل خاصة في اللامركزية كأسلوب إداري للتسيير، وتحمل المسؤولية عن النتائج المحققة .كما تتطلب العصرنة الانسجام في البرامج الحكومية، ووضع حد لمصادر تبذير الموارد، وهذا ما يمكن من الوصول إلى المرونة على مستوى الإدارة

العمومية وخاصة فيما يتعلق بتقليص الهياكل وحصر المهام ومساءلة المسيرين والمسؤولين عن النتائج والأهداف

العمومية وخاصة فيما يتعلق بتقليص الهياكل وحصر المهام ومساءلة المسيرين والمسؤولين عن النتائج والأهداف المسطرة لهم مسبقا. [1]

- **أهداف العصرنة :**

تسعى عصرنة الإدارة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها: [2]

- تنظيم الهياكل وطرق تسييرها؛
- وضع إدارة جبائية مركزة على المكلفين بالضريبة ، تتشكل من هياكل تسير عصرية ومتكيفة مع النسيج الجبائي؛
- تسهيل وتبسيط الإجراءات الجبائية وذلك من خلال تأسيس الملف الجبائي الوحيد الذي تصنف وتتابع فيه كل التصريحات المتعلقة بنفس المكلف بالضريبة؛
- وضع إستراتجيات ومخطط عمل يسمحان بإدارة التغيير خلال السنوات القادمة؛
- وضع نظام جديد للإدارة الجبائية وإدراج الطرق العصرية، وهو ما يسمح بضمان المراقبة والإطلاع على مجموع مسار التسيير ويمنح إمكانية تحليل وتقييم نتائج الأنشطة ومردود مختلف المتدخلين على مستوى كل الرتب والمسؤوليات.

ومن خلال ما تقدم حول العصرنة يمكن القول أن : العصرنة هي التكيف مع التحولات، من خلال إدخال وسائل وأساليب تسيير حديثة ونمط ثقافة تنظيمية جديدة، قائمة على مفهوم الجودة، مع التركيز على النتائج.

[1] يحي زروقي، دور التكوين الإداري في عصرنة الإدارة العمومية، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010،ص34.

[2] Ministère des finances, Direction Générale Des Impôts, la lettre de la DGI, numéro spécial, p.p 2-3

❖ عصرنة الإدارة الضريبية

تهدف عملية عصرنة الإدارة الضريبية إلى تغيير تنظيم هياكلها الإدارية وكيفية تسييرها، وهذا بإتباع أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على تجميع المهام في مصلحة واحدة، وتصنيف المكلفين بالضريبة حسب درجة أهميتهم، وكذا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بغية تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين بالضريبة والرفع من مستوى الاستجابة الطوعية لهم. [1]

كما سعت الإدارة الجبائية في الجزائر باعتبارها طرف هام إلى وفعال تحسين خدماتها العمومية من أجل الوصول إلى مستويات تحصيل ممكنة، وفي هذا الصدد قامت يوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها التنظيمية والتشريعات الجبائية لها.

❖ إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية

عرفت الإدارة الضريبية إصلاح شامل لهياكلها الجبائية تجسدت في إحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية وهي مديرية كبريات المؤسسات، المراكز الضريبية، والمراكز الضريبية الجوارية، وهذا في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي الوحيد. [2]

✓ مديرية كبريات المؤسسات

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المحدثة بموجب قانون المالية لسنة 2002، [3] في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية من الناحية التنظيمية ، وتقوم هذه المديرية بتسيير وفحص ملفات الشركات التي يتعدى رقم أعمالها 100 مليون دج، وتعمل على تحديث وتبسيط الإجراءات، وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمؤسسات.

[1] طلحة مختار ورحماني أحمد ، قياس أثر اصلاح هياكل الادارة الجبائية على جودة الخدمة العمومية ، مجلة البشائر ، 2019 العدد 03 الجزائر ص.ص 136 - 137

[2] Raoya Abderrahmane –Simplification des démarches administratives - vers une reforme du service public-lettre de la direction générale des impôts ministère des finances n°69/2013 –p 03.

[3] قانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2002 يتضمن قانون المالية لسنة 2002 .

✓ **مركز الضرائب CDI**

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة لمديرية الضرائب، تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة **2003** لاسيما المواد 31-32، حيث يختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة بالنسبة للمكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي .

الهدف من إنشاء هذا المركز هو : [1]

- تخفيض عدد المصالح القاعدية؛
- توحيد وتجميع المعاملات الضريبية لنفس المكلف في ملف واحد؛
- استغلال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال لتسهيل عملية التواصل مع المكلفين بالضريبة؛
- إنشاء مصلحة الإعلام والاتصال لتسهيل وتبسيط الإجراءات الجبائية للمكلفين بالضريبة وتحسين العلاقة معهم.

✓ **المركز الجواري للضرائب CPI**

يمثل إنشاء المركز الجواري للضرائب المرحلة النهائية لعملية تحديث واسعة للإدارة الجبائية وواجهة جديدة لها التي تبنت مهمة أساسية لضمان أحسن نوعية الخدمة للمكلفين بالضريبة من خلال تبسيط وتنسيق وتحديث الإجراءات، [2] يختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة بالنسبة للمكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الجزافي.

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج العصرنة، وهي تتطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير التسيير الالكتروني للعمليات الجبائية. [3]

[1] طلحة مختار ورحماني أحمد، قياس أثر اصلاح هياكل الادارة الجبائية على جودة الخدمة العمومية، مجلة البشائر، 2019 العدد 03 الجزائر ص137

[2] la lettre de DGI. (2013). le centre proximité des impôts pour une meilleur prise en charge des petits contribuables, bulletin d'information de la DGI N°71, p01.

[3] la lettre de la DGI. (2014). séminaire sur le système d'information -vers une administration électronique, bulletin d'information de la DGI N°73, p 04.

المطلب الثاني : التحول الرقمي للإدارة الضريبية.

إنّ الادارات الضريبية تحركها مجموعة متنوعة من القوى الداخلية والخارجية التي تدفع الاقتصاد الرقمي الجديد أو تستخدم الضرائب لتحفيز الشركات على خفض إنبعاثاتها الكربونية، يمكن أن تساعد التكنولوجيا الإدارات الضريبية في معالجة هذه القضايا وغيرها.

في الوقت الحالي هناك اتجاهات تقنية معينة بما في ذلك البيانات الكبيرة، والتحليلات، والذكاء الصناعي، والإعلام الآلي، والحوسبة السحابية فجميعها لها تأثير كبير وبشكل فردي على الإدارات الضريبية، وهذه الاتجاهات لها القدرة على زيادة رضا دافعي الضرائب، وتمكين موظفي إدارة الضرائب بالإضافة إلى تحسين العمليات وتحديث الخدمات هذا هو المكان الذي يأتي فيه التحول الرقمي.

لقد تزايد نضج خدمات الحوسبة السحابية واعتمادها حيث تتجه العديد من الكيانات المختلفة من جميع الأشكال والأحجام إلى السحابة كمحرك أساسي في بنيتها التحتية، كما أنّ النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام التكنولوجيا للكشف ومنع الاحتيال الضريبي والتهرب الضريبي تتحدث عن نفسها، ويمكن لهذه الحلول أن تقدم مكاسب رابحة في اكتشاف أفضل للجريمة، واسترداد أعلى للإيرادات، والتآزر الذي يمكن أن يجعل الالتزام الضريبي أسهل على إدارات الأعمال والضرائب.

إنّ الثقة في الحوسبة السحابية تميل إلى تحسين وتبسيط إدارة كميات البيانات المتنامية واستخراج البيانات مع الحفاظ على الامتثال التنظيمي، وهناك العديد من الجوانب لإدارة البيانات مثل تصنيف البيانات وهذا يمكّن سلطات القطاع العام من تعيين قيم نسبية للبيانات التي تحتفظ بها ثم إدارة تلك البيانات بناءا على قيمتها، وهناك أيضا نماذج للإشراف وآليات للتحكم في التغيير، والتشفير المحسن، وزيادة تحديد الهوية وإدارة الحقوق، وستعمل هذه العوامل على تحسين مستوى الثقة المطلوبة للنظر في نقل التطبيقات والبيانات الضريبية إلى السحابة، والسحابة الهجينة تساعد أيضا مع هذا الانتقال وفي هذه الحالة تكون البيانات المراد معالجتها في السحابة العامة، بينما تظل المعلومات الشخصية المتعلقة بالبيانات الضريبية في سحابة خاصة، بمرور الوقت ومع نمو الثقة في الحوسبة السحابية يمكن للادارات نقل المحتوى تدريجياً من السحب الخاصة إلى السحب العامة.

مع التحول الرقمي يمكن للإدارات الضريبية تحويل البيانات إلى أصل تجاري باستخدام النمذجة التنبؤية وتحليل الاتجاهات الاقتصادية الكلية، وتغييرات السياسة وهذا سيساعد على:

- تطوير قدرات القوى العاملة؛
- يبسط الامتثال ويساعد على منع الأخطاء الضريبية والاحتيال؛
- يساعد في تحسين خدمات دافعي الضرائب عن طريق تسهيل طرق الدفع وإصدار عمليات استرداد أسرع وإتاحة وصول أسهل إلى المعلومات ذات الصلة للإدارات الضريبية؛
- تقليل من أوقات التشغيل وتخفيض التكاليف؛
- تحسين تقنيات إدارة المخاطر وكفاءة التدقيق وتحفيز الأولويات الوطنية بشكل أفضل.

كما يمكن أن يساعد التحول الرقمي الإدارات ضريبية في المجالات الأولية التالية:

✓ **التركيز على دافعي الضرائب:**

الإعتماد بشكل أساسي على حالة الاقتصاد وقدرة الإدارات الضريبية على حث دافعي الضرائب على الإمتثال الطوعي لسداد ضرائبهم، لذا يمكن تعزيز مشاركة دافعي الضرائب بشكل كبير من خلال الفهم الأعمق للمواطنين، وماذا يفعلون وكيف يتفاعلون مع الحكومة وذلك من خلال جعل تفاعلات دافعي الضرائب عبر الإنترنت وخارجها ذات طابع شخصي، وبسيطة، وبديهية وتسليمها في الوقت الفعلي.

✓ **أصحاب المصلحة الضريبية المتصلة:**

تتوقع إدارات الضرائب ودافعو الضرائب نفس سهولة الوصول والمشاركة في الوقت الحقيقي للمعلومات الضريبية التي يحصلون عليها مع أصحاب البيانات الآخرين مثل البنوك والشركات التي تواجه المستهلك وتزيد هذه القدرات من الاتصال والتعاون بين الإدارات الضريبية و داف عي الضرائب (الشركات والأفراد)، كما أنه يساعد الإدارات الضريبية على تبادل البيانات ذات الصلة بأمان مع البنوك وأرباب العمل ولجان البورصة والغرف التجارية وغيرها.

✓ **قرارات تستند إلى البيانات والعمليات الآلية:**

يرغب دافعو الضرائب في الحصول على تأكيدات بأنّ معلوماتهم الشخصية تلقى المستوى المناسب من الخصوصية والأمان والحماية، في الوقت نفسه يتوقعون تلقّي خدمات مخصصة في الوقت الحقيقي وموثوق بها، ولتحقيق التوازن بين كلا المطلبين تبحث ادارات الضرائب عن طرق لجمع وتأمين وتحليل و ادارة البيانات المنظمة

وغير المنظمة بفعالية، وهذا يساعد على الحفاظ على الامتثال ويساعد صانعي السياسات الضريبية على اتخاذ قرارات تحفز النمو وتعزيز الشفافية والمساءلة. [1]

ومنه فالرقمنة بداية لإعادة تشكيل الجانب المعلوماتي الأساسي، الذي يحدد كيفية تصميم سياسات الضرائب و الإنفاق وتنفيذها حيث تتيح أدوات لزيادة فعالية السياسات الحالية واستحداث سياسات جديدة .

المطلب الثالث : المكونات الأساسية للتحول الرقمي.

تعتمد الإدارة الضريبية الحديثة على قدرتها على دمج التكنولوجيا الرقمية الجديدة بسلاسة في مكان الخدمات، والمساعدة في النجاح في عمليات التبني، كما ينبغي للإدارات الضريبية النظر في إنشاء المكونات التالية:

✓ إستراتيجية الإمتثال:

إنّ التحول الرقمي يتطلب إدارة الامتثال وذلك يشمل تطوير منهجيات الامتثال وإعادة تنظيم الوحدات حول قطاعات دافعي الضرائب رئيسية مثل الشركات الكبيرة وخبراء موضوعات الأفراد، وتتطلب الإدارة أيضا رؤية حول منع الاحتيال الضريبي واكتشافه، وبالتالي يجب أن تتماشى أي إستراتيجية امتثال مع قيم وسلوك الموظفين المسؤولين عن تقييم الضرائب ومراجعة الحسابات وجمع الإيرادات وإدارتها، كما أنّ إتباع هذا النهج يساعد الادارات الضريبية على إعطاء الأولوية لأنشطة وطرق الرقابة والتنسيق الفعال للموارد النادرة تجاههم ومؤشرات الأداء الرئيسية المصممة بشكل صحيح مرتبطة بإستراتيجية الامتثال، ويمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز للجهود في بناء القدرات والأهداف على أساس مستمر.

✓ الإطار التشريعي:

يتطلب التحول الرقمي قوانين ضريبية واجرائية جديدة تعمل على تحديث الأحكام الإدارية والإجرائية عبر جميع الضرائب الرئيسية، وبالنظر إلى وتيرة التكنولوجيات الجديدة فمن الضروري أن تتماشى النظم القانونية مع التشريعات التي تعالج آثار التقنيات الجديدة على النظام الضريبي الحالي، وهذا يتعلق بالعديد من الجوانب بما في ذلك السرية والخصوصية وشروط وأحكام المستخدم والمسؤولية عن العقود بين إدارات الضرائب ودافعي الضرائب وما إلى ذلك،

[1] أحلام بولفوس،وزينةحجيج،النقود الالكترونية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،2019،ص.ص 53-54.

فالتحدي الذي يكمن هنا في الاستعاضة عن التفكير الصارم الذي يمارسه المشرعون في كثير من الأحيان على الابتكارات التي يمكن أن تمتص من الاقتصاد العالمي الجديد القائم على التكنولوجيا الرقمية.

✓ **الإطار التشغيلي :**

يقدم الإطار التشغيلي مخططا لعمليات الإدارة الضريبية الأساسية وإجراءات الامتثال ، ويتضمن ذلك تصميم نموذج للحوكمة وهيكل تنظيمي ومبادئ توجيهية للعمليات التشغيلية، وذلك بهدف لتحقيق استراتيجية الامتثال

وتقارير الإدارية والأدوار والمسؤوليات داخل المنظمة، لذا لا يوجد إطار تشغيلي يناسب جميع الإدارات الضريبية، فالأطر التشغيلية تحتاج إلى أن يكون مرنة فكل بلد مختلف في السياقات والخصائص الثقافية والفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنضج التكنولوجي وكذلك تغيير البيئات الضريبية العالمية.

✓ **التكنولوجيا الضريبية والبنية التحتية:**

لتحسين فوائد التقنيات الضريبية بالإضافة إلى إدارة مخاطر الامتثال وزيادة العائدات المستقبلية، حيث ينبغي للإدارات الضريبية أن تفكر في وضع إستراتيجية لتوجيه اتجاه الابتكارات و تقديم صورة واضحة لتصميم الحالة النهائية للبنية التحتية للتكنولوجيا الضريبية، فالتكنولوجيا الجديدة تحتوي على مجموعة المتطلبات الخاصة بها بما في ذلك البيئة المادية المناسبة لدعم التثبيت المستمر في البيئة اليومية، بالإضافة إلى تكاليف الصيانة والترخيص المستمرة ومتطلبات الأمان الجديدة والمراقبة والتخطيط للتحسينات المستقبلية وما إلى ذلك، ويمكن حل العديد من هذه التحديات من خلال اتفاقيات مستوى الخدمة مع مزود خدمة سحابة موثوق، وتوجه إستراتيجية تكنولوجيا الضرائب اتجاهها لجميع الابتكارات وحتى توفر صورة واضحة لتصميم الحالة النهائية للبنية التحتية للتكنولوجيا الضريبية لإدارة الضرائب.

✓ **تغيير هيكلة الادراة والتدريب والتعليم:**

إنّ التحول الرقمي يجلب تغيير جوهري، لذا سيحتاج موظفو إدارة الضرائب الى تلقي التدريب المناسب لتنمية وتوسيع المهارات الفردية والقدرات والكفاءات المتعلقة بالمخطط التشغيلي الجديد والتقنيات الضريبية، ومن المهم أيضًا هيكلة الإدارة الضريبية بحيث يتم إعادة تحديد الأدوار والوظائف وتميزها بوضوح، وخطوط الاتصال والمساءلة غير المتشابكة وإجراءات وظيفية وشفافة في صنع القرار، ويتمثل أحد المكونات الرئيسية لإدارة التغيير هو جعل الناس مرتاحين للتكنولوجيا حتى يتمكنوا من مقياس الأداء، حيث تقدم لوحات معلومات قياس الأداء وإعداد التقارير طريقة مجدية للحفاظ على المشاركة والدعم المستمر والتوجيه الاستراتيجي من الحكومات، كما أنها تعزز شفافية

العملية والمساءلة ويتضمن القياس الفعال للأداء تقييم مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل دوري ومدى ملاءتها والتقدم المحرز والكفاءة وتأثير الأنشطة فيما يتعلق بأهداف المشروع. [1]

المبحث الثالث: الرقمنة والأثر الضريبي على التحصيل الضريبي.

سمحت هذه الآلية بتقليل تكاليف المعلومات بالنسبة للسلطات الضريبية وتسريع الحصول عليها، كذلك تسهيل عملية التصريح والتحصيل الضريبي.

المطلب الأول : تطبيق النظام المعلوماتي الجديد .

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها بهدف زيادة المردودية الجبائية وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكفين باضريبة.

ومن بين أنظمة المعلومات التي استحدثتها المديرية العامة للضرائب نجد :

أولا : منح الرقم التعريفي الجبائي عبر الأنترنت "بوابة الترقيم الجبائي"

أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين الحصول على رقم التعريف الجبائي عبر الأنترنت دون التنقل الى المصالح الضريبية، ولقد تم إنشاء موقع إلكتروني مخصص للقيام بهذا الإجراء، حيث يمكن الولوج إليه من خلال الرابط التالي:

https:nifenligne.mfdgi.gov.dz

يمكن القيام بالطلب من خلال ملأ إستمارة طلب رقم التعريف الجبائي عبر الانترنت، ويمكن للمكلف بالضريبة بعد أن يشرع في إستخراج شهادته إنطلاقا من هذا الموقع وتقديما للإمضاء من طرف مصلحة الضرائب التابع لها.

[1] أحلام بولفوس،وزينةحجيج،النقود الالكترونية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،2019، ص.ص55-56.

يمكن إستعمال هذه الشهادة، بعد تقديمها للإمضاء، في جميع الإجراءات لدى المؤسسات المختصة (الضرائب، الجمارك،التجارة، والبنوك).

ثانيا : خدمة التصريح عبر الانترنيت "بوابة جبايتك"

النظام المعلوماتي الجبائي " جبايتك " والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي. [1]

في هذا السياق فتحت المديرية العامة للضرائب نافذة مخصصة للمكلفين بالضريبة تسمح لهم القيام بتصريحاتهم الجبائية الشهرية عبر الموقع التالي :

www.jibayatic.dz

وفي الأخير تم وضع نظام المعلوماتية "جبايتك" الذي يعتمد على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم.

وتعتبر بوابة التصريح الالكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي : [2]

- تجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24سا خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزمانته الجبائية؛
- الدفع عن طريق الانترنت لضرائبه ورسومه؛
- الولوج إلى استمارات التصريحات المودعة والاطلاع عليها.

[1] lettre de la DGI. le lancement du nouveau système d'information de la DGI« Jibaya'tic », bulletin d'information de la DGI N°85/2017, p 01.
[2] lettre de la DGI. le lancement du nouveau système d'information de la DGI« Jibaya'tic », bulletin d'information de la DGI N°85/2017, p 03.

إن عملية رقمنة الإدارة الضريبية تجسدت في الواقع العملي، حيث أصبحت كبريات المؤسسات مجبرة على إتباع مختلف الإجراءات الالكترونية من التصريح الكتروني، الدفع الالكتروني، أما باقي المؤسسات فهي مخيرة وهذا كمرحلة أولى. [1]

المطلب الثاني : نظام الكتروني لتسيير ملفات المكلفين بالضريبة.

لكي تحقق الإدارة العامة للضرائب أهدافها الإستراتيجية تطلب الأمر منها اقتناء تطبيقات(برمجيات وأنظمة) حديثة تتكيف ومتطلباتها الحالية، وكذلك استعانت بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء لها وللمكلفين بالضريبة مما ساعد على التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية.

التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية:

في هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة الكترونية على وجه الخصوص فيما يلي: [2]

- تعميم تقنية الربط عن بعد بالانترنت والانترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه؛
- إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، قوانين ومجلات...الخ، وللتفاعل مع مستخدمي الانترنت ونقل انشغالاتهم؛
- اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية، مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني؛
- إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية، لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي؛

[1] المديرية العامة للضرائب – www.mfdgi.gov.dz/index.pho/ar

[2] وشان أحمد ، بلعزوز بن علي ، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنه وتطوير الإدارة الضريبية ، الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،2017 ، ص.ص 70،71.

- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الانترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الالكتروني فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الالكتروني للإدارة الجبائية للحصول على المستخرج الخاص به، ويهدف المشرع من وراء ذلك إلى إضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي؛
- التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الالكتروني في إطار الإستراتيجية الجديدة للفحص، التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الالكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الالكترونية؛
- وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات، حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الانترنت عبر موقع جبايتك الذي أحدث لهذا الغرض.

أهداف تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية:

- يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشرطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء؛
- هذا التنظيم الجديد يتطلب، من الآن فصاعدا، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛
- هذا المشروع يتطلب أيضا التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية.

النتائج المحتملة من تطبيق المشروع :

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال المعالجة الالكترونية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال المعالجة الالكترونية لهذه العمليات؛
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيلات المراقبة؛
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعا لكل قطاع نشاطي؛
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛
- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية، ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- تقليص مدة معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، والتخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة، وإدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.

في ظل التغيرات الحاصلة في قطاع الجباية وفي ظل كثرة الغش والتهرب الضريبيين، ارتأت السلطات العليا للبلاد أن تتبع نظام آلي متطور لتحسين الإيرادات الجبائية.

المطلب الثالث : آلية الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب.

في ظل التطور الحاصل في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ونظرا لمساعي الجزائر إلى عصرنة الإدارة الضريبية ، فقد خصص هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مختلف الوسائل و الأنظمة و التقنيات الحديثة في هذا المجال.

أولا : مفهوم الدفع الالكتروني للضرائب

نشهد اليوم تطور الإجراءات التقليدية لتسوية الالتزام الضريبي إلى نظام الدفع الالكتروني حيث سنحاول عرض بعض المفاهيم التي تساعد على الوصول إلى الفهم العام لهذا المصطلح.

التعريف رقم (01) : تتميز التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية بأنها تتم بوسائل الكترونية حديثة عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وبسرعة فائقة جدا فنجد أن عملية البيع والشراء أو أي عملية أخرى تتم في دقائق معدودة وبرقابة فاعلة بينما التجارة التقليدية تعتمد على العقود والأوراق والمستندات مما يمكن من رقابتها والتحكم بها من قبل طرفي العقد يدويا. [1]

التعريف رقم (02) : هو نظام يقوم بالربط بين المصارف وشركات بطاقات الائتمان التي تقوم بأعمالها عبر الإنترنت وهذا النظام يتحقق من صحة التحويلات ويتضمن أنظمة مراقبة التقصي، المشاكل وفاعلية الأمن المعلوماتي.[2]

تجدر الإشارة أن المشرع الجزائري ينص على انه: "عندما يكون الدفع إلكترونيا، فإنه يتم من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض، منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر وموصولة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

من خلال ماسبق يمكن تعريف نظام الدفع الالكتروني على انه خدمة دفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لربط بين البنوك و محطات الدفع الالكتروني لتنفيذ التحويلات المالية آليا من حساب لآخر من خلال منصات دفع مخصصة تضمن التشفير، صحة التحويلات و الأمن المعلوماتي.

أما فيما يتعلق في مجال العمل الضريبي فان المقصود بالدفع الالكتروني هنا قيام المكلف بأداء الالتزامات المالية المترتبة عليه اتجاه هيئة الضرائب من خلال استخدام استمارات خاصة محفوظة على الموقع الالكتروني (web site)

[1] محمد فوازالمطالقة، الوجيز في عقود التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 84

[2] محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي، لمعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2011،ص212.

الخاص بالهيئة العامة للضرائب وبالتحديد ما يتعلق منها بإدارة التحصيل بحيث يستطيع المكلف سداد ما بذمته من استحقاقات ضريبية من خلال عملية الاتصال الالكتروني.[1]

ويمكن أن يتوسط هذه العملية شبكة الصرفة والبنوك والمؤسسات المالية التي أصبحت تنشط في الآونة الأخيرة وتعمل على تشجيع التعامل من خلال بطاقات السحب الفوري والائتمان والتعامل من خلال الانترنت في عملية تحويل المستحقات المالية وفق شروط وضوابط معينة. [2]

مما تقدم يمكن أن نعرف الدفع الالكتروني للضرائب بأنه إطفاء دين المكلف وتسوية التزامه لدى الهيئة العامة للضرائب عبر " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة الكترونية". [3]

ثانيا : مزايا الدفع الالكتروني للضرائب

تمثلت مزايا الدفع الالكتروني للضرائب عبر الانترنت فيما يلي :

- الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق الذي تعتمده العمليات التجارية العادية في انشائها وتداولها؛
- تأمين المبالغ النقدية من الضياع أو السرقة؛
- السرعة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ العمليات التجارية؛
- الحصول على عروض تجارية متعددة المواقع جغرافية في العالم؛
- وسائل الدفع الالكترونية تتميز بقابليتها على التجزئة والانقسام وبكونها متاحة بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيرة لإجراء المعاملات محدودة القيمة؛
- القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الانترنت لأنها لا تعود لدولة محددة وإنما يتم استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد إليها. [4]

---

[1] قاسم محمد البعاج ، اطار مقترح لتقييم مدى امكانية تطبيق نظام جباية ضريبة الدخل الكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013 ، ص26

[2] عبود باسم هاوي و ثجيل ابتسام خلف، الحكومة الالكترونية خطوة أساسية لتطوير إدارة تحصيل الضرائب، بحث منشور في مجلة كلية بغداد، 2010 ، ص87.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 28 ، تاريخ النشر 2018 / 05 / 16 ، ص5

[4] عيسى لافي حسن الصمادي ، عقد نقل التكنولوجيا الالكتروني عبر الانترنيت ، دراسة مقارنة ، طبعة أولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005، ص98.

خلاصة الفصل الثاني

وفي الأخير نستنتج أنّ التطور الكبير الذّي شهده الاقتصاد الرقمي وتزايد وتيرة التجارة الإلكترونية أدى بالحكومات إلى إعادة النظر في مستقبل نظمها الضريبية، والبحث عن طرق لتكييف سياساتها الضريبية مع التعاملات الرقمية العابرة للحدود لتواكب هذا التطور وبناء نظم ضريبية مستدامة ومستحدثة، لذا تم البحث عن ضرائب تساير هذا العصر الرقمي تجسدت في الضرائب الالكترونية يتم فرضها على التعاملات التي تتم عبر الإنترنت، وقد سمحت التقنيات الحديثة في الضرائب بتوفير المناخ المناسب لكل من الإدارة والخاضعين للضريبة لتبني هذا التحول في الضرائب.

الفصل الثالث:

الضريبة الجزافية وتأثيرها على التحصيل الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية المدية

تمهيد

إن الدراسة النظرية ضرورة أساسية لتحقيق مبتغى وهدف عملي تطبيقي، فهي تحصيل علمي يسمح لنا بمباشرة العمل التطبيقي ونحن نحمل مفاتيح كالتعاريف، الخصائص والنظريات التي تسهل المفاهيم وتجعل التطبيق الميداني يسرا، ونظرا لأهمية العمل التطبيقي في حياة الإطار وبهدف تطوير و توظيف المعلومات النظرية التي تم اكتسابها خلال الفترة الدراسية للإطار، كان لازما علينا تخصيص تربص تطبيقي الذي نعتبره خاتمة الدراسة التكوينية، وذلك لتغطية الوصل بين الجانب التطبيقي والجانب النظري.

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط هذه الإجراءات على أرض الواقع، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول:تقديم مديرية الضرائب لولاية المدية

المبحث الثاني :دراسة تأسيس ملف جبائي في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة

المبحث الثالث:تحليل وتقييم حصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية المدية

المطلب الأول :نشأة المديرية الولائية للضرائب

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المعدل و المتمم تم إنشاء المديرية الولائية للضرائب المحددة لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها، حيث أصبحت المديرية الولائية للضرائب بالمدية تضم مديريات فرعية، تتولى كل واحدة منها مهام ضمن اختصاصها، هذه المهام توزع على المكاتب التابعة لها والتي تسهر على تأديتها بشكل فعال. [1]

المديرية الولائية للضرائب بالمدية تابعة جهويا إلى المديرية الجهوية للضرائب بالبليدة، وهي تمثل الإدارة الجبائية على مستوى الولاية، الكائن مقرها الاجتماعي الحالي بنزل المالية، شارع 05 جويلية بولاية المدية.

تعتبر المديرية الولائية للضرائب من المدريات التنفيذية على مستوى الولاية التي لها أهمية كبيرة، فهي المسؤولة على فرض مختلف الضرائب ورسوم وكذا تحصيلها ، كما تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائيين، مع متابعة ومراقبة نشاط المصالح الخارجية لتحقيق الأهداف المحددة لها، وتلتزم المديرية الولائية للضرائب بالمدية بإبلاغ المديرية الجهوية للضرائب بالبليدة بكل الجداول الإحصائية المعدة دوريا والمنصوص عليها في التنظيم المعمول به وتقديم كل البيانات والتقارير التي تخص سير المصالح أو تطبيق التشريع التنظيم الجبائيين.

أما المهام الموكلة للمديرية الولائية للضرائب في مختلف المجالات نذكر منها :

- ضمان المديريات الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها؛
- تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛ إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوّم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛
- تحليل وتقوّيم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى، مع مراقبة التكفل والتصفية؛
- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك؛

[1] الجريدة الرسمية ، مارس 2009، العدد 20،ص17.

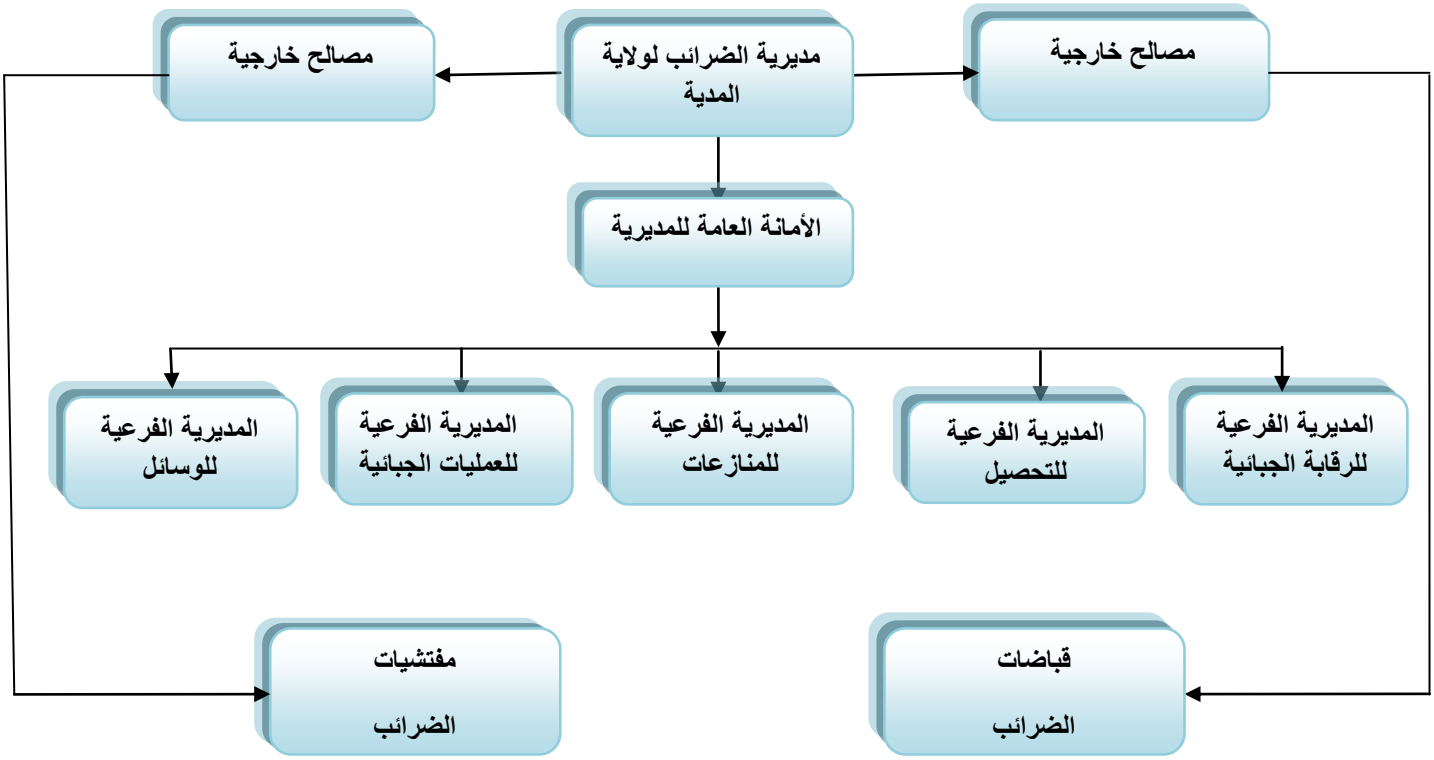
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛
- تنظم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها مع برمجة التدخلات وتتابع تنفيذها وتقوّم نتائجها؛
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقوّيم نتائجها؛
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات الجبائية بصفة منتظمة؛
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة ومنازعات التحصيل؛
- تقدّير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
- توظيف وتعيّين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
- تكوّين رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة، وعلى صيانتها والمحافظة عليها؛
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

تتكون مديرية الضرائب لولاية المدية من خمسة (05) مديريات فرعية ممثلة في سبعة عشرة (17) مكتب ومصالح خارجية، و فيما يلي يمكن تقديم الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب وذلك وفقا لما جاء في الجريدة الرسمية العدد 20 لسنة 2009 كما يلي :[1]

[1]- معلومات خاصة بمديرية الضرائب لولاية المدية.

شكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 1991/02/23

المطلب الثالث : مهام مصالح المديرية الولائية للضرائب

أولا: المصالح الخارجية

تتمثل المصالح الخارجية للمديرية فيما يلي :

- **مفتشيات الضرائب** توجد ستة عشر (16) مفتشية موزعة على مستوى إقليم ولاية المدية، وهي تمثل مصالح الوعاء مكلفة بتسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين وفرض الضرائب والرسوم، وكذا بالمراقبة للتصريحات.
- **قباضات الضرائب** توجد إحدى عشر (11) قباضة موزعة على مستوى إقليم ولاية المدية، وهي تمثل مصالح التحصيل مكلفة بعملية المتابعة والتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان

جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل، وتحصيل الضرائب والرسوم المفروضة على المكلفين بالضريبة ومسك محاسبة.

ثانيا: المصالح الداخلية "المدريات الفرعية"

نتعرف على هذه المهام من خلال ذكر مهام كل مديرية فرعية على حدى. فمديرية الضرائب منظمة في خمسة (05) مديريات فرعية :

1 – المديرية الفرعية للتحصيل : و تكلف لا سيما بما يلي : [1]

- التكفل بالجداول و سندات الإيرادات و مراقبتها و ومتابعتها و كذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج أو أتاوى .
- متابعة العمليات و القيود المحاسبية و المراقبة الدورية لمصالح التحصيل و تنشيط الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير و تصفية الحسابات و كذا التحصيل الجبري للضريبة.
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي .
- مراقبة القباضات و مساعدتها قصد تطهير حسابات قباضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها .

و تتكون المديرية الفرعية للتحصيل من ثلاثة (03) مكاتب :

أ –**مكتب مراقبة التحصيل**: و يكلف بما يلي:

- دفع نشاطات التحصيل؛
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و عند إرجاع فائض المدفوعات؛
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية و تبليغها للجماعات المحلية و كذا هيئات المعنية.

ب – **مكتب متابعة عمليات القيد و أشغاله** : و يكلف بما يلي :

- متابعة أعمال التأشير و التوقيع على المدفوعات و على شهادات الإلغاء من الجداول و سندات الإيرادات المتكفل بها؛
- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق و حركة الحسابات المالية و القيم غير النشطة؛

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

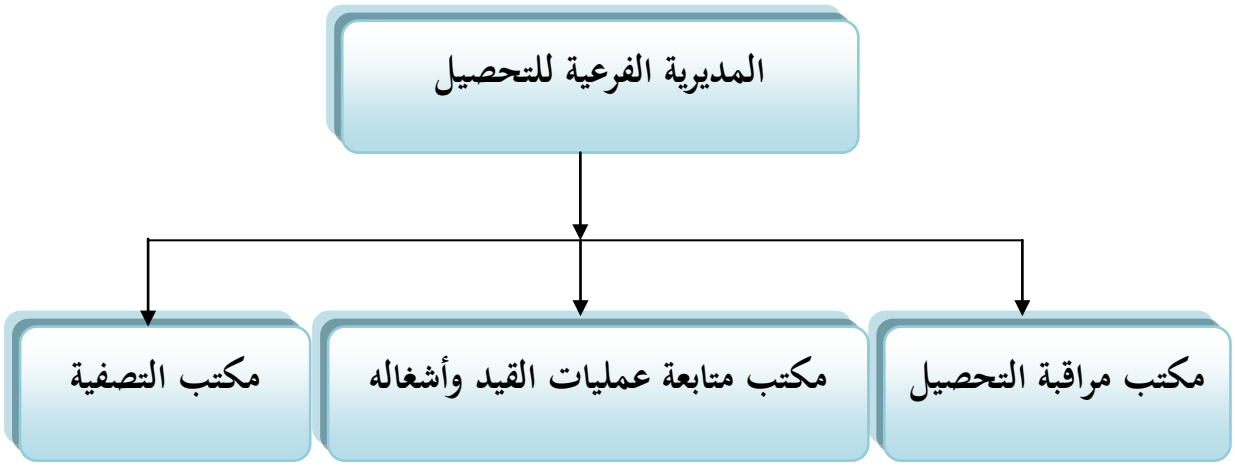
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة و تنفيذها؛[1]
- إعداد و تأشير عمليات و القيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

ج- **مكتب التصفية**: ويكلف بما يلي:

مراقبة التكفل بالجداول العامة و بسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات و مستخرجات الأحكام و القرارات القضائية في مجال الغرامات و العقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية .

- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب و المصادقة عليها؛
- مركزة حسابات تسيير الخزينة و المستندات الملحقة؛
- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها و جدول تصفية منتجات الخزينة و سجل الترحيل و مراقبة كل ذلك.

شكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتحصيل



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات خاصة بمديرية الضرائب لولاية المدية

[1]- مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

2 – **المديرية الفرعية للمنازعات** : و تكلف لا سيما بما يلي : [1]

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الاعفائية و تبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة؛
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- تشكيل ملفات ايد اع التظلمات أو طعون الاستئناف و الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية .

و تتكون المديرية الفرعية للمنازعات من أربعة (04) مكاتب :

أ – **مكتب الاحتجاجات** : و يكلف بما يلي :

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛
- استلام و دراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

ب – **مكتب لجان الطعن** : و يكلف بما يلي :

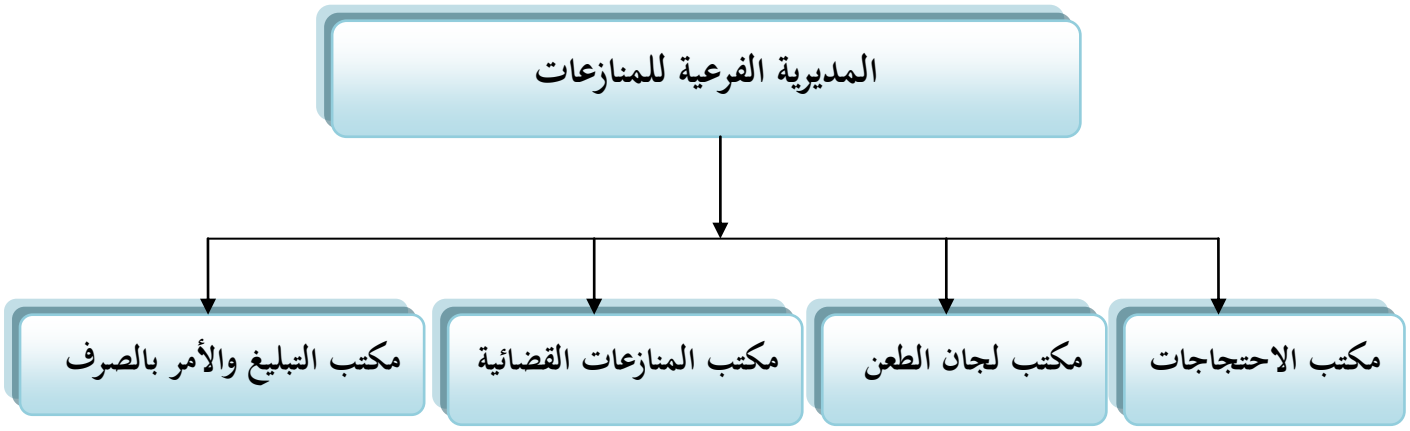
- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة و تقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الاعفائي المختصة؛
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الزامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الاعفائي المختصة.

ج –**مكتب المنازعات القضائية** : و يكلف بما يلي :

- إعداد و تكوين ملفات إيداع الشكاوي لدى الهيئات القضائية الجزئية المختصة ؛
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة .

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

شكل رقم 05 : الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمنازعات



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات خاصة بمديرية الضرائب لولاية المدية

3 –**المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية** : و تكلف بإعداد برامج البحث و مراجعة و مراقبة التقييمات و متابعة انجازه، و تتكون المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من أربعة (04) مكاتب :

أ – **مكتب البحث عن المعلومة الجبائية** : و الذي يعمل في شكل فرق ,و يكلف بمميلي :

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة و مراقبتها و كذا تحصيلها؛ [1]
- تنفيذ برامج التدخلات و البحث و كذا تنفيذ حق الاطلاع و حق الزيادة و بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

ب – **مكتب البطاقيات و المقارنات** : و يكلف بما يلي :

- تكوين و تسيير مختلف البطاقيات الممسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة و إعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

ج –**مكتب المراجعات الجبائية** : و الذي يعمل في شكل فرق و يكلف لاسيما بضمان :

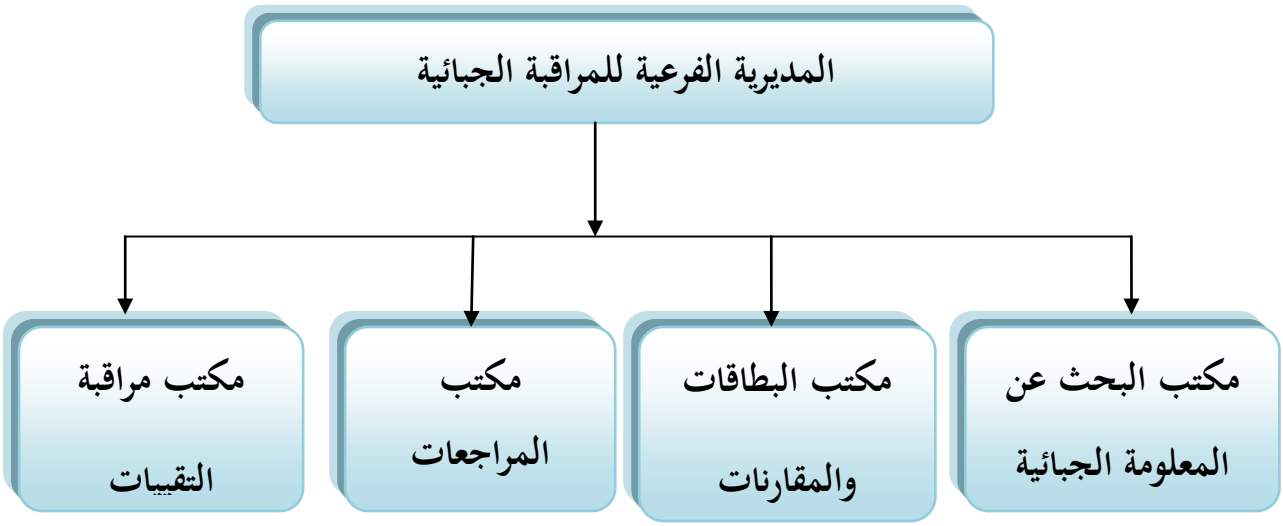
- متابعة تنفيذ برامج المراقبة و المراجعة؛
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛
- إعداد الوضعيات الاحصائية و التقارير الدورية التقيمية.

[1]- مديرية الضرائب ،مرجع سابق الذكر.

د – **مكتب مراقبة التقييمات** : و الذي يعمل في شكل فرق , و يكلف بما يلي :

- استلام و استغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق)؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية .

شكل رقم 06 : الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات خاصة بمديرية الضرائب لولاية المدية

4 –**المديرية الفرعية للوسائل** :و تكلف لاسيما بما يلي :

- تسيير المستخدمين و الميزانية و الوسائل المنقولة و غير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب ؛
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها و كذا السهر على إبقاء المنشئات التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل .

و تتكون المديرية الفرعية للوسائل من أربعة (04) مكاتب :

أ – **مكتب المستخدمين و التكوين**: و يكلف بما يلي:

- السهر على احترام التشريع و التنظيم الساريين في مجال تسيير الموارد البشرية و التكوين؛
- انجاز أعمال ضبط التعداد و ترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

ب – **مكتب عمليات الميزانية** : و يكلف بما يلي :

- القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ العمليات الميزانية؛
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، و ذلك في حدود الاختصاص المخول له ؛
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب و مراكز الضرائب؛
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

ج –**مكتب الوسائل و تسيير المطبوعات و الأرشيف** : و يكلف بما يلي :

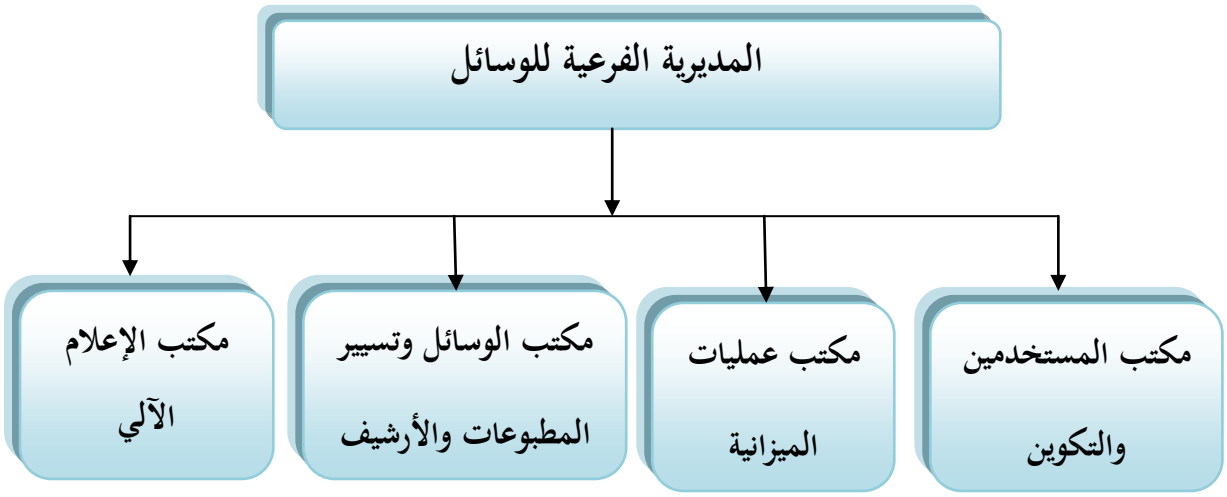
- تسيير الوسائل المنقولة و غير المنقولة و كذا مخزن المطبوعات و أرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛
- تنفيذ التدابير المروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين و الهياكل و العتاد و التجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

د – **مكتب الإعلام الآلي**: و يكلف بما يلي: [1]

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي و الجهوي؛
- المحافظة في حالة شغل للمنشئات التحتية التكنولوجية و مواردها؛
- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة و تقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الاعفائي المختصة؛
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب إلزامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل وإخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الاعفائي المختصة .

[1]- مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

شكل رقم 07 : الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للوسائل



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات خاصة بمديرية الضرائب لولاية المدية

5 –المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : و تكلف لاسيما بما يلي : [1]

- تنشيط المصالح و إعداد الإحصائيات و تجميعها ,كما تكلف بأشغال الإصدار؛
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و متابعة هذه الطلبات و مراقبتها ؛
- متابعة نظم الإعفاء و الامتيازات الجبائية .

و تتكون المديرية الفرعية للعمليات الجبائية من أربعة (04) مكاتب :

أ – **مكتب الجداول** : و يكلف بما يلي :

- التكفل بالجداول العامة و إصدارها؛
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة و سندات التحصيل.

ب- **مكتب الإحصائيات** : و يكلف بمايلي :

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء و التحصيل؛
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية و ضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

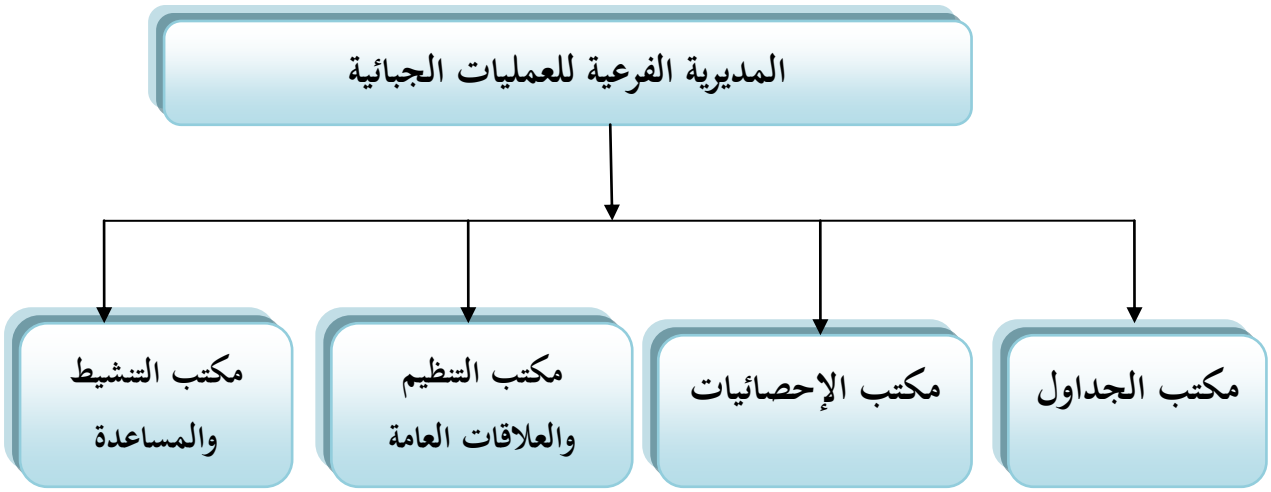
ج –**مكتب التنظيم و العلاقات العامة** : و يكلف بما يلي :

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ودراسة هذه الطلبات مع تسليم هذه الاعتمادات؛
- متابعة النظم الجبائية الخاصة و الامتيازية؛
- نشر المعلومة الجبائية و استقبال الجمهور و إعلامه و توجيهه.

د –**مكتب التنشيط و المساعدة** : و يكلف بما يلي :

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية و المديريات الولائية للضرائب و كذا بتنشيط المصالح المحلية و مساعدتها قصد تحسين مناهج العمل و انسجامها؛
- متابعة و معالجة تقارير التحقيق في التسيير.

شكل رقم 08 : الهيكل التنظيمي للمديرية للعمليات الجبائية



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات خاصة بمديرية الضرائب لولاية المدية

المبحث الثاني : دراسة تأسيس ملف جبائي في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة

قبل أن تتم عملية التحصيل هناك عدة عمليات تسبقها، أي أن عملية التحصيل هي آخر عملية وهي أهم العمليات، إذا في ضمن هذه العملية تتمكن الإدارة الجبائية من تحصيل مالها من ضرائب، ويتمكن المكلف من تسديد ما عليه من ديون.

ولدراسة التحصيل يجب دراسة العمليات التي تسبقه، أي أخذ نظرة عن كيفية تكوين الملف الجبائي للمكلف وذلك حتى يكون على استعداد وقابلية للدفع بعد تصريحه بوجود نشاط تجاري يخضعه للضريبة.

المطلب الأول : إجراءات وعاء الضريبة الجزافية الوحيدة [1]

أولا : إنشاء الملف الجبائي "تكوين ملف"

يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف جبائي يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنطقة التي سوف يزاولون بها نشاطهم و يتضمن الملف ما يلي :

❖ **بالنسبة للأشخاص الطبيعيين**

- شهادة الميلاد رقم12؛
- شهادة إقامة؛
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري؛
- نسخة من عقد إيجار أو عقد ملكية.

❖ **بالنسبة للأشخاص المعنويين**

- شهادة الميلاد رقم12 للمسير؛
- شهادة إقامة؛
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري؛
- نسخة من عقد إيجار أو عقد ملكية؛
- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي؛
- نموذج إمضاء المسير.

ملاحظة : إذا بدأ المكلف نشاط تجاري دون التصريح بالوجود لمدة شهر فتمتلك مصالح مفتشيات الضرائب الحرية المطلقة في تحديد مبلغ الغرامة المالية المحدد 30.000دج، حتى تحديد سنوات النشاط.

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

❖ الملف المتعلق بالمكلف بالضريبة المؤهل لمختلف الأنظمة المميزة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر) فضلا عن الوثائق المطلوبة والمذكورة أعلاه لإنشاء ملف جبائي، يتعين تقديم:

- نسخة من مقرر منح المزايا التي تقدمها الإدارات المؤهلة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)؛
- نسخة على قائمة برامج التجهيزات؛
- فواتير أولية تتعلق بالتجهيزات التي سيتم اقتناؤها.

وبمجرد دفع الملف وإيداع التصريح بالوجود من قبل المكلف لمفتشية الضرائب التابع لها، يصبح مكلف بالضريبة وعليه التزامات جبائية من تصريح وتسديد للحقوق المستحقة.

ثانيا : تقديم التصريحات

يجب أولا إيداع التصريح بالوجود على مستوى مفتشية الضرائب التابع لها، وبعد الحصول على رقم المادة للملف يمكنه القيام بالتصريحات اللازمة عليه، وذلك من خلال ملأ سلسلة G12

بغية تسهيل مهمة القيام بالواجبات التصريحية الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة،تم تصميم مطبوعات جديدة للتصريح وتسديد حقوق الضريبة، وهو تصريح سنوي يقوم به المكلفين بالضريبة الخاضعون للنظام الجزافي،حيث يودع لدى قباضة الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط، خلال الفترة مابين01جانفي و30جوان من كل سنة.

ثالثا: التسوية بمصالح الوعاء

بمجرد وصول التصريحات إلى مفتشية الضرائب "مصلحة التسيير" يكون لدى الأداة الجبائية حق الاطلاع على تصريحات المكلفين بالضريبة تابعين لقطاعهم، ومن هنا يبدأ دور مصالح الوعاء بدراسة التصريح والتأكد من صحته وذلك عن طريق :

- مقارنة التصريحات مع المعلومات المتحصل عليها من جهات أخرى.

وفي حالة وجود تلاعب أو نقص في تصريحات المكلف بالضريبة الجزافية الوحيدة يقوم عون الرقابة باتخاذ الإجراءات الجبائية الواجب تطبيقها في مختلف حالات التأخر، الغياب أو النقص في التصريح.

وإن لم يقم المكلف بالتزاماته التصريحية في الآجال المحددة قانونا يخضع لعقوبات من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المطلب الثاني : دراسة التحصيل في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة

التحصيل هو دفع المكلف بالضريبة ما عليه من ضرائب في آجالها المستحقة إلى قباضة الضرائب، ويعتبر التحصيل من أهم العمليات لكون هذه العملية تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة الخاضع لنظامها الجبائي والمكلف بها إلى الخزينة العمومية عن طريق مصالح التحصيل لدى إدارة الضرائب، وأما بالنسبة للمكلف بالضريبة فهي عملية تبرئ ذمته المالية و تمكنه من دفع ما عليه من واجبات جبائية.

أولا: المخالصة

إن التنظيم والتشريع المعمول به يتيح للخاضعين للضريبة التحرر من التزاماتهم الجبائية بوسائل الدفع، وتتم المخالصة مباشرة لدى أمين صندوق القباضة والدفع إما نقدا أو بشيك مقابل إصدار وصل الاستلام، وفي جميع الأحوال يعد الخاضع للضريبة أو المستفيد محررا من أعباء الضريبة.

ولا يعد الخاضع للضريبة أو المستفيد محررا من أعباء الضريبة أو الحقوق الملقاة على عاتقه إلا بعد المخالصة الفعلية للشيك من طرف البنك أو الخزينة التي ينتمي إليها المعني بالأمر، أي أن الخاضعين لضريبة الجزافية الوحيدة عليه إيداع التصريحات السنوية والدفع التلقائي أو العفوي بقباضة الضرائب التابع لها.

يتضح لنا أن التنظيم والتشريع المعمول به يتيح للخاضعين للضريبة التحرر من التزاماتهم الجبائية بوسائل دفع تتم عن طريق المخالصة نقدا مباشرة لدى أمين صندوق القباضة مقابل إصدار وصل إستلام، وفي جميع الأحوال يعد الخاضع للضريبة أو المستفيد محررا من أعباء الضريبة الملقاة على عاتقه.

أما الدفع بالصكوك البنكية وصكوك الخزينة، بإيداعها وتحويلها محررة باسم القابض مقابل إصدار وصل إستلام، لا يعد الخاضع للضريبة أو المستفيد محررا من أعباء الضريبة أو الحقوق الملقاة على عاتقه إلا بعد المخالصة الفعلية للشيك من طرف البنك أو الخزينة التي ينتمي إليها المعني بالأمر.

ويتم الدفع لدى شبابيك القباضة وفق نمطين إثنين ، الدفع التلقائي أو العفوي وكذلك الدفع حسب الجداول .

ثانيا: المتابعة [1]

لهذه المصلحة دور فعال في العمليات الجبائية ،والسهر على مباشرة تحصيل المبالغ المقيدة في سجلات الجبائية لذا وضع مكتب خاص يترأسه رئيس المتابعة و يمثل مجموعة من الأعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية لمباشرة عملهم قصد المتابعة الميدانية للتهرب الضريبي من طرف التجار ، و من جملة الصلاحيات التي خولها لهم القانون .

حيث تكون مباشرة كافة أعمال التحصيل الجبائي من خلال إرسال الوثائق التي تقوم بتحريرها مصلحة المتابعة و التي ترسلها إلى المكلف من أجل قيامه بتسديد ما عليه من رسوم و ضرائب الغير مدفوعة ، هي إجراءات ردعية على أعلى مستوى بداية من الإشعار بالدفع و التنبيهات ، الإشعار للغير الحائز على الأموال ، الحجز المؤقت ، الحجز التوقفي ، الحجز التنفيذي ، البيع .

❖ **إجراءات المتابعة**

– يقوم قابض الضرائب ودون اللجوء إلى القاضي لحجز وبيع ممتلكات المدين من أجل تسديد ديونه ويستعين في ذلك بعدد من المستخدمين، رئيس المتابعة والأعوان للقيام بعملية التحصيل مع النصوص والتشريعات.

– له الحق في المراقبة المباشرة والدائمة لأعوان المتابعة وإصدار مختلف الإشعارات للمؤسسات والأشخاص المدنيين.

– تبليغ أعمال المتابعة للمدين تحت إشراف رئيس المتابعة وإعداد كشوف بحصص غير محصلة في قطاعه كما يمارس عمله الشهري على المدنيين المتأخرين.

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

ثالثا: الغرامات

يترتب عن مخالفة الدفع في الآجال التي يحددها القانون عن تطبيق غرامات للتأخير ، أي غرامات التحصيل في حالة الدفع التلقائي، وحسب التصريح السنوي للضريبة الجزافية الوحيدة فانه يخضع التأخير في إيداع تصريحات لتطبيق غرامة تأخير قدرها 10 % ابتداء من اليوم الذي يلي آخر أجل للدفع، في حالة عدم الدفع في أجل شهر، تطبق غرامة مالية قدرها 03 % من كل شهر تأخير أو جزء منه دون أن تتجاوز هذه الغرامة نسبة 25 %، وبما أن الهدف هو تحصيل الأموال لفائدة الخزينة العمومية ، وضعت آليات تتيح فرص عالية لتحصيل تلك المبالغ في ظل الآجال القانونية.

مثال: حالة تأخر في دفع حقوق الضريبة الجزافية الوحيدة [1]

مكلف فضل الاخضاع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ويخضع نشاطه لمعدل 05 % صرح برقم أعمال تقديري يقدر بـ 500.000دج عن سنة 2021، واختار الدفع الكلي.

- **مثلا:** قام هذا المكلف بالتصريح والدفع بتاريخ 01 جويلية 2021، في هذه الحالة يكون الدفع كالتالي

500.000دج x 05 % = 25.000دج " حقوق عادية " أي عند 30 جوان 2021 بدون غرامة أما من 01 جويلية 2021 تطبق عليه غرامة 10 % " غرامة تأخير أقل من شهر " وهي كالتالي

25.000دج x 10 % = 2.500دج " غرامة التأخير "

وفي هذه الحالة المبلغ الإجمالي لدفع = الحقوق العادية + غرامة التأخير

أي يسدد 25.000دج + 2.500دج = 27.500دج " المبلغ الإجمالي لدفع "

- ومن 01 أوت 2021 تطبق عليه غرامة 10 % مضافا لها 03 % أي أقل من شهرين وهي كالتالي

25.000دج x 13 % = 3.250دج " غرامة التأخير "

أي يسدد 25.000دج + 3.250دج = 28.250دج " المبلغ الإجمالي لدفع "

- ومن 01 سبتمبر 2021 تطبق عليه غرامة 10 % + 03 % + 03 % وهي كالتالي

25.000دج x 16 % = 4.000دج " غرامة التأخير "

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

أي يسدد 25.000دج + 4.000دج = 29.000دج " المبلغ الإجمالي لدفع "

- ومن 01 أكتوبر 2021 تطبق عليه غرامة 10 % + 03 % + 03 % + 03 %وهي كالتالي

25.000دج x 19 % = 4.750دج " غرامة التأخير "

أي يسدد 25.000دج + 4.750دج = 29.750دج " المبلغ الإجمالي لدفع "

- ومن 01 نوفمبر 2021 تطبق عليه غرامة 10 %+03 %+03 %+03 %+03 % وهي كالتالي

25.000دج x 22 % = 5.500دج " غرامة التأخير "

أي يسدد 25.000دج + 5.500دج = 30.500دج " المبلغ الإجمالي لدفع "

- ومن 01 ديسمبر 2021 تطبق عليه غرامة 10%+03%+03%+03%+03%+03% وهي كالتالي

25.000دج x 25 % = 6.250دج " غرامة التأخير "

أي يسدد 25.000دج + 6.250دج = 31.250دج " المبلغ الإجمالي لدفع "

في حالة عدم دفع دين الضريبة تلجأ إدارة الضرائب إلى طرق أخرى، وتتم عملية تحصيل الضريبة بقوة القانون.

المطلب الثالث : مساهمة الإدارة في تطوير التحصيل الضريبي

نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة والانتشار السريع للانترنت برزت عدة إنعكاسات على طبيعة العمل المؤسسات أجبرتها على التكيف ومواكبة هذه التطورات والانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية.

يتوقف عن المفهوم الحقيقي للإدارة الإلكترونية على ضرورة الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصال الأكثر تطورا تتكيف مع المتطلبات الحالية للمساعدة على التسيير الجبائي وهذا بغرض تحسين جودة خدماتها من خلال تقليص الإجراءات وتبسيط نماذج العمل مما يضمن تحقيق الدقة والشفافية والسرعة في إنجاز الأعمال وتحسين الخدمة العمومية.

سعيا وراء التبسيط المتزايد للإجراءات الجبائية فقد تم تكريس عدد من التسهيلات الإدارية والتخفيضات، وللإدارة الجبائية دور أساسي بالإشراف على كل مراحل التسيير وتقديم كل الدعم الإداري والتعليمي من أجل تبسيط وتسيير

أفضل لعملية التحصيل الضريبي وفق الآجال المحددة قانونا ووضع مراقبين وخبراء للضرائب يحرصون على أمانة العمليات الجبائية، وكذا إتخاذ مختلف الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة من أجل فائدة الخزينة العمومية.

ويتضح لنا أن مديرية الضرائب لولاية المدية تسعى لتطبيق نظام معلوماتي جديد الذي وضعنه المديرية العامة للضرائب وذلك ضمن عصرنة الإدارة الجبائية، إن هذا التحول إلى النمط الجديد يعتبر ركيزة أي تغيير إداري يؤدي إلى تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية وزيادة مداخيل الخزينة العمومية ويرتقب من هذا النظام مسقبلا ونتائج جيدة في مجال التحصيل الضريبي.

المبحث الثالث: تحليل وتقييم حصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021

في مبحثنا هذا تناولنا أهم الدراسات لمعرفة مدى مساهمة النظام الجزافي الجديد في تطوير التحصيل الضريبي، التي سوف نقوم بتحليلها بناءا على الأشكال الهندسية والنسب المئوية في الفترة الممتدة بين 2018-2021 وتحصلنا على أهم نتائج كالآتي

المطلب الأول: دراسة تطور الضريبة الجزافية للفترة 2018-2021

أولا :تطور الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) [1]

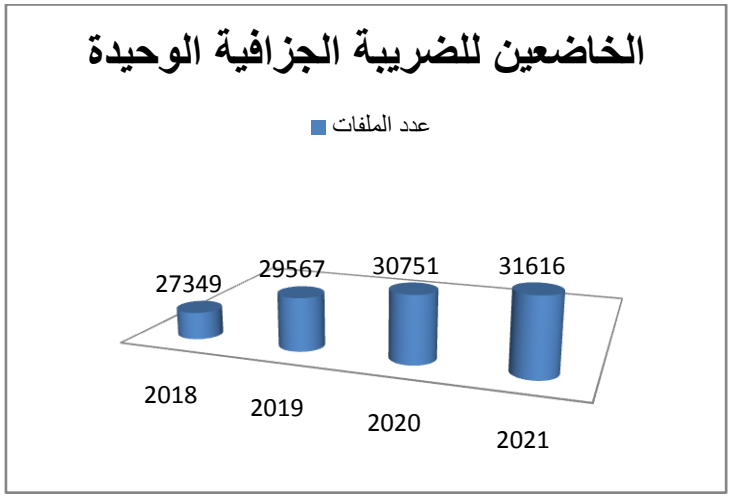
الجدول رقم 02 : الخاضعين لضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة 2018-2021

الأنشطة / سنوات	2018	2019	2020	2021
05 %لأنشطة الإنتاج وبيع السلع 12 %الأنشطة الأخرى	27349	29567	30751	31616

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

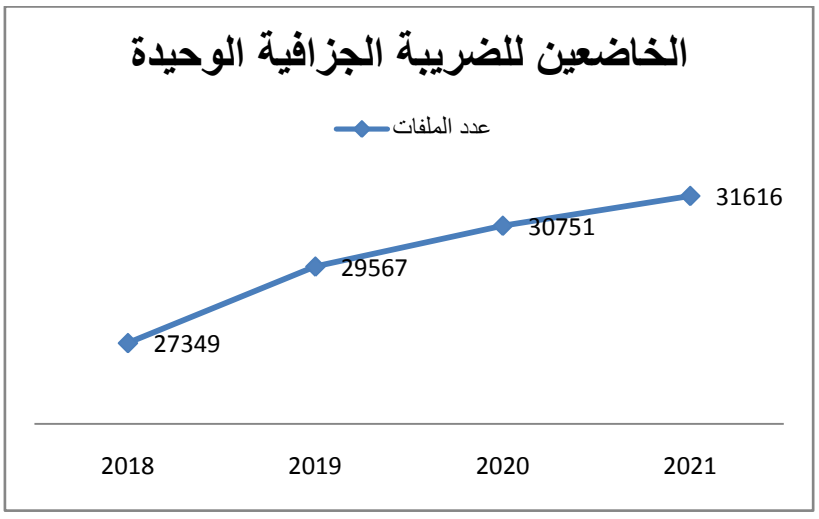
الشكل رقم 09 : الأعمدة البيانية للخاضعين للضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية [1]

نلاحظ من خلال الرسم البياني خلال سنوات الدراسات أن عدد الملفات في سنة 2021 مرتفعة مقارنة مع باقي السنوات 2018،2019،2020 حيث كان انخفاض كبير سنة2018 مقارنة مع سنة2021 ويرجع ذلك الى نقص وعي المكلفين بالضريبة ليرتفع بعد ذلك في سنة2019 ليتبعه ارتفاع في سنة 2020 أي هناك تزايد في العدد.

الشكل رقم 09-01 : المنحنى البياني للخاضعين للضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021

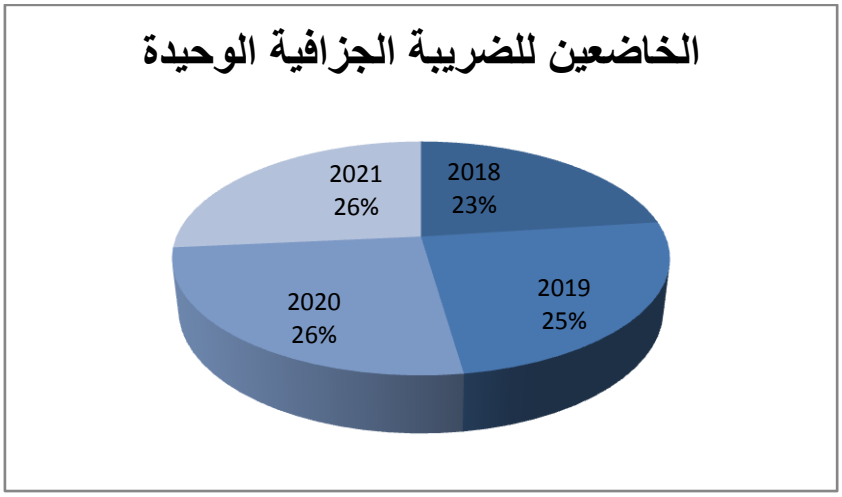


المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

من خلال المنحى نلاحظ انخفاض في عدد الملفات سنة 2018 وبعدها أخذ بارتفاع لسنوات الثلاث على التوالي أي لسنة 2019 ، 2020 ، 2021 وربما هذا الارتفاع راجع الى التدابير والاجراءات الجبائية الحديثة.

الشكل رقم 09–02 : الدائرة النسبية للخاضعين للضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن النسب المتعلقة بعدد الخاضعين للضريبة متقاربة في حين كانت سنة 2021، 2020 نسبة متساوية 26% لكل منهما، وكانت أقل نسبة في سنة 2018 بحوالي 23%، سنة 2019 كانت حوالي 25%، نلاحظ ارتفاع في النسب على التوالي.

ثانيا:مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في الحصيلة الجبائية

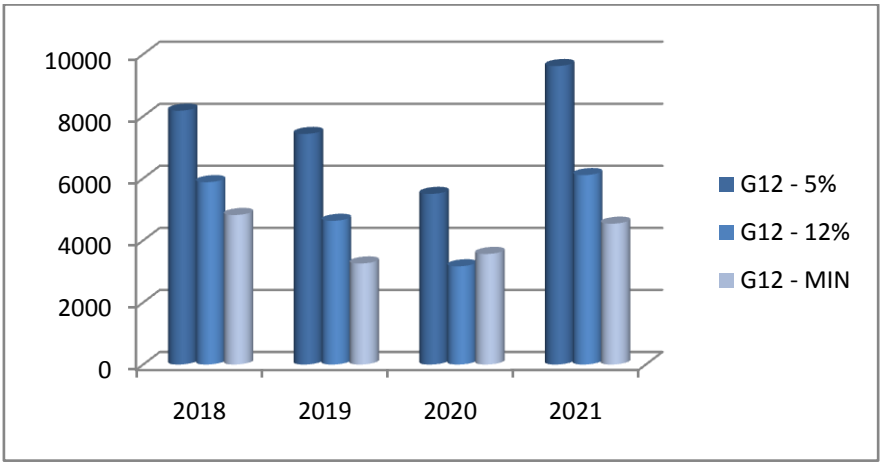
الجدول رقم 03 : عدد التصريحات المودعة بالضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

الأنشطة / سنوات	2018	2019	2020	2021
05 %لأنشطة الإنتاج وبيع السلع	8181	7431	5499	9619
12 %الأنشطة الأخرى	5877	4631	3165	6104
الحد الأدنى	4820	3256	3563	4538

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية [1]

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

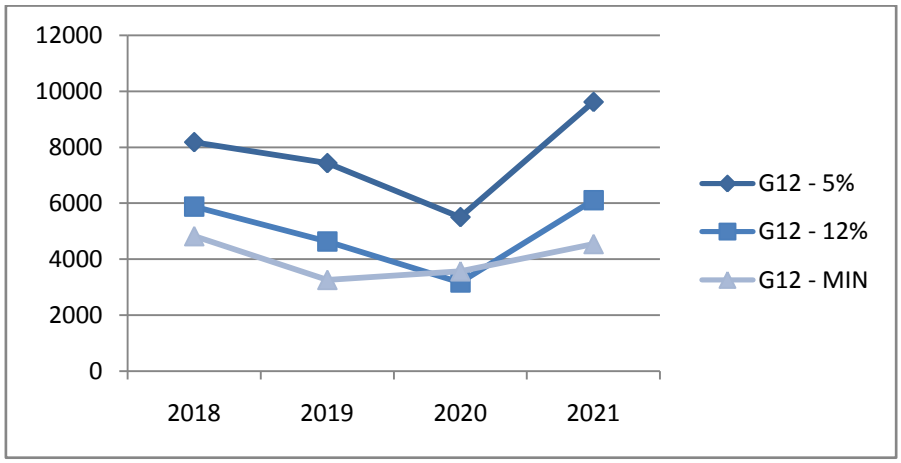
الشكل رقم 10 : الأعمدة البيانية لتصريحات بالضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية [1]

من خلال الاعمدة البيانية التي تمثل عدد التصريحات المودعة بالضريبة الجزافية الوحيدة نلاحظ تباين في عدد التصريحات سنة 2021، مع تعدد التصريحات السنوية هناك تطور في ايداع التصريحات، وهذا التحسن ناجم عن السياسة الجبائية والاصلاحات الناجحة التي تم انتهاجها.

الشكل رقم 10–01 : المنحنى البياني لتصريحات الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021

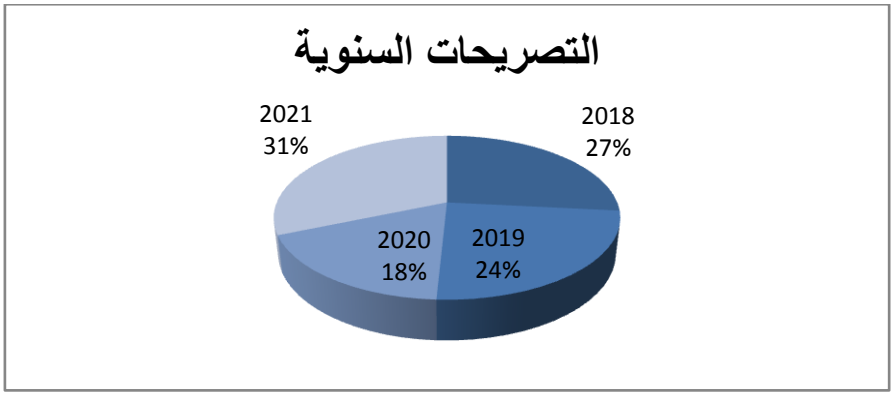


المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

من خلال المنحنى البياني لتطور التصريحات السنوية للادارة الحديثة سنة 2018-2021 نلاحظ تطور في ايداع التصريحات السنوية بالادارة الحديثة، ارتفاع في أنشطة الانتاج وبيع السلع مقارنة مع الأنشطة الاخرى، لأن تخفيف وتبسيط لاجراءات التصريح والدفع من طرف هذه الفئة.

الشكل رقم :10-02 الدائرة النسبية لتصريحات الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018-2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

من خلال الدائرة النسبية التي تمثل نسب ايداع التصريحات السنوية بالادارة نلاحظ تذبذب في النسب أي تختلف من سنة الى أخرى في حين كانت سنة 2018 و2019 نسبة متقاربة شيء ما، وكانت أقل نسبة في سنة 2020 تقدر 18% وسنة 2021 كانت تقدر 31% وهذا التفاوت في بعض الاحيان راجع الى عدم معرفة المكلفين لالتزاماتهم المتمثلة في ايداع التصريحات السنوية.

ثالثا: مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في الحصيلة الجبائية [1]

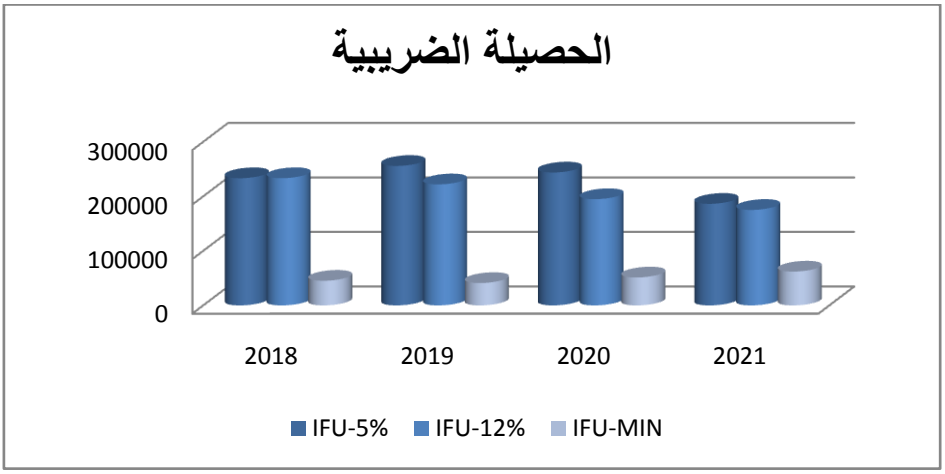
الجدول رقم 04 : الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة 2018-2021، الوحدة ألف دج

الأنشطة / سنوات	2018	2019	2020	2021
05 %لأنشطة الإنتاج وبيع السلع	233285	255840	243789	186300
12 %الأنشطة الأخرى	233361	222018	194869	175123
الحد الأدنى	45194	40992	51226	62000

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

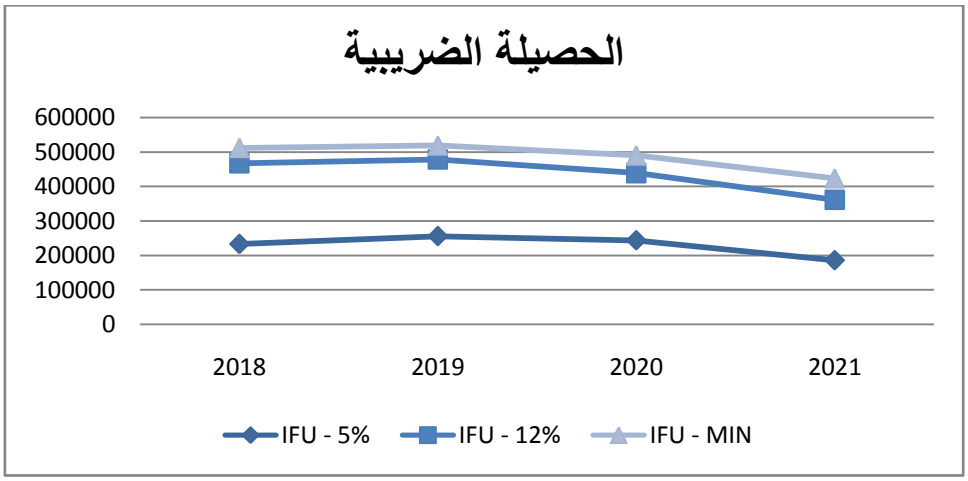
الشكل رقم 11 : الأعمدة البيانية للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

التحليل بنظرة فاحصة للجدول الإحصائي ورسم الأعمدة البيانية نلاحظ أن الضريبة في سنة 2019 كانت مرتفعة مقرنة مع باقي السنوات 2018 ، 2020 ، 2021 ، حيث كان انخفاض كبير سنة 2021 مقارنة مع سنة 2019 ، أي هناك تذبذب في القيم ونلاحظ أن أنشطة الإنتاج وبيع السلع تمثل الصدارة في الضريبة الجزافية الوحيدة في التحصيل الجبائي، وتحتل الأنشطة الأخرى المرتبة الثانية لتليها إيرادات الحد الأدنى وهذا كله من أجل ارتفاع التحصيل الضريبي.

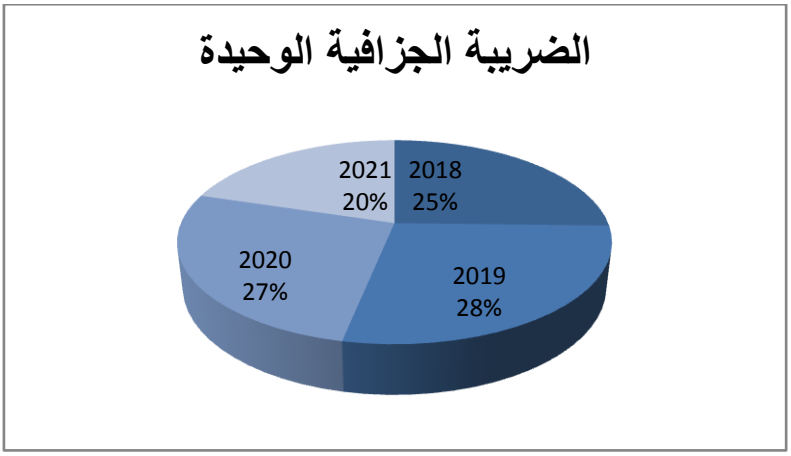
الشكل رقم :11–01 المنحنى البياني للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

من خلال المنحنى الذي يمثل التحصيل الضريبي لضريبة الجزافية الوحيدة نلاحظ تزايد في التحصيل الضريبي من السنة 2018 حتى السنة 2019 ثم تتناقص بعد ذلك من السنة 2019 حتى السنة 2021، وقد يكون سبب ذلك راجع لأن حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة تصريحية لا يتحكم بها فقد ترتفع وقد تنخفض لأسباب مختلفة.

الشكل رقم 11–02 : الدائرة النسبية للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية [1]

من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن النسب الضريبية لضريبة الجزافية الوحيدة عرفت انخفاض عبر السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة سنة 2018 حوالي 25 %، كان هناك تناقص في السنة 2020 وفي السنة 2021 بنسبة 27 % ، 20 % على التوالي، كما سجلت أعلى نسبة تطور سنة 2019 حوالي 28 % ومن هنا نستخلص أن قيمة الضريبة الجزافية الوحيدة عرفت تزايد وتناقص وهذا راجع لسياسة الجبائية.

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

المطلب الثاني: أثر تطور حصيلة الضريبة الجزافية للفترة 2018–2021

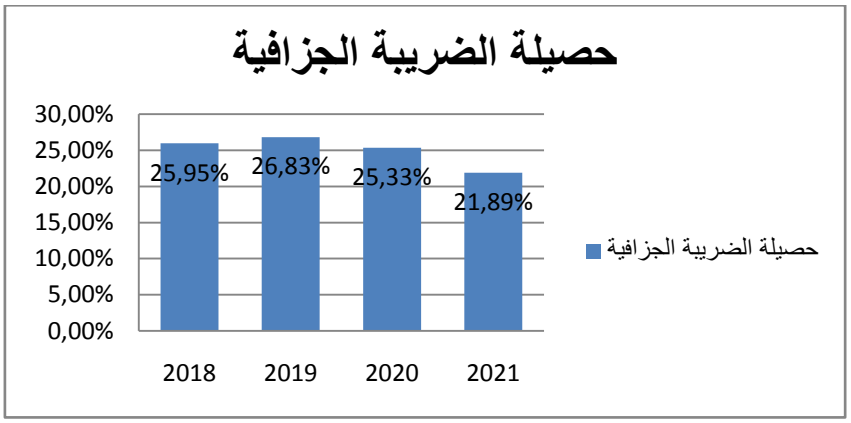
أولا :دراسة تطور حصيلة الضريبة بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة

الجدول رقم 05 : نسب تطور الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021، الوحدة ألف دج [1]

البيان / سنوات	حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة	نسبة حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة
2018	501841	% 25.95
2019	518851	% 26.83
2020	489885	% 25.33
2021	423424	% 21.89

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

الشكل رقم 12 : الأعمدة البيانية للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021

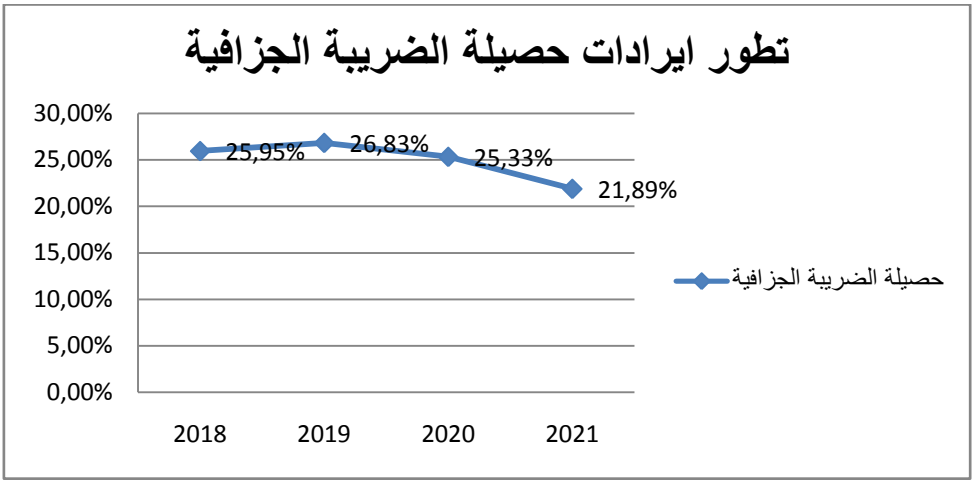


المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أن الحصيلة الضريبية خلال السنوات الأربع في تذبذب أي تتزايد لكن تزايد ضعيف في حين كانت نسبة 2018 حوالي 25.95 % أما سنة 2019 فقد عرفت ارتفاع بنسبة 26.83 % وبالنسبة لسنة 2020 و 2021 فقد كان انخفاض مستمر من 25.33 % الى 21.89 % في سنة 2021.

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

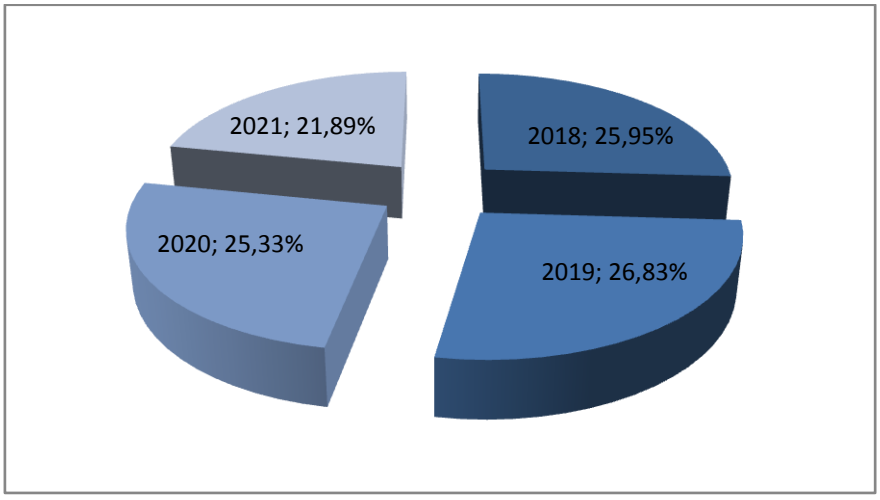
الشكل رقم 12–01 : المنحنى البياني للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية [1]

لقد عرفت الضريبة ارتفاعا في سنة 2019 بنسبة 26.83 % ، لتنخفض بعد ذلك بنسبة 25.33 % خلال سنة 2020 وبعد ذلك تصل الى أدنى مستوى لها مقارنة بالسنوات السابقة للتراجع لما نسبته 21.89 % خلال سنة 2021، وجاء هذا التذبذب لكثرة الاصلاحات الجبائية، وبسبب تغيير التشريع لسنوات.

الشكل رقم :12–02 الدائرة النسبية للحصيلة الضريبة الجزافية خلال الفترة 2018–2021



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية والدائرة النسبية تزايد في نسبة الحصيلة لضريبة الجزافية الوحيدة من سنة 2018 الى سنة 2019 أما بالنسبة لسنة 2020 و سنة 2021 تراجع في حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة وهذا راجع الى أن النظام المطبق لا زال في بداية استعماله، وقلة الاتصال ونقص في الدعاية والاشهار مما أدى الى عدم معرفة المكلفين لالتزاماتهم المتمثلة في ايداع التصريحات السنوية في الآجال القانونية وتسديد الحقوق الضريبية الجزافية الوحيدة.

المطلب الثالث: دراسة المقارنة بين مساهمة IFU و TAP في التحصيل الضريبي [1]

هنا في هذه الحالة سنحاول إبراز الفوارق الموجودة بين الضريبة الجزافية الوحيدة والرسم على النشاط المهني.

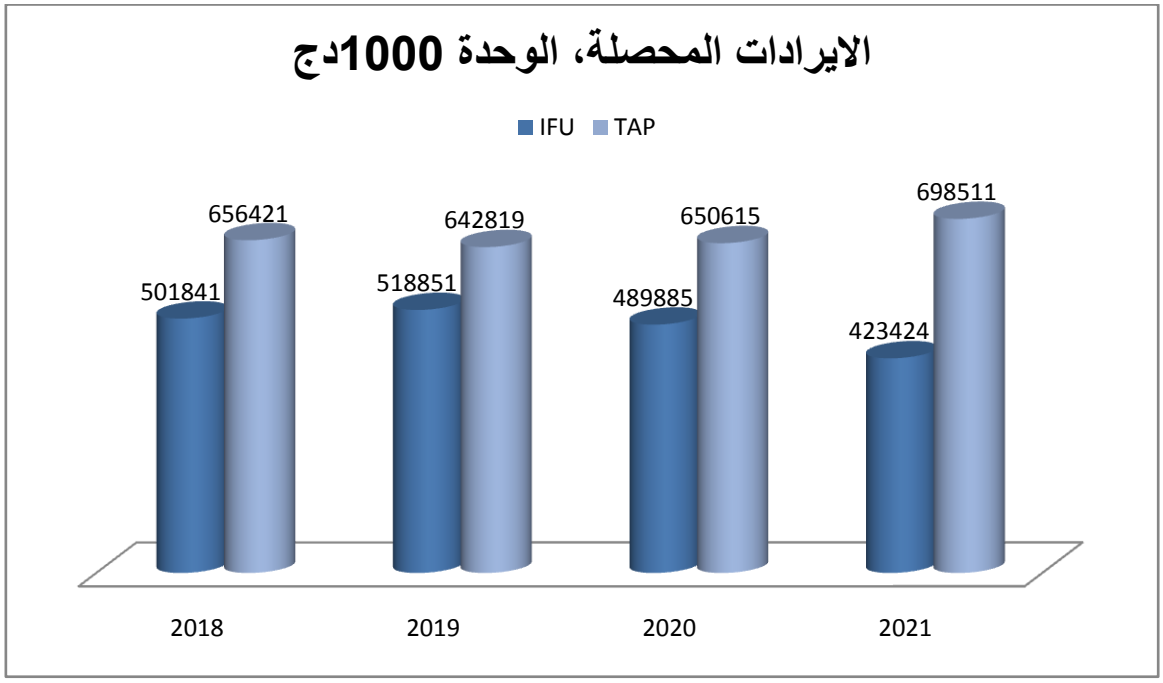
الجدول رقم 06 : الحصيلة الضريبية IFU و TAP ، الوحدة ألف دج

البيان / سنوات	حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة	حصيلة الرسم على النشاط المهني
2018	501841	656421
2019	518851	642819
2020	489885	650615
2021	423424	698511

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

الشكل رقم 13 : الأعمدة البيانية تمثل مساهمة بين IFU و TAP في التحصيل الضريبي [1]



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

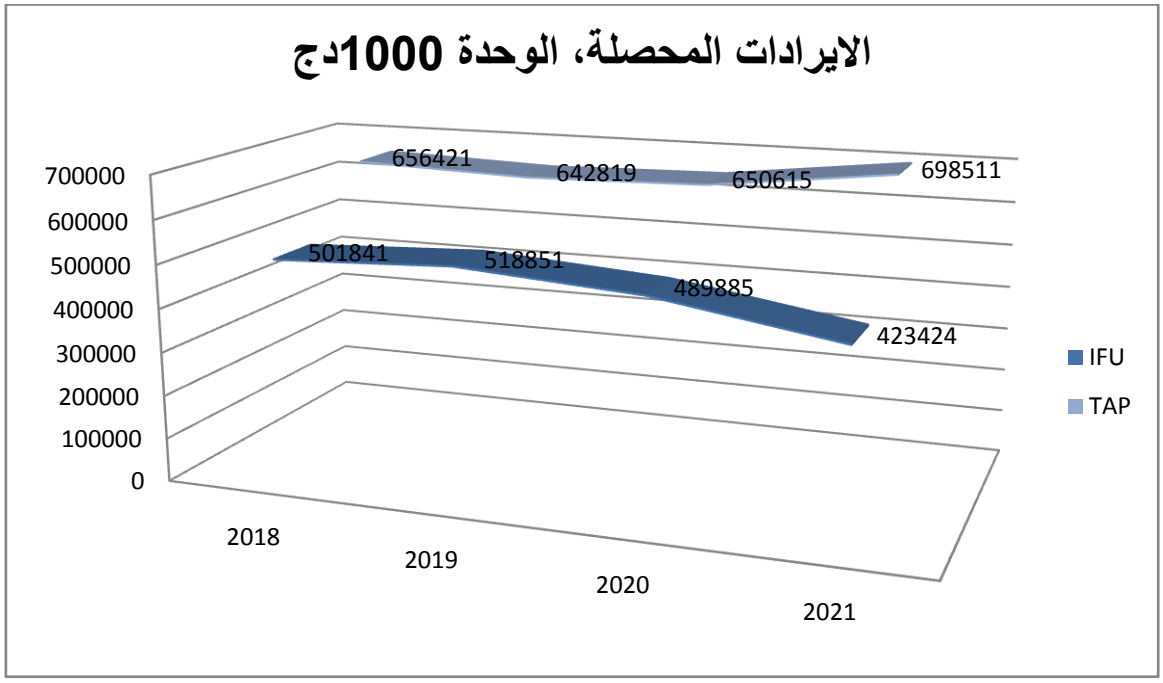
من خلال الأعمدة البيانية يتضح أن الايرادات المحصلة لضريبة الجزافية الوحيدة أقل من الايرادات المحصلة لرسم على النشاط المهني؛

الايرادات المحصلة لرسم على النشاط المهني تمثل أكبر نسبة في التحصيل الضريبي مقارنة بالضريبة الجزافية الوحيدة؛

مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة ضعيفة مقارنة بمساهمة الرسم على النشاط المهني كما تعتبر نسبة قليلة جدا وغير كافية وذلك بسبب الاستثناءات التي جاء بها القانون الجبائي.

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

الشكل رقم 13–01 : المنحنى البياني يمثل مساهمة بين IFU و TAP في التحصيل الضريبي



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معلومات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية[1]

من خلال المنحنى البياني نلاحظ مدى مساهمة كل من الضريبة الجزافية الوحيدة و الرسم على النشاط المهني في التحصيل الضريبي حيث تتفاوت نسبة المساهمة من واحدة الى أخرى، حيث أن الايرادات المحصلة لرسم على النشاط المهني تمثل أكبر نسبة في التحصيل الضريبي مقارنة بالضريبة الجزافية الوحيدة؛ وهذا خلال **الفترة** 2018-2021.

[1] مديرية الضرائب مرجع سابق الذكر.

خلاصة الفصل الثالث

مما سبق نستنتج أن للإدارة الجبائية دور أساسي في التحصيل الضريبي، وتتخذ إجراءات تسهيلية لتحقيق الأهداف المرجوة من أجل فائدة الخزينة العمومية، حيث تعمل هذه الأخيرة على السهر لتطوير الرقابة الجبائية من أجل تغطية نفقاتها وتحقيق السير الحسن لعملية التحصيل وهذا عن طريق العدالة والمساواة لفرض الضريبة.

وتناولنا عملية التحصيل الضريبي الذي يعتبر أهم مرحلة يسعى المختصون دوما لإيجاد أفضل الأساليب التي يمكن إتباعها لضمان نجاحها.

إن التحصيل الضريبي له تأثير مباشر على ميزانية الدولة سواء كان هذا التأثير سلبي أو ايجابي.

خاتمة

خاتمة

استنادا إلى ما تقدم بدراستنا يمكن القول بأن الضرائب تحتل مكانة متميزة وهي كبيرة في التشريعات المالية لما لها من نتائج ايجابية لا يستهان بها في دعم الخزينة العمومية باعتبارها إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى ما تحققه من أهداف في مختلف الحالات، كما تعتبر الضرائب في الكثير من دول العالم من أهم مصادر الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة لتحقيق تنمية شاملة في مختلف الأصعدة.

وانطلاقا من تلك الأهمية تسعى الدولة بالنهوض لهذا القطاع الحساس في إطار السياسة المعمول بها، وهذا لأن التحصيل الضريبي مرتبط مباشرة بالمكلف بالضريبة، كان لزاما على الحكومة الجزائرية التكفل به وهذا ما تجسد مؤخرا من خلال برنامج عصرنة الإدارة الجبائية عن طريق سن قوانين وتشريعات ضريبية وكذا إنشاء هياكل جديدة بغية تقريب المواطن للإدارة الجبائية وتحسين علاقتها بهم، بالإضافة إلى التدابير الجديدة المتعلقة بتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين كتحسين الاستقبال وتسهيل عمليات التصريح الجبائي.

ونتيجة لطبيعة النظام الضريبي الجزائري الراهن يرى أنه نظام تصريحي، وفي سبيل تطوير النظام الضريبي الجزائري، والتنقل للبيانات والمعلومات داخل مصالح الضرائب وخارجها من جهة وتحسين الخدمات العمومية من جهة أخرى، اتجهت معظم المؤسسات والشركات نحو التكنولوجيا وذلك عن طريق رقمنة إدارتها الجبائية، لأن رقمنة النظام الضريبي.

تحتل أهمية كبرى في هذا العصر القائم على المعرفة و الثورة الرقمية في جميع القطاعات بما فيها مصلحة الضرائب لدرجة أنها أصبحت مؤشر لقياس أداء الرقابة الجبائية وتفادي التهرب الضريبي والتحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضرائب وهو ما فرضته الضرورة إلى إقتحام رقمنة النظام الضريبي لزيادة فعالية التحصيل الضريبي.

أولا : اختبار الفرضيات

إن الحكم على صحة الفرضيات أو عدمها يتضح من خلال ما يلي :

بالنسبة للفرضية الأولى ومن الدراسة تبين لنا أن النظام الجزافي يلعب دورا بارزا في تدعيم الخزينة العمومية والمساهمة في تحصيل الضرائب، وقد اعتمدنا في الدراسة على طرق ومؤشرات تمكننا من قياس فعاليته، وعليه فقد

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية بحيث كلما ازدادت فعالية النظام الجزافي زادت نتيجة التحصيل، أما الفرضية الثانية التي تعتبر بأن الإدارة الضريبية تعتمد على عدة طرق من أجل التحصيل الضريبي الذي من خلاله يتمكن المكلف من

دفع مستحقاته وإبراء ذمته وتتمكن الإدارة بحد ذاتها من تحصيل حقها الضريبي وبالتالي يتم تمويل الخزينة العمومية، فقد استنتجنا من خلال الدراسة الميدانية صحة هذه الفرضية، بحيث تعتمد الإدارة الضريبية على التصريح الجديد لتتمكن من تحصيل مستحقاتها، كما أنها تعمل جاهدة من خلال مهام كل مصلحة من مصالحها لإبراء ذمة المكلف، عن طريق تحديث إدارة الضرائب لتمكنها من تحصيل حقها الضريبي وينتظر منه مستقبلا نتائج جيدة للتحصيل الضريبي، وبالتالي يمكننا القول أن المنظومة الجبائية بمثابة القلب النابض للاقتصاد الوطني ومورد جد هام للخزينة العمومية.

ثانيا : نتائج الدراسة

يمكن إستخلاص أهم نتائج الدراسة كما يلي :

- تعتبر الضريبة بمختلف أنواعها مصدر أساسي تعتمد عليه الدولة وتسعى إلى تنمية حصيلته، وعدم شعور المكلف بعبئه وهذا بغرض الوصول إلى أهدافها التي تتمثل في تمويل خزينة الدولة؛
- يلعب التحصيل الضريبي دول فعال في تمويل خزينة الدولة، ، بحيث كلما زادت فعالية النظام الضريبي زادت مردودية التحصيل وبالتالي تمكنت الدولة من تغطية ميزانيتها دون اللجوء إلى مصادر أخرى؛
- الجزائر تتبع منهج يقودها إلى تحسين وتطوير التحصيل الضريبي، يعمل المشرع الجبائي الجزائري جاهدا إلى الوصول لنظام ضريبي كاف يحقق مساعي الدولة ويغطي احتياجاتها؛
- إن عملية إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورقمنة الإدارة الضريبية تشهد بطء شديد في التنفيذ؛
- تهدف الإدارة الجبائية من خلال برنامج عصرنة هياكلها الى تقليل معاناة المكلفين وتحسين الخدمة المقدمة إليهم وهذا ما يؤدي إلى تعزيز العلاقة بينه وبين الإدارة الجبائية.

ثالثا : الاقتراحات

لتحقيق النجاعة و الفعالية في تحصيل الضرائب والرسوم يجب على إدارة الضرائب السهر خصيصا على :

- الارتكاز على الرقمنة والمعرفة لبناء الاقتصاد هو " خيار استراتيجي" لضمان مرافقة مسار التنويع الاقتصادي لما توفره الرقمنة من مزايا خاصة في ربح الوقت والجهد والتحكم في تبادل المعطيات والبيانات وتسهيل التعاملات وتحسين الخدمات؛
- التفكير في وضع شبكة الكترونية تربط ادارة الضرائب بمختلف الادارات لتسهيل عملية تبادل المعلومات؛
- إعطاء أهمية بالغة لعملية تطهير المبالغ المتبقية للتحصيل بالشروع في مراقبة وتقييم الأعمال؛
- عصرنة الإدارة الجبائية من حيث الوسائل التقنية والموارد البشرية وتزويدها بشبكة معلومات واسعة بين كل مستخدمي الإدارة الجبائية؛
- العمل على توفير تكوين نوعي لإطارات الإدارة الجبائية؛
- ضرورة نشر الوعي والحس الضريبي حتى تتجسد لدى المجتمع مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- الانفتاح على نظم المعلومات المختلفة لوسائل الإعلام لتقريب الإدارة من الجمهور للرفع من درجة الوعي الجبائي.

رابعا :أفاق الدراسة

أما الآن ونحن نكتب السطر الأخير، فلا ندعي أننا وضعنا إجابة كاملة لكل التساؤلات التي طرحناها في بحثنا هذا، وحسب الدراسة التي قمنا بها وفي ظل النتائج المتوصل إليها لهذا الموضوع بالشكل السابق جعلنا نكتشف إمكانية مواصلة البحث فيها مستقبلا.

موضوع الضرائب هو موضوع متشعب ومهم جدا ويحتاج إلى دراسة معمقة وخاصة مع التغيرات في التشريعات الجبائية والبحث في هذا المجال يبقى متواصل تحت عدة إشكاليات جديدة أهمها:

- تقييم النظام الضريبي الحديث في الجزائر؛
- أهمية رقمنة النظام الجبائي في محاربة الغش الضريبي؛
- أثر الرقمنة في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

وفي نهاية هذه الدراسة، نسأل المولى العلي القدير أن نكون ممن اجتهد فأصاب أجرين، وآخر دعوانا أن نحمد الله عز وجل على إنهاء هذه الدراسة، ونسأله أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

1- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة ، دار هومة ، الجزائر ،2003 ،ص14.
2- حامد عبد المجيد دراز ،مبادئ المالية العامة ، الجزء الثاني ، دار الجامعة، الاسكندرية ، 2003 ،ص15.
3- علي زغدود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، سنة 2006 ، ،ص176 .
4- د منور أوسرير ، أ محمد حمو ، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر 2009 ،ص7 .
5-ولهي بوعلام ، جباية المؤسسة ، دار الهدى لطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2018 ، ص12.
6-خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري :جباية الاشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الاول، دار هومة ، الجزائر ،2006 ، ص12.
7- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة، طبعة 03 ، الجزائر ، 2004 ، ص.ص ، - 15-16 .
8- عبد الكريم صادق بركات. النظم الضريبية- النظرية والتطبيقية. لبنان، بيروت، جامعة الإسكندرية. ص 398.
9- عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة لنشر ،الإسكندرية ،2006 .ص 157.
10- محمد طاقة ، هدى العزاوي ،اقتصاديات المالية العامة ،دار المسيرة لنشر وتوزيع وطباعة ،طبعة 02 ،عمان ، 2010،ص 92 .
11- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي، الطبعة الاولى، دار وائل لمنشر،الاردن، عمان 2010 ، ص142
12 - غازي عنايا ، المالي وتشريع الضريبي ،دار البيارق ،عمان ، 1998 ، ص9 .
13- عادل مليح علي ، مالية العامة وتشريع المالي والضريبي ، دار حامد ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص9 .
14- شهرزاد عبدالرحمان هبيتي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 7116 ، ص51.
15- حميد بوزيدة ، جباية مؤسسة ، ديوان مطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005 . ص 8.
16- محمد عباس محرزي، مبادئ المالية العامة، النفقات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ،2005 . ص 31.
17- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2011 ، ص59 .

18- نجلاء احمد يس، متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية، مجلة المكتبات والملومات، دار النخلة للنشر طرابلس، ليبيا ،2015، ص30.

19- حسن جعفر الطائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، ط1 ، دار البداية ناشرون وموزعون، المملكة الاردنية الهاشمية2013 ،ص143

20- أحسن، زكي،عماري، سمير، واقع وأفاق عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر، مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية والادارية،2020،ص30

❖ **القوانين والمراسيم والقرارات**

1- المادة 20 من قانون المالية لسنة 2012 ،ج. ر العدد) 4
2- المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة/2020 .

3- المادة 282 مكرر1 معدلة بموجب المادة 73 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2022.
4- المادة " 03 " من قانون الإجراءات الجبائية (محين إلى غاية صدور قانون المالية لسنة 2018).
5-المادة 282 مكرر4 معدلة بموجب المادة 13 من قانون ضرائب المباشر والرسوم المماثلة/.2015
6- المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2022.

7-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 اكتوبر 1991 ، المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيتها.

8- المادة 282 مكرر 6 معدلة بموجب المادة 14من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،2020.

9- المادة 27، بالجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة،العدد59،بتاريخ 24 سبتمبر2006.

10- المادة 282 مكرر 2 حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2022.
11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 28 ، تاريخ النشر 2018 / 05 / 16 ، ص5
12- المادة 282 مكرر 3 معدلة بموجب المادة 75 من قانون ضرائب المباشر والرسوم المماثلة/.2022
13- المادة " 183 " من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

14- المادة 282 مكرر 2 معدلة بموجب المادة 74 من قانون ضرائب المباشر والرسوم المماثلة/2022.

15- الزيادات والغرامات : محدث بموجب المادة 9 من ق . م 2020 .

16- المادة 402 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة معدلة بموجب المادة 15 قانون المالية لسنة 2017.

17- المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998،المتعلق بضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنت واستغلالها ، الجريدة الرسمية، ص05

18- المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000،المتعلق بضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنت واستغلالها ، الجريدة الرسمية، ص15

19- المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد37، 07جوان.2007

20-القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد.06

21-القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد.47

22- المرسوم التنفيذي رقم 09- 410 المؤرخ في 10 ديسمبر 2009،يحدد قواعد الأمن المطبقة على النشاطات المنصبة غلى التجهيزات الحساسة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 73.

❖ **الأطروحات والرسائل**

1- العربي نورية ، إلاصلاحات الجبائية الحديثة في ظل ألازمة المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مستغانم ، دفعة2016 - 2017 ، ص .6

2- جعلاب الحسين لبادي عبد الحكيم،الجباية كمورد مالي ومساهمتها في دعم ميزانية الجماعات الاقليمية،مذكرة ماستر،جامعة المسيلة 2018 . ، ص11

3- أحلام بولفوس،وزينةحجيج،النقود الالكترونية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر،م ذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،2019،ص.ص 53-54.

4- رمادلية،عبد الله سفيان، مداخلة بعنوان دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، رقمنة الادارة الضريبية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018.

5-بن فرحات مواتي لحسن، إدارة الكفاءات ودورها في عصرنة الوظيفة العمومية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012، ص71.

6- حراش براهيم، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2011-2012،ص162 .

7-يحي زروقي، دور التكوين الإداري في عصرنة الإدارة العمومية، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010،ص34.

8- وشان أحمد ، بلعزوز بن علي ، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنه وتطوير الإدارة الضريبية ، الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،2017 ، ص.ص 71،70.

❖ المجلات العلمية

1- ابراهيم يامة ، مدى فاعلية مصادر مالية ميزانية البلديات في تحقيق التنمية على المستوى المحلي ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 3 ، جامعة ام البواقي ، الجزائر ، ديسمبر2016.

2- طلحة مختار ورحماني أحمد ، قياس أثر اصلاح هياكل الادارة الجبائية على جودة الخدمة العمومية ، مجلة البشائر ، 2019 العدد 03 الجزائر ص.ص 136 - 137

3 -عبود باسم هاوي و ثجيل ابتسام خلف، الحكومة الالكترونية خطوة أساسية لتطوير إدارة تحصيل الضرائب، بحث منشور في مجلة كلية بغداد، 2010 ، ص87.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ Les lettres

1- la lettre de la DGI. (2017). le lancement du nouveau système d'information de la DGI « Jibaya'tic », bulletin d'information de la DGI N°85, p 01.

2 -la lettre de la DGI. (2013). simplification des démarches administratives vers une réforme du service public, bulletin d'information de la DGI N°69, p 02.

3 - Ministère des finances, Direction Générale Des Impôts, la lettre de la DGI, numéro spécial, p.p 2-3

❖ Les sites web

المديرية العامة للضرائب – www.mfdgi.gov.dz/index.pho/ar

الملاحق

الملحق رقم (01) تصريح بالوجود

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

لولاية .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تصـــريـــح بـالـــوجـــود

يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

(1) – الضريبة على أرباح الشركات
– الضريبة على الدخل الإجمالي

تاريخ الإستلام

.....

سلسلة G رقم 8 (2007) المطبعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية : .....

اسم الشهرة التجاري : .....

عنوان المقر الإجتماعي : .....

رقم السجل التجاري : ..... ح.ج. البريدي أو البنكي : .....

رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : ..... الهاتف : .....

ر.ت. الاحصائي : ⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔ ر.ت. الجبائي : ⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔⊔

عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) : .....

صفة المصرح : مالك – مستأجر – مسير حر – مسير أجير (1) : .....

تاريخ بدء النشاط : .....

الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

- ☐ مؤسسة فردية.
- ☐ شركة فعلية.
- ☐ شركة التضامن.
- ☐ شركة مدنية مهنية.
- ☐ جمعية بالمشاركة.
- ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة.
- ☐ شركة المساهمة.
- ☐ شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني : .....
- ☐ شركة تعاونية.
- ☐ مؤسسة عمومية (شركة).
- ☐ مؤسسة عمومية.
- ☐ شركة ذات الإقتصاد المختلط.
- ☐ وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
- ☐ أخرى : .....

طبيعة النشاط الرئيسي : .....

نشاطات ثانوية أخرى : .....

عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى : .....

مكان مسك المحاسبة : .....

إسم وعنوان المحاسب : .....

(1) انتقب العلامات غير الملائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

بـ ..... في .....

الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى الموالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب المؤهلة.

الملحق رقم (02) التصريح التقديري برقم الأعمال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE
.....
CPI/Inspection des Impôts de :
.....
Recette des Impôts de .....
Commune de .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....
مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل:
.....
قباضة الضرائب ل.....
بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :.....
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE .....

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة.....20
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE — **I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة**

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : — - الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) : — - النشاط او النشاطات الممارسة :
- Date du début d'activité : — - تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée : — - لنشاط معفى :

ANADE (Ex-ANSEJ) ☐ — CNAC ☐ — ANGEM ☐ — Exonération des activités artisanales ☐ — Autres exonérations ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : — - عنوان ممارسة النشاط :
- Adresse du domicile du contribuable : — - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : — - رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition : — - رقم المادة :

II- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA) — **II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين بـ (دج)**

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels			الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%				
	المجموع Total				

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA — **III - هامش الربح بـ (دج)**

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديري Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :
Cachet et signature du contribuable :

بـ..... في.....
A ....., le .....

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.
(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

PAIEMENT DE L'IFU
تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة

Identification du contribuable	معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
- Nom, Prénoms / Raison Sociale :	- الإسم و اللقب / اسم المؤسسة :
- NIF :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة :

MODALITES DE PAIEMENT DE L'IFU — طرق تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة

Paiement intégral de l'IFU ☐ — التسديد الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة

Paiement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20.....
التسديد الكلي للحقوق المستحقة عند إيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان لسنة.....20

Montant total de l'IFU acquitté :	المبلغ الإجمالي للضريبة الجزافية الوحيدة المسددة :
En chiffres : ..... DA	بالأرقام : .....دج
En lettres : ..... DA	بالحروف : .....دج
Quittance N° ..... du.....	وصل الدفع رقم : ..... في .....
Cachet et signature du Caissier :	ختم و إمضاء أمين الصندوق :

Paiement fractionné de l'IFU ☐ — التسديد بالتقسيط للضريبة الجزافية الوحيدة

Paiement de la 1ère tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 20.....
تسديد القسط الأول المقدر ب 50% من الحقوق عند إيداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان لسنة.....20

Montant de l'IFU acquitté :	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة :
En chiffres : ..... DA	بالأرقام : .....دج
En lettres : ..... DA	بالحروف : .....دج
Quittance N° ..... du.....	وصل الدفع رقم : ..... في .....
Cachet et signature du Caissier :	ختم و إمضاء أمين الصندوق :

Paiement de la 2ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Septembre de l'année 20.....
تسديد القسط الثاني المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 سبتمبر لسنة 20

Montant de l'IFU acquitté :	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة :
En chiffres : ..... DA	بالأرقام : .....دج
En lettres : ..... DA	بالحروف : .....دج
Quittance N° ..... du.....	وصل الدفع رقم : ..... في .....
Cachet et signature du Caissier :	ختم و إمضاء أمين الصندوق :

Paiement de la 3ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Décembre de l'année 20.....
تسديد القسط الثالث المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 ديسمبر لسنة 20

Montant de l'IFU acquitté :	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة :
En chiffres : ..... DA	بالأرقام : .....دج
En lettres : ..... DA	بالحروف : .....دج
Quittance N° ..... du.....	وصل الدفع رقم : ..... في .....
Cachet et signature du Caissier :	ختم و إمضاء أمين الصندوق :

Paiement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 20 .....
التسديد الكلي للحد الأدنى (10.000 دج) في أجل أقصاه 30 جوان لسنة.....20

Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA	مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة المسددة: 10.000 دج
Quittance N° ..... du.....	وصل الدفع رقم : ..... في .....
Cachet et signature du Caissier :	ختم و إمضاء امين الصندوق :

الملحق رقم (3) : التصريح التهائي برقم الأعمال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12 Bis

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE
.....
CPI/Inspection des Impôts de :
.....
Recette des Impôts de .....
Commune de .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....
مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل:
.....
قباضة الضرائب ل.....
بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:.....

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :.....
الفترة من: ..... إلى: .....
Période du ..... au .....

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة س+1
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
- Nom, Prénoms/ Raison sociale :	- الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط أو النشاطات الممارسة:
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée :	- نشاط معفى:

ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.ت.ش.ه ☐ CNAC ص.و.ت.ب ☐ ANGEM و.و.ت.ق.ه ☐ Exonération des activités artisanales إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان ممارسة النشاط:
- Adresse du domicile du contribuable :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة:
- Numéro de téléphone :	- رقم الهاتف :

II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES	II- إطار مخصص للأجور
- Nombre de salariés :	- عدد المستخدمين :
- Montant global brut des salaires versés * :	- المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * :	- مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة *:
- Montant annuel de l'IRG acquitté * :	- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :

(*) Ces informations concernent l'année N — (*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة ن

Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante ☐
إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية

III- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFS EN (DA) — III - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائيين بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	المعدل Taux	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المحققين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés			رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels			رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التكميليين CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) – (2)	الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		خاضع Imposable (1)	معفى Exonéré	الإجمالي Global	خاضع Imposable (2)	معفى Exonéré	الإجمالي Global		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises	5%								
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%								
	المجموع Total								

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

IV- MARGE BENEFICIAIRE EN DA — VI - هامش الربح بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé			مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1)	مبلغ هامش الربح التقديري Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2)	المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) – (2)	الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré				
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises								

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

A _____, le _____ — بـ _____ في _____

Cachet et signature du contribuable : — ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :

PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU — التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة

A _____, le _____ — بـ _____ في _____

Montant de l'IFU acquitté : — مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة:

En chiffres : _____ DA — بالأرقام : _____ دج

En lettres : _____ DA — بالحروف : _____ دج

Quittance N° _____ du _____ — وصل الدفع رقم : _____ في _____

Cachet et signature du Caissier : — ختم و إمضاء أمين الصندوق :

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.
(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant, exclusivement, des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

الملحق رقم (04) : اشعار بالدفع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G 50 bis

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA DE.....
SERVICE.....
RECETTE : .....
COMMUNE: .....
ANNEE : .....

الضريبة الجزافية الوحيدة
IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE
اشعار بالدفع
Avis de versement fractionné de l'IFU

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
مقاطعة: .....
لبلدية : .....
بلدية : .....
السنة: .....

رقم التعريف الجبائي
Numéro d'Identification Fiscale (NIF)

N° d'article رقم المادة

Code activité رمز النشاط

Nom et Prénom - Raison sociale الاسم و اللقب – اسم الشركة: .....
Activité النشاط: .....
Adresse العنوان: .....

مبلغ الحق للتسديد Montant des droits IFU		معدل التسديد TAUX DE VERSEMENT	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة MONTANT IFU A ACQUITTER	فترة التسديد PÉRIODE DE VERSEMENT
.....	2ème tranche : الجزء الثاني	25 %	0	من 1 الى 15 سبتمبر Du 1er au 15 Septembre
	3ème tranche : الجزء الثالث	25 %	0	من 1 الى 15 ديسمبر Du 1er au 15 Décembre

Quittance n° ..... وصل رقم
Date..... تاريخ

ختم و إمضاء القابض
Cachet et signature du RECEVEUR

حرر في ..... بـ .....
A..... le.....

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة
Cachet et signature du Contribuable

الملحق رقم (05) : التصريح بانهاء النشاط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série D n° 1 ter

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE : _____
SERVICE D'ASSIETTE DE : _____
COMMUNE DE : _____

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية _____
مصلحة الوعاء : _____
بلدية : _____

- تصريح انهاء النشاط -
- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -

- Déclaration de cessation d'activité -
- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique –

(Article 88 de la Loi de Finances pour l'année 2021)

ترسل إلى المصالح المكلفة بتسيير الملف الجبائي.
A faire parvenir aux services gestionnaires du dossier fiscal.

معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	
- Nom, Prénom/ Raison sociale :	- الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط او النشاطات الممارسة :
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :
- Date de la cessation d'activité :	- تاريخ انهاء النشاط :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة :
- Numéro du RC, de la carte d'artisan ou de l'agrément :	- رقم السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو الاعتماد :

أشهد بأن النشاط الذي امارسه متوقف تماما
J'atteste que l'activité que j'exerce est cessée définitivement

A _____, le _____
بـ _____ في _____

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة
Cachet et signature du contribuable

تذكير: لا يتم الإغلاق الفعلي للملف الضريبي إلا عند تقديم نسخة من شهادة الشطب من السجل التجاري.

Rappel : La clôture effective du dossier fiscal n'interviendra qu'à compter de la présentation d'une copie de l'attestation de radiation du registre du commerce.